2 تعزيز الشفافية أم اضعافها: جودة ينفي والسالم يؤكد

3 العرائض السياسية: نتائج شبه معدومة

22 استثمارات بالمليارات.. والبطالة لا تتزحزح

35 دليلك لتخفيض الاحتباس في منزلك

34 الذكاء الاصطناعي: المبادئ العامة والتطبيقات المميزة

السّجل

www.al-sijill.com

الخميس 1 أيار 2008/ العدد «24» /السنة الأولى
350 فلساً

أسبوعية - سياسية - مستقلة
تصدر عن شركة المدى للصحافة والاعلام

المستخدمون حلقة أضعف في الأزمة الاقتصادية

إتحاد نقابات العمال.. قصة فشل معلن

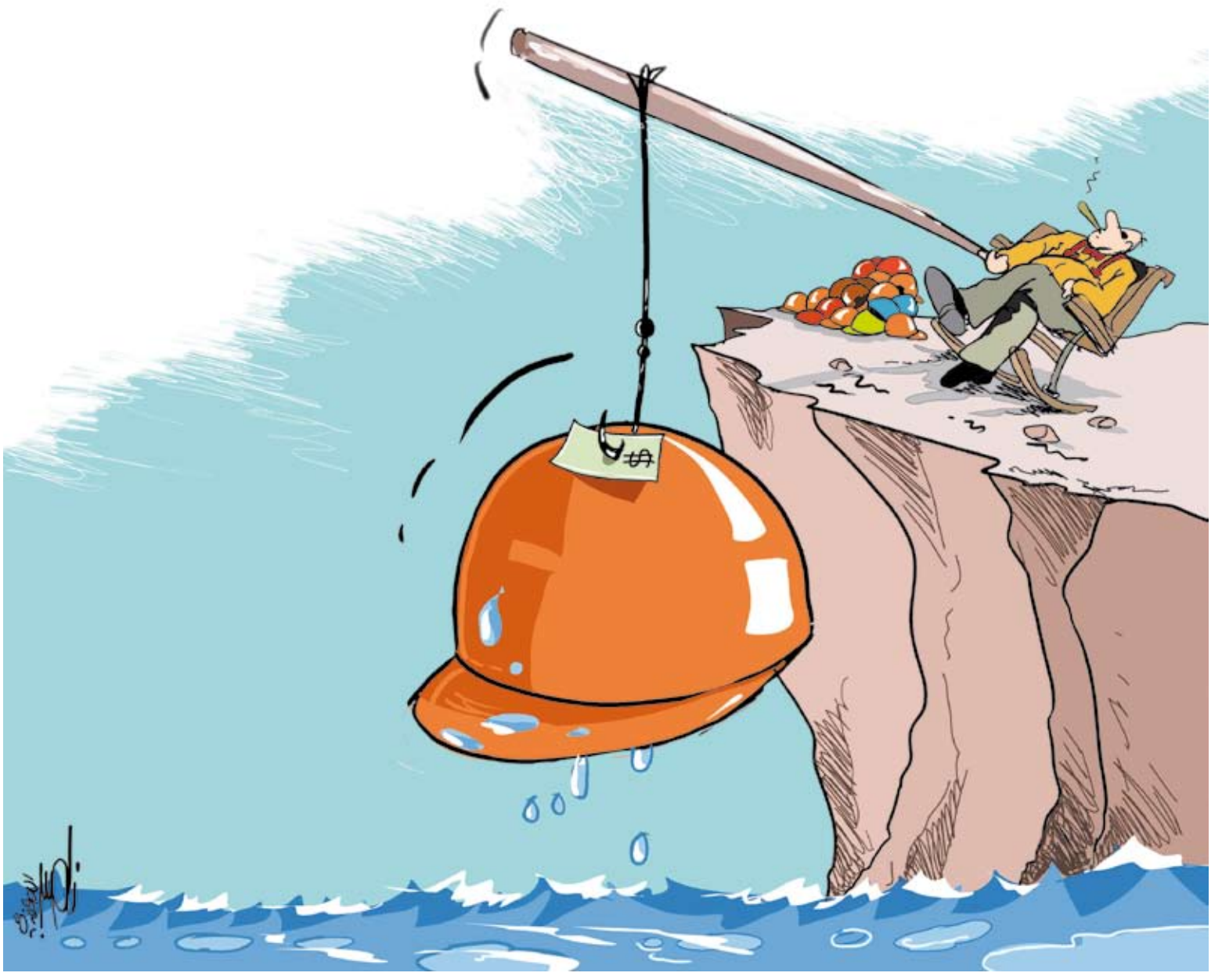

حسين أبو رمّان

مئات الألوف من المستخدمين والعمال لا يجدون من يدافع عن حقوقهم في أجر وظروف عمل مناسبة، أو في مساعدتهم على مواجهة موجات ارتفاع الأسعار.

الحكومة رفعت رواتب الموظفين في القطاع العام، إثر إقرار موازنة الدولة لسنة 2008، كجزء من شبكة الأمان الاجتماعي التي أقرت للتخفيف من وطأة تحرير أسعار المشتقات النفطية، واكتفت بمناشدة القطاع الخاص أن يحذو حذوها.

الحركة النقابية العمالية كطرف رئيسي من أطراف الإنتاج والحوار الاجتماعي غابت عن مسرح الأحداث، رغم أن التحرك لرفع الحد الأدنى للأجور الذي "يلهث" وراء الارتفاعات المتتالية للأسعار، مهمة رئيسية من مهماتها. فالحد الأدنى للأجور، رفع إلى 110 دنانير في أيار/مايو 2006 إثر رفع أسعار المحروقات آنذاك، وبقي على حاله.

تحرير أسعار المشتقات النفطية وتفاعلاتها، جمود الحد الأدنى للأجور عند أرقام 2006، انفلات الأسعار يقتضي تفعيل إطار الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج؛ الحكومة، العمال، وأرباب العمل. مشروع المجلس الاستشاري الاقتصادي والاجتماعي الذي صدر نظامه مطلع كانون الأول/ديسمبر الماضي، وُجد أصلاً لمأسسة الحوار الاجتماعي وإضافة ممثلين عن المجتمع المدني. لكن الحكومة لم تحسم أمر تشكيل هذا المجلس، ما يعطل فرص تفعيل الحوار الاجتماعي في صياغة توافقات وطنية على جملة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها البلاد راهناً.

التتمة صفحة 4

أردني

بورتريه علي أبو الراغب:

تواصلي يستخدم قفازات من حرير

هاني الملقي:

قصة مدينتين في رؤى المهندس السياسي

16

اقليمي

انسحاب من الجولان.. أم كذب سياسي؟

أولمرت أبدى في رسالته السرية للرئيس الأسد التي نقلها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، استعداده "للانسحاب الكامل من مرتفعات الجولان .. ما صحة ذلك؟.

18

اقتصادي

الفقر والبطالة تغيب عن خلوة "الخميس"

تصريحات نقلت عن رئيس الوزراء نادر الذهبي خلال الخلوة التي حضرتها 55 شخصية بقوله: "إن عقد هذا اللقاء لا يفرض على الحكومة الأخذ بأي مقترح يقدم خلالها".

20

ثقافي

الاستفادة من الإنترنت بالسرقة منه!

لا تتوقف ظاهرة «السرقات الصحفية» عند أخذ أجزاء أو فقرات من الموضوع، بل تتجاوزها أحياناً إلى نقل الموضوع بأكمله، وبشكل حَرْفِي من دون الإشارة إلى مصدره

30

أردني

تعزيز الشفافية أم اضعافها: جودة ينفي والسالم يؤكد

السّجل- خاص

بعد أقل من أسبوع على نفي وزير الدولة لشؤون الاتصال والإعلام، ناصر جودة، وجود صفقات وصفها بـ«المزعومة» لبيع أرض تمتلكها الحكومة، خالف وزير العمل رئيس مجلس إدارة مؤسسة الضمان الاجتماعي، باسم السالم، زميله في الحكومة وأعلن عن نية الضمان تأسيس شركة برأس مال مقداره 100 مليون دينار لتقوم بـ«استملاك» الأراضي والمباني الجديدة التابعة للقيادة العامة للقوات المسلحة المقامة بمحاذاة المدينة الطبية.

«وزير الإعلام» اعتاد على نفي أي خبر ذي أهمية حتى ولو كان صحيحاً، والتقليل من حجم الاستفسارات الصحفية حتى ولو كانت ملحة، فقال في البرنامج الإذاعي "اسألوا الحكومة" الذي يرد من خلاله على استفسارات مواطنين وأحياناً صحفيين إن "القول ببيع جزء من أراضي الدولة لا يعدو كونه إشاعات لا أساس لها من الصحة"، ثم عاد بعد يومين ليؤكد ما قاله سابقاً.

جودة أنكر على مدار الأسبوع الفائت، وخلال ثلاثة تصريحات صحفية، ولقاء إذاعي، وجود نية للحكومة في بيع بعض الأراضي، "حتى الآن" كما قال. وكان أطلق إشارات متضاربة حول تمثيل الأردن في قمة دمشق، ومنها نفي عدم حضور الملك عبدالله الثاني للقمة!

طاولة المطعم الإيطالي في فندق حياة عمان، التي جمعت رئيس الوزراء نادر الذهبي بأربعة صحفيين، خالفت توقعات جوده ونفيه الدائم، فالرئيس كان قريبا من الوضوح وتطرق مع الزملاء: رنا الصباغ، وسميح المعايطة، وجميل النمري، وفهد الخيطان إلى مسألة بيع أراضي الدولة.

أمين عمان الكبرى عمر المعاني تحدث من جهته عن عروض استثمارية من قبل مستثمرين عرب للاستثمار في منطقة وادي عبدون.

ناصر جودة

نفي جوده تكرر لدى لقائه الصحفيين الأسبوع الماضي في المركز الثقافي الملكي، حيث أكد عدم وجود "عمليات بيع"، وأمل جودة في إطار استمراره على النهج ذاته "بأن لا يتم الاستناد الى اشاعات وأقاويل في استقاء المعلومات".

أستدرك جوده أنه سيتم قريباً تأسيس شركة يقودها الضمان الاجتماعي بالتشارك مع مؤسسات وطنية أخرى لتطوير بعض العقارات والأملاك، وتعطى الأولوية للمستثمر المحلي، وفي حال عدم توافر استثمارات محلية فستنظر الى استثمارات عربية او غيرها من الاستثمارات.

تصريحات الوزير السالم جاءت دون التطرق إلى النفي المتكرر لزميله في الحكومة ناصر جودة، وإنما أوضح أن الشركة المنوى إنشاؤها ستقوم بتحويل أراضي «القيادة» البالغة مساحتها 500 دونم إلى «مركز أعمال» أو ما أسماه business park، لتكون مكاتب إدارة لعمليات الشركات التي تعتزم إقامة استثمارات في المناطق التنموية الخاصة لا سيما في إربد والمفرق.

وألمح إلى احتمال استنساخ العملية وتطبيقها على أراضي المدينة الطبية الواقعة بمحاذاة القيادة الجديدة غرب عمان مستقبلا، ولكنه أكد أن الأمر منوط بالخدمات الطبية الملكية.

قيمة العقارات التابعة للقيادة لم يحسم أمرها بعد، و«ماتزال قيد الدراسة وستخضع لعمليات تخمين»، فيما يقدر متخصصون قيمة الدونم الواحد من الأراضي الواقعة في المنطقة المحيطة بنحو مليون دينار كحد أدنى.

باسم السالم

تصريحات السالم وردت عبر شاشة التلفزيون الأردني، وضمن برنامج 60 دقيقة، ولفت فيها أن استملاك المدينة الطبية وإلحاقها بمركز الأعمال مستقبلا يستدعي إنشاء مدينة طبية في منطقة أخرى.

وقد لوحظ أن جودة توقف عن الإدلاء بتصريحاته حول عدم بيع أراض للدولة، بعد تصريحات السالم. ربما أدرك الوزير أن تصريحاته التي كان يصر فيها على نفي «الإشاعات» عن نية الحكومة بيع الأراضي، افتقدت الى الشفافية، بدلا من تعميقها.

السّجل

أسبوعية- سياسية-مستقلة

تصدر في عمان
عن شركة المدى
للصحافة والاعلام

رئيس مجلس الإدارة/المدير العام
مصطفى الحمارنة

رئيس التحرير المسؤول
محمود الريماوي

العنوان
79 شارع وصفي التل (الجاردنز)
بناية دعسان، الطابق الرابع

العنوان البريدي
ص.ب 4952 تلاع العلي
عمان 11953

هاتف
06-5536911
06-5549797

فاكس
06-5536991

التوزيع
أرامكس ميديا

البريد الإلكتروني
info@al-sijill.com

الموقع الإلكتروني
www.al-sijill.com

Al-Sijill
Weekly Newspaper

Published by
Al-Mada for Press and Media

Chairman
Dr. Mustafa Hamarneh

Responsible Editor
Mahmoud Rimawi

Address
79 Wasfi Al-Tal "Gardens" St.
Da'asan Building, 4th floor

Postal Adress
P.O.4952 Tlaa Al- Ali,
Amman 11953

Tel
06-5536911
06-5549797

Fax
06-5536991

E-mail address
info@al-sijill.com

Website
www.al-sijill.com

Distributed by
Aramex Media

أردني

العرائض السياسية: أصوات متباينة ونتائج شبه معدومة

نهاد الجريري

على الرغم من السماح بالعمل السياسي وبتواجد الأحزاب واتساع هامش حرية التعبير نسبياً، فإن العرائض، التي تذكر بالمنشورات السرية التي كانت تستخدم في فترة الأحكام العرفية، والتي يفترض أنها تقدم في حالات انحسار الديمقراطية وتراجع الحريات الديمقراطية، ما زالت شكلا احتجاجيا أو مطلبيا يجري استخدامه بين آن وآخر.

العريضة أو البيان الجماعي بهذا المعنى هي نوع من الاحتجاج وشكل من أشكال النضال الشعبي الذي يضاف إلى، ويتوازى مع أشكال الاحتجاج الأخرى التي تقوم بها الأحزاب والتنظيمات والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني.

قبل أيام، وقعت 76 شخصية أردنية: نيابية وحزبية ونقابية وعشائرية بتوقيع عريضة تحذر من "خطورة" الارتفاع الأخير في الأسعار على "السلم الأهلي." وفي صورة أو أخرى، فإن هذه العريضة تمثل استمرارا لهذا النوع من الاحتجاج الذي شهد الأردن نشاطا له كان يزدهر أو ينحسر بحسب ظروف البلاد.

و من العرائض الشهيرة في السنوات الأخيرة ما صار يعرف بعريضة ألـ 99 "المناهضة للحرب على العراق" والتي وقعتها 99 "شخصية" في آذار 2003. هذه الشخصيات كانت تمثل "أيديولوجيات" ومواقف وثقافات سياسية متباينة في معظم الأحيان. منهم: مضر بدران، ويعقوب زيادين، وسميح بينو، وليث شبيلات، وعبدالرؤوف الروابدة، وأحمد عبيدات، بين آخرين.

ويلاحظ أيضا في قائمة الموقعين على هذه العريضة أنها ضمّت رؤساء وزراء سابقين نُفذت في عهدهم سياسات شبيهة بالسياسات التي اعترضوا عليها لاحقا، جنبا إلى جنب مع شخصيات معارضة لسياسات رؤساء الوزارات تلك.

محمد المومني، أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك، يرى أن "توقيع العرائض هو أحد طرق المشاركة السياسية المشروعة في التأثير على صانع القرار،" بحيث تكون أداة ضغط فاعلة في إيصال الرأي العام إلى صانع القرار.

ويفرق المومني بين العريضة وأشكال الاحتجاج الأخرى مثل الاعتصامات والتظاهرات، إذ يعتبر أن العرائض تُرفع "لأن الشخصيات الموقعة عليها لا تريد أن تحدث حالة من التعبئة السياسية حول موضوع أو قضية ما، وإنما تريد أن توصل كلمتها إلى صانع القرار، أو أن تشكل موقفا يتعلق بالقضية المطروحة."

لكن طاهر المصري، رئيس الوزراء الأسبق، يرى أن العريضة تأتي لتملأ الفراغ الناجم عن "غياب الأحزاب القوية على الساحة الأردنية، وتغييب دور مجلس النواب ووضع محددات على الإعلام،" وإن كان لا يعتبر في هذا تناقضا مع وسائل التعبير الأخرى، "إذا سُمح بها."

عام 1989: ما قبله وبعده

عبلة أبو علبة، عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الديمقراطي (حشد)، تذهب في الاتجاه نفسه، وتقول إن "العريضة كشكل من أشكال الاحتجاجات أو التحريض السلمية كانت أكثر رواجا في فترة ما قبل عام 1989 إبان الأحكام العرفية،" وتعتبر، من خلال ملاحظة سريعة لنشاطاتها في تلك الفترة وما بعدها، أن عدد العرائض بعد 1989 قلّ، وأن "وظيفتها" تراجعت قليلا. وتشرح أبو علبة: "بعد عام 1989، ظهرت أشكال أخرى من الاحتجاج غير العرائض، فصارت مساحة الكتابة الحرة أوسع نسبيا، بالإضافة إلى السماح بالاعتصام والاحتجاج." لكن أبو علبة تستدرك أن وسائل التعبير الأخرى هذه ما تزال عرضة لمحددات مثل قانون الاجتماعات العامة، ما يعيد إلى العرائض وظيفتها وأهميتها.

> العرائض كانت أكثر رواجاً قبل 1989 إبّان الأحكام العرفية

فهمي الكتوت، الناشط السياسي، يعتبر أن قوانين مثل الاجتماعات العامة، وقانون الانتخابات المؤقت، وحتى المطبوعات والنشر، ساهمت في "تقزيم" مهمة العريضة. ويشرح "أن المجتمع الأردني حقق إنجازا بالانفراج السياسي في 1989 كان من المفترض أن يتجاوز معه مرحلة العرائض، إلا أن الأحداث اللاحقة من حل البرلمان وإصدار قانون الصوت الواحد، أشعرت البعض بالإحباط وبأن عليهم أن يعودوا إلى مرحلة الصفر،" فيما يتعلق بالمطالبة بتوسيع الحريات العامة.

العريضة .. لون أو أطياف؟

تلحظ أبو علبة أن مجمل العرائض التي راجت قبل 1989 كانت منسجمة إلى حد كبير فيما يتعلق بالخلفيات السياسية والعقائدية للموقعين عليها. وتقول "إن المطلب السياسي في تلك الفترة كان أكثر وضوحا،" إذ تركزت العرائض في جزء كبير منها على المطالبة بتأسيس نقابات أو الإفراج عن المعتقلين السياسيين – مثل عريضة عام 1986 التي وقعت عليها 100 شخصية ذات خلفيات حزبية واشتراكية وشيوعية. وتعتبر أبو علبة أنه كان "من الصعب أن تلتقي "شخصية عشائرية وحزبية" على وثيقة واحدة. أما بعد 1989، فتقول أبو علبة إن المنطقة تعرضت "لزلازل" سياسية مثل "احتلال العراق، واتفاقية أوسلو ووادي عربة ... وهي أمور أثرت على الجميع،" حتى التقت مصالحهم في مطلب إقليمي واحد.

طاهر المصري، أحد الموقعين على عريضة ألـ 99، يستغرب الإصرار على وصف الشخصيات الموقعة على عريضة ما "التناقض"، لمجرد أنهم لا يلتقون فكرياً، أيديولوجياً وربما سياسياً. ويقول "لا غرابة في هذا الأمر لأن العريضة لا تعبر عن أيديولوجيا، بل عن موقف سياسي عام تم التوافق عليه،" وهو مناهضة "الاحتلال الأجنبي لبلد عربي عريق مثل العراق." ويتابع المصري: "مثل هذا الموقف لا يحتمل التناقض بل هو موقف منطقي بالنسبة لكل الموقعين على العريضة."

طاهر المصري

بهجت ابو غربية

فهمي الكتوت

آلية رفع العريضة

المؤرخ والناشط السياسي بهجب أبو غربية يشرح: "تلتقي فعاليات حزبية ومستقلة وإعلامية لبلورة صيغة معينة لهذا الرأي، وتبدأ عملية استقطاب التواقيع،" من خلال الاتصال بشخصيات أخرى عامة "تُقرأ" عليهم العريضة، ويكون التوقيع اختياريا.

ويلفت المومني إلى أن هذه العملية "قد يشوبها نوع من المجاملة أو المخاجلة." لكن النائب الإسلامي حمزة منصور، أحد الموقعين على عريضة الـ 76، يرفض مثل هذه الفكرة ويقول "العرائض مهمة؛ فيها مضامين قوية، وبخاصة إذا كانت موجهة إلى رأس الدولة." وهو أمر لا يحتمل المجاملات كما يرى.

الاستجابة للعريضة

من الملاحظ أن العرائض، في مجملها، تفتقر إلى المتابعة، فينتهي بها الأمر في أدراج الحكومة أو مجلس النواب، دون أن يتخذ حيالها إجراء لجهة التنفيذ، وهو ما حدث مع العديد من العرائض الشعبية التي رفعت إلى مجلس النواب بخصوص الارتفاع المطرد في الأسعار أخيرا.

المصري يعلل ذلك بأن "العريضة هي إعلان موقف ويترك للحكومة التعامل مع هذا الموقف." ويضيف: "الموقعون على العريضة لا ينتمون إلى تنظيم أو جمعية معينة، بل هم مجموعة أشخاص وقعوا على عريضة و أعلنوا موقفاً سياسياً وللحكومة والأحزاب أن تتابع."

وبالعودة لعريضة الـ 99، فبعد أيام من رفع العريضة وفي 2003/4/3 تحديدا، وإزاء الاحتقان الشعبي الهائل ضد الحرب على العراق، قامت الدولة ممثلة برئيس الحكومة آنذاك علي أبو الراغب باستدعاء السفير الأميركي في عمان إدوارد غنيم للتعبير عن إدانة الأردن للحرب. وقامت شبكة الأخبار الأميركية CNN ببث خبر ذلك اللقاء على موقعها الإلكتروني، مشيرة إلى أن "مصدرا دبلوماسيا" علّق بقوله "من غير المألوف وغير الطبيعي في الأردن استدعاء السفير الأميركي وتسليمه بيانا فيه عبارات مباشرة وصارمة.» الموقع ألمح إلى أن هذا الاستدعاء أتى بعد أيام من نشر عريضة الـ 99. إلا أن سياسة الأردن في حقيقة الأمر لم تتغير على أرض الواقع تجاه الحرب.

وهكذا يعتبر فهمي الكتوت أن الحكومة تستجيب فقط للعرائض التي «تتناول قضايا محدودة غير جوهرية،» أما غيرها من قضايا فلا تجد آذانا صاغية. ويدلل بأن عريضة ألـ 76 الأخيرة التي تحذر من الارتفاع المطرد مؤخرا في الأسعار وإجراءات الحكومة ببيع الأراضي المملوكة للدولة، وإن كانت «لافتة» من حيث لغة الخطاب فيها، فإنها لم تنجح في «إيصال الرسالة إلى صاحب القرار كما يجب،» وذلك عندما اجتمعت الحكومة في خلوتها الأخيرة «إلى نفسها» بدلا من أن «تحاور الآخر.»

كتوت يشير كذلك إلى عريضة الـ 70 عام 1997، التي كانت احتجاجا على قانون الصوت الواحد. يقول إنها أفضت إلى مقاطعة الانتخابات «من دون أن تترك أي أثر عند الحكومة بالرغم من القوى المؤثرة والفاعلة التي وقعت عليها.»

عودة الروح إلى العريضة بوصفها شكلا من أشكال الاحتجاج يطرح عددا من الأسئلة حول الأسباب الكامنة وراء ازدهار هذا الشكل الاحتجاجي في زمن يفترض أنه زمن ديمقراطي، حول ما إذا كانت العريضة قد تحولت إلى «آخر الدواء»، بعد فشل أشكال النضال الأخرى في تحقيق الكثير من المطالب الشعبية، وأخيرا حول ما إذا كانت العرائض هي كل ما عاد يجمع بين الشخصيات المعارضة

عريضة قبل زمن العرائض

ربما كانت أول "عريضة" وقع عليها مواطنون فيما عُرف فيما بعد بشرق الأردن، هي تلك التي وردت في كتاب "القيادات والمؤسَّسات السياسية في فلسطين 1917 - 1948" لمؤلفته بيان نويهض الحوت، التي تشير إلى أن مشايخ شرقي الأردن بعثوا في 8 /5 /1920 برقية إلى المندوب السامي البريطاني، يؤكدون فيها أن فلسطين أرض مقدسة، ويرفضون أن يغتصبها الدخلاء (اليهود)، ويطالبون فيها بوقف الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، ويؤكدون أن خطر الهجرة الصهيونية لا يهدِّد فلسطين وحدها وإنما يتهدد كيان الأمة العربية كلها. وأنهى شيوخ شرقي الأردن برقيتهم بقولهم: " لا يسعنا نحن عربان شرق الأردن، إلا أن نسارع لنصرة إخواننا الفلسطينيين الذين يئنون تحت عبء الاستعمار الصهيوني الفظيع، لأنهم إخواننا في الدين والوطن والمبدأ واللغة".

ووقع البرقية الشيخ عوده أبو تايه والشيخ حمد بن جازي والشيخ حسين الطراونة والشيخ غيث بن هدايا والشيخ سليم أبو دهيك والشيخ سليمان بن طريف والشيخ حمد بن حاتم والشيخ سالم النسعة والشيخ حامد الشراري.

عريضة 1957

من العرائض التي كان لها وزنها السياسي، ما يستذكره بهجت أبو غربية عن مذكرة أصدرها المؤتمر الوطني في نابلس سنة 1957 طالب فيها حكومة حسين الخالدي وقتئذ بالاستقالة. وهو ما صارت إليه الأمور.

أردني

إتحاد نقابات العمال.. قصة فشل معلن

تتمة المنشور على الأولى

فلسفة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بحسب المستشار العمالي السابق في وزارة العمل عبد الرحمن المجالي هي تقديم استشارات للسلطة التنفيذية في شان أي قرار أو تشريع معروض عليه بعد دراسة أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، في إطار التوافق بين أطراف الحوار الاجتماعي، خلافاً للنظرة الأحادية التي تعنى بالجدوى الاقتصادية للقرار والتشريع الاقتصادي، وبالجدوى الاجتماعية للقرار والتشريع الاجتماعي.

واحدة من المشاكل البارزة التي تواجه الحركة النقابية العمالية تتمثل في استمرار التدخلات الأمنية في شؤونها الداخلية لمقاومة انخراطها في الشأن السياسي العام، وتأمين الاستقرار لمصالح أرباب العمل. وما لا تنجح التدخلات في إنجازه، يكون له قانون العمل بالمرصاد.

الحركة النقابية تواجه مشاكل في التشريع تربك عملها و تضعف قدرتها التفاوضية وتصادر استقلاليتها وبعضاً من الحريات النقابية الأساسية. ويأتي في مقدمة ذلك البنود ذات الصلة بـ : الفصل التعسفي، القيود على حق الإضراب وعلى المفاوضة الجماعية، غياب المساواة في الأجور للأعمال ذاتها بين المرأة والرجل، والحد من حرية واستقلالية النقابات العمالية.

السلطتان التنفيذية والتشريعية تتحملان مسؤولية رئيسية في إدارة الظهر لمتطلبات الإصلاح النقابي الذي من شأنه أن يخدم مطالب العمال في الحرية النقابية وكرامة العيش،و كذلك في زيادة الإنتاجية، تحسين بيئة العمل، وتشجيع الاستثمار. فالمشاكل حين لا تعالج تتراكم وتنفجر، لذا أصبحت ظروف العمالة الوافدة في المناطق الصناعية المؤهلة، مثلها مثل العاملات الآسيويات في البيوت تحت الضوء على نطاق إقليمي ودولي. وهذا كله خسارة صافية لسمعة ومصالح الأردن.

النقابات العمالية المستقلة واحدة من أهم مقومات الأمن الاجتماعي والاستقرار لأنها أدوات ضبط اجتماعي حتى حين تضطر إلى تنظيم اعتصامات أو إضرابات، لأن الأخيرة من أبرز الحقوق النقابية التي تكفله المواثيق والاتفاقيات الدولية. وإذا ما استمر تجاهل الحقوق والحريات النقابية الأساسية، فإن الانخراط المتزايد في العولمة الاقتصادية دون الالتزام بما تفرضه من معايير واتفاقات دولية، سيزيد من المشاكل التي تواجه البلاد داخلياً وخارجياً.

الأردن ما زال مطالباً بالالتزام والتصديق على الاتفاقية الدولية رقم 87 ذات الصلة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم، وهي واحدة من منظومة اتفاقيات دولية ملزمة تتناول الحرية النقابية، حق المفاوضة الجماعية، القضاء على العمل الإلزامي وعلى عمالة الأطفال والتمييز في الاستخدام والمهنة.

التعديلات التي اقترحت مؤسسة الضمان الاجتماعي إدخالها على قانونها، تكشف في جانب منها غياب الحركة النقابية العمالية عن ممارسة مسؤولياتها في الرقابة الفعلية على مدخرات الأجيال القادمة من العمال والمستخدمين، فلم تكتشف "المداخل" التي كان بعض كبار رجال الأعمال يستنزفون من خلالها أموال الضمان، مستغلين "حرفية القانون"، برغم أن مندوبي اتحاد نقابات العمال ممثلون في مجلس إدارة المؤسسة.

في الأول من أيار، عيد العمال العالمي، تنظم الحركات النقابية العمالية في معظم دول العالم مسيرات جماهيرية ترفع فيها مطالبها وشعاراتها، أما الاتحاد العام، فيكتفي في هذه المناسبة بعقد مهرجان يغلب عليه الطابع الرسمي. هذا التقليد الذي أقر للمرة الأولى في الأول من أيار 1971، بقي على حاله، ولم تسع الحركة النقابية لتحويل عيد العمال إلى احتفال شعبي، ومناسبة لتعميق الحوار الاجتماعي حول المطالب العمالية.

عضوية الاتحاد العام لنقابات العمال تراجعت في السنوات الأخيرة إلى حوالي 43 ألف عامل بحسب أرقام عام 2006، وهو ما يعادل الرقم الذي كانت علية الحركة النقابية قبل 30 عاماً. هذا يعكس درجة تراجع تمثيل الاتحاد العام للعمال.

الباحث في الشؤون العمالية ومدير مركز الفنيق للدراسات أحمد عوض، يقول "إن القوى العاملة التي تعمل في القطاع الخاص يبلغ عددها نحو 900 ألف، وإن النقابات العمالية لا تمثل حالياً أكثر من 7.5 بالمئة منهم" .

يرى عوض أن "تمثيل الإتحاد العام للطبقة العاملة ضعيف أيضاً من الزاوية الأدائية، حيث يغلب على مطالباتهم بتحسين الظروف المعيشية للعمال طابع المناشدات بين حين وآخر".

جماهير العمال تكتوي بنار الغلاء، و"النخبةالعمالية الرسمية" تبخل على القواعد العمالية حتى بموقف لفظي "عن عذر التقصير" أو لحفظ ماء الوجه. وإذا تحدثت تلك "النخبة" عن القضايا العامة فهي "حكومية" أكثر من الحكومة.

تراجعت كفاحية الاتحاد بسبب تآكل القوى النقابية التقدمية والمستقلة. تاريخياً شكل النشاط الحزبي إحدى أهم روافع النشاط النقابي وفاعليته. ومع تدهور نفوذ القوى اليسارية في الحياة السياسية، انحسرت فعالية الحركة النقابية، لا سيما في الحياة العامة والشأن السياسي الوطني العام.

تتفاوت النقابات العمالية في مستوى فعاليتها فيما يخص الدفاع عن مصالح أعضائها. فهناك عدد كبير من النقابات الصورية، بغير قواعد نقابية تذكر، وتديم قيادتها حضورها على رأس النقابات بانتخابات شكلية تحت عنوان "التزكية" التي باتت تشمل نقابات لديها جمهور وحضور.

عدد محدود من النقابات ممن يعمل بشكل خاص في مؤسسات كبيرة، يحافظ على قدر معقول من الفعالية، مثل نقابات الكهرباء، المناجم والتعدين، البترول والكيماويات، البناء، النقل الجوي والسياحة، المصارف، الغزل والنسيج. وبشكل عام، النقابات الأكثر نشاطية هي التي تشكل هيئاتها القيادية بالانتخاب.

تتألف الحركة النقابية العمالية من الاتحاد العام لنقابات العمال الذي ينضوي تحت لوائه 17 نقابة عمالية، ويفترض أن يكون ممثلاً لجميع العاملين بأجر في القطاع الخاص ومدافعاً عن حقوقهم، لا سيما في ظل القيود المفروضة على الحريات النقابية الأساسية

البنية التنظيمية للنقابات العمالية لا تتطابق مع البنية الفعلية للقوى العاملة مقابل أجر في القطاع الخاص. ناهيك أنها لم تتأثر بالتطورات التي شهدها الاقتصاد الأردني في العقود الثلاثة الأخيرة على صعيد ولادة صناعات وقطاعات إنتاجية وخدمية جديدة.

تأسس الاتحاد العام لنقابات العمال عام 1954 بمبادرة من ست نقابات عمالية. منذ ذلك الحين تعرضت الحركة النقابية إلى تقلبات جمة، صعوداً وهبوطاً، سواء في عدد النقابات القائمة أو في حجم عضويتها، ولم تستقر أوضاعها إلا في عام 1976، إذ لجأت الحكومة إلى تعديل قانون العمل السابق بما أتاح لها حق تصنيف المهن والحرف والصناعات التي يحق لعمالها إنشاء نقابات عمالية، وإعادة هيكلة الحركة النقابية لتقتصر على 17 نقابة.

الوضع الراهن للاتحاد العام لنقابات العمال عبء على البلاد والعباد، ولا بديل عن ضرورة إصلاح الاتحاد بدمقرطة أوضاعه والتشريعات الناظمة لعمله. هذه مهمة مشتركة للحركة النقابية العمالية ومعها مؤسسات المجتمع المدني، ولكل من الحكومة ومجلس الأمة اللذين يتحكمان بمقاليد التشريع.

اسم النقابة	المقر	عدد الفروع	عدد الأعضاء
البترول والكيماويات	الزرقاء	4	3587
البناء	عمان	3	3000
البلديات	عمان	-	250
التعليم الخاص	عمان	-	240
الخدمات الصحية	عمان	-	247
الخدمات العامة	عمان	-	1700
السكك الحديدية	عمان	2	771
الطباعة والنشر	عمان	3	3000
الصناعات الغذائية	عمان	2	1700
الغزل والنسيج	عمان	-	2500
الكهرباء	عمان	2	4933
النقل البري والميكانيك	عمان	7	4500
النقل الجوي والسياحة	عمان	-	2700
الموانىء والترخيص	عمان	3	2400
المناجم والتعدين	الرصيفة	6	8000
المصارف والتأمين	عمان	-	2500
المحلات التجارية	عمان	-	250
المجموع			42278

النقابات العمالية حسب المقر وعدد الفروع وحجم العضوية لعام 2006

ثقافة العيب.. خلل ينتهي بزوال شروطه

خالد أبو الخير

تثير أوساط في سوق العمل ما يطلق عليه اسم «ثقافة العيب». ويجادل البعض بأن عدم انسجام ظروف العمل في قطاعات عديدة مع قوانين العمل نفسها، وعدم تلبيتها شروط الحد الأدنى فيما يتعلق بالرواتب أو ساعات العمل، فضلا عن الافتقار للتامين الصحي والضمان الاجتماعي تقف في أول سلم أولويات رفض الأردنيين للعمل في قطاعات معينة.

وزارة العمل حاولت إحلال العمالة المحلية بدلا من الوافدة، باعتبار ذلك أحد أهم سبل مكافحة البطالة والفقر في المملكة. ولهذه الغاية تنفذ الوزارة عدة برامج هي مشروع التدريب والتشغيل الوطني، عدا عن مركز التشغيل الوطني ومؤسسة التدريب المهني وصندوق التنمية والتشغيل.

بيد أن 69 % من الذين قاموا بإحلال عمالة محلية بدلا من الوافدة اعتبروا أن تلك التجربة «سلبية». ولا تتوفر حتى الآن لدى وزارة العمل أي إحصاءات تظهر عدد العمال الأردنيين الذين نجحت في إحلالهم بدلا من الوافدين.

النائب ممدوح العبادي يطرح رأيا مغايرا للرؤية الرسمية وغير الرسمية عن ثقافة العيب، مؤكدا أن تجربته العملية أمينا لعمان الكبرى، قدمت برهانا على قبول الأردنيين بـأي عمل شرط توفر الظرف الموضوعي لذلك.

«عندما تسلمت أمانة عمان كانت نسبة الأردنيين الذين يعملون مجال التنظيفات 20 % فقط، وعندما غادرتها بعد 6 سنوات كان عددهم يصل إلى 67 %». يشرح العبادي أن «الفرق بين النسبتين يظهر بوضوح إن لا ثقافة عيب لدينا، شرط أن نقدم للأردنيين الحوافز التي تجعلهم ينخرطون في العمل.»

ويضيف:»عندما أدخلت التأمين الصحي الحكومي على عمال التنظيفات مثلا، زاد الإقبال على الوظيفة وشكل قفزة مهمة».

وهو يرى أن الدولة والبلديات والقطاع الخاص إذا عاملت العامل الأردني بمستوى معقول فانه سيقبل على العمل في أية وظائف متاحة وستختفي ثقافة العيب بما نسبته 80 %.

ويجمل العبادي الوضع بأن «هناك من يجادل بأن الأردني لا يقبل العمل في هذه الوظيفة أو تلك، وأنا أرد قائلا : بل يقبل، ولكن الأمور تحتاج إلى منطق».

أردني

"الحرية النقابية وحماية حق التنظيم"

اتفاقية دولية ملزمة تنتظر تصديق الأردن عليها

حسين أبورمّان

◄ احترام الدول لإعلان منظمة العمل الدولية بشأن "المبادئ والحقوق الأساسية في العمل"، يتطلب الالتزام بثماني اتفاقيات دولية أساسية ذات صلة بالحرية النقابية، حق المفاوضة الجماعية، والقضاء على العمل الإلزامي، عمالة الأطفال، والتمييز في الاستخدام والمهنة.

سبق للأردن أن صادق على 24 اتفاقية دولية من بينها سبع اتفاقيات مشمولة بإعلان المبادئ، ومن ثم فإن الأردن مطالب بالإلتزام والتصديق على الاتفاقية الدولية رقم87 "اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم"، التي لم يصادق عليها بعد.

يتعلق جوهر الاتفاقية رقم 87 بحق العمال وأصحاب العمل في تكوين منظماتهم وفي وضع أنظمتها الداخلية.

النقابات العمالية والسلطات العامة، تقاوم تصديق الأردن على الاتفاقية المشار إليها. وهذا يفسر لماذا لم يكن الطريق سالكاً للتصديق الرسمي على هذه الاتفاقية حتى الآن.

معظم النقابات العمالية، تسعى للمحافظة على امتيازاتها، فتقف ضد إطلاق الحق بتشكيل نقابات عمالية جديدة حتى لا يدخل إلى ساحة العمل النقابي منافسون لها.

الحكومات المتعاقبة لم تكن جاهزة من جهتها للتخلي عن الحق الذي يعطيها إياه القانون (المادة 98) في تصنيف المهن، والصناعات التي يحق لعمالها تأسيس نقابة لهم، وتلك التي لا يجوز تأسيس أكثر من نقابة عامة واحدة لجميع العمال فيها، بحكم تماثلها أو ارتباط بعضها ببعض أو اشتراكها في إنتاج واحد أو متكامل.

كما أن السلطات العامة ليست جاهزة لرفع الحظر عن حق الموظفين العاملين وموظفي البلديات في تشكيل نقابات عمالية لهم (المادة 3، البند1)، والنقابات العمالية باتت تسلم بهذا الأمر ولا تجعل منه مطلباً من مطالبها.

تسليط الضوء على حرية التنظيم النقابي، ينبغي ألا يغمط الحاجة إلى حماية حق العمال في الانتظام في النقابات العمالية القائمة، فإذا استثنينا المؤسسات الكبرى التي كانت تابعة للقطاع العام أو أن للدولة حصة مهمة من رأسمالها، فإن حق التنظيم النقابي ليس مصاناً، من الزاوية العملية، في عدد واسع جداً من مؤسسات القطاع الخاص، وهذا يفسر جزئياً، على الأقل، ضعف حجم عضوية النقابات العمالية وتراجعه المطرد. هنالك فرصة حقيقية لمضاعفة حجم النقابات العمالية عدة مرات إذا ما تمت حماية حق الانتظام النقابي.

ولعل نجاح الحوار الاجتماعي في أن يؤتي أكله كاملة، يتوقف، إلى حد بعيد، على توسيع صفوف نقابات العمال، وتفعيل دورها، وتعزيز استقلاليتها، الأمر الذي يتطلب اهتماماً جدياً بتوسيع صفوف النقابات العمالية، وإلزام المؤسسات التي يعمل فيها 50 مستخدماً، فما فوق على الأقل، قانونياً، في تمكين مستخدميها من انتخاب لجان نقابية تمثلهم النقابة العمالية التي تعنى بمهنتهم أو صناعتهم، حتى وإن لم يكونوا أعضاء فيها.

ومن الأهمية بمكان، التوسع في تأسيس فروع للنقابات العمالية القائمة في المهن والصناعات الفرعية التي تعنى النقابة بها، بما يمهد في فترة لاحقة لتحويل

> **العملون في مجال الزراعة ما زالوا محرومين من حق التجمع والتنظيم**

هذه الفروع إلى نقابات قائمة بذاتها، أو على الأقل تهيئة الأرضية لانتقال الأردن نحو الالتزام بالاتفاقية الدولية رقم 87 فيما يخص السماح بحق التنظيم النقابي للعاملين في القطاع الخاص.

إجراء مقارنة بين ما جاء في الاتفاقيات الدولية وبين ما جاء في قانون العمل الأردني على صعيد الحق في التجمع وتشكيل النقابات والمفاوضة الجماعية، يظهر جملة من النواقص والثغرات في تشريعات العمل الوطنية.

ففي إطار الصلاحيات الممنوحة لوزير العمل في تحديد وتصنيف المهن والصناعات التي يحق لعمالها تأسيس نقابة لهم، ومع استثناء عمال الزراعة من نطاق شمولهم في قانون العمل، فإن العاملين في مجال الزراعة ما زالوا محرومين من حق التجمع والتنظيم، وينسحب هذا أيضاً على مهن وصناعات أخرى تفتقر إلى التصنيف من قبل وزير العمل، ما يتعارض مع الاتفاقية الدولية رقم 11 لسنة 1921.

قانون العمل الأردني يتضمن جملة من المواد (101، 102، 103، 105) التي تحد من حرية تشكيل نقابات العمال ونقابات أصحاب العمل، حيث تفرض هذه المواد ضرورة تسجيل النقابة، وجملة من الشروط الواجب توافرها في النقابة قبل أن تكتسب الصفة القانونية، وهو أمر يتعارض مع نص المادة الأولى من الاتفاقية الدولية رقم 87 التي نصت على "حق العمال وأصحاب العمل، دون أي تمييز، ودون ترخيص سابق، في تكوين منظمات يختارونها".

يتضمن قانون العمل الأردني أيضاً العديد من المواد التي ترسي تدخل الحكومة في عمل وتنظيم هذه النقابات (100، 107، 113، 116، 119) ما يتعارض مع مضمون مواد الاتفاقية 87 التي تنص المادة 35 منها على أنه" لمنظمات العمال ولمنظمات أصحاب العمل الحق في وضع دساتيرها ولوائحها الإدارية، وفي انتخاب ممثليها بحرية كاملة، وفي تنظيم إداراتها ونشاطها، وفي إعداد برامج عملها"، كما يتعارض مع المادة الرابعة التي تنص على" عدم تدخل السلطات في أي شيء من شأنه أن يقيد هذا الحق أو أن يعوق ممارسته المشروعة"، وعلى أنه" لا يجوز للسلطة الإدارية حل منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل أو وقف نشاطها".

النظام الداخلي الموحد للنقابات العمالية، الذي يوضع بعد موافقة وزير العمل عليه (المادة 100 من قانون العمل)، يتضمن العديد من العوائق التي تحول دون تمكن العمال من تعيين ممثلين منتخبين داخل المؤسسات التي يعملون بها، وبشكل مستقل عن الممثلين النقابيين، وهو حق مضمون في الاتفاقية الدولية رقم 135 لسنة1971.

أما الفصل الخاص بـ "تسوية النزاعات العمالية الجماعية"، فيتضمن العديد من المواد التي تتيح للسلطات التدخل في سير المفاوضات الجماعية وآلياتها، الأمر الذي يؤدي إلى إهدار حقوق العمال، وتقليص مكتسباتهم، في حين نصت الاتفاقيتان رقم 98 و154 على ضرورة أن "لا توضع التدابير التي تتخذ لتعزيز المفاوضة الجماعية ولا تنفذ بطريقة تعيق حرية المفاوضة الجماعية".

فقد تلجأ وزارة العمل إلى إحالة نزاع عمالي إلى مندوب أو مجلس توفيق، في وقت تكون النقابة فيه قد وجهت إشعاراً لصاحب العمل بأنها ستضرب عن العمل، ما يحرم النقابة من حق الإضراب في هذه الحالة، رغم أنها تكون قد استوفت شروط الإضراب، بحسب المادة 135، التي تشترط أن يوجه الإشعار بالإضراب قبل 14 يوماً من التاريخ المحدد له، وتضاعف هذه المدة إذا كان العمل متعلقاً بإحدى خدمات المصالح العامة.

نقابة البناء تحتفل بعيد العمال

◄ حيّت النقابة العامة للعاملين في البناء ذكرى عيد العمال العالمي، في بيان صادر عنها، وجاء في بيان بالمناسبة:

في هذا اليوم يحتفل العالم والأردن بيوم العمال في الأول من أيار/ مايو، رغم الظروف الراهنة التي تمر بها أمتنا العربية من القهر والاحتلال لنقف بجانب الأشقاء العرب وهم يدافعون عن حريتهم وحقوقهم وأراضيهم.

وأضاف البيان: أن الحركة العمالية الأردنية تعيش ظروفاً خاصة مع المرحلة التي تمر بها الأمة العربية والإسلامية والتي تتمثل في الانفتاح الاقتصادي والتجارة الحرة والشراكة الأوروبية والعالمية والهيكلة الاقتصادية والتخاصية والعولمة، ورغم ذلك يهدف العمل النقابي إلى تحسين أداء النقابيين ورفع المستوى الثقافي من خلال الإعداد والتأهيل والتدريب لرفع كفاءتهم لكي تفي بحاجات السوق المحلية والعربية وإيجاد فرص عمل للحد من البطالة وزيادة الإنتاج وتحسين المنتج.

وطالب عمال البناء، الاتحاد العام لنقابات العمال، العمل الدؤوب من أجل إعادة تنظيمه وانفتاحه لكي يكون له دور ريادي في تحسين قدرات العامل الأردني وتحقيق مزيد من الانجازات بما يتماشى مع تطلعات سيد البلاد في مواكبة المعرفة والتكنولوجيا والإبداع والتميز.

الحد الأدنى للأجور لا يحقق الحد الأدنى للعدالة

جمانة غنيمات

◄ يتناقض الحد الأدنى للأجور المقدر حاليا بنحو 105 دنانير مع ما خلصت إليه دراسات حكومية قبل عقد ونيف، من أن الحد الأدنى يجب ألا يقل عن 360 دينارا.

قياسا على الدراسة السابقة، التي شارك فيها خبراء من منظمة العمل الدولية ومثيلتها العربية، يمكن القول إن الحد الأدنى للأجور في هذه المرحلة الصعبة يجب ألا يقل عن ألف دينار كما يرى وزير عمل أسبق طلب عدم نشر اسمه.

وكانت الحكومة قررت حدا أدنى لم تراع فيه متطلبات واحتياجات الإفراد، وسعت في ذلك الحين لوضع قواعد لتطبيق المادة 8 من قانون العمل الذي ينص على وجوب وجود حد ادني للأجور.

بدأت الحكومة تطبيق الحد الأدنى للأجور لأول مرة في تموز من العام 2000 بحد أدنى بلغ 80 دينارا، جرت زيادته في العام 2002 ليصبح 85 دينارا، ومن ثم 95 دينارا في العام 2005، لمواجهة حزمة الإجراءات التي اتخذت لرفع الدعم عن المشتقات النفطية آنذاك.

واعتبارا من مطلع حزيران 2006 اعتمدت لجنة الأجور مبلغ 110 دنانير حدا أدنى للأجور بدلا من 95 دينارا، باستثناء عمال الألبسة الذين سيبدأ تطبيق القرار عليهم ابتداء من مطلع 2007.

هذا الحد لم يراع القفزات الكبيرة في أسعار مختلف السلع والخدمات، كما انه ليس عادلا كما يقول وزير العمل الأسبق عبد الحافظ الشخانبة.

ويطالب الشخانبة بإعادة النظر بالحد الأدنى بشكل دوري بما يتماشى مع معدلات التضخم بما يضمن زيادة الأجر بنفس ارتفاع معدلات التضخم. ويرى أن الحد الأدنى للأجور حاليا يجب ألا يقل عن 300 دينارا ليتسنى للعامل تحقيق الحد الأدنى من العيش الكريم. يوضح الشخانبة أن مقياس الحد الأدنى للأجور جاء من أجل تحقيق مستوى معيشي مقبول إنسانيا وأخلاقيا، يحدد بناء على "سلة كلف المعيشة"، تتضمن الاحتياجات الأساسية للفرد، وتكفي لتوفير متطلبات العامل الغذائية، السكنية، النقل وجميع التزاماته إلى جانب وفر قليل يحقق له بعض طموحاته.

الخبير الاقتصادي هاني الخليلي يقول إن الظروف الاقتصادية الصعبة ومتتالية ارتفاعات الأسعار التي تستنزف مداخيل الأفراد المحدودة بالأصل، باتت تستدعي إعادة النظر في الحد الأدنى للأجور البالغ 110 دنانير للفرد شهريا.

يطالب الخليلي أصحاب الأنشطة الاقتصادية المختلفة بوقفة ضمير مع أنفسهم للنظر في ظروف العالمين لديهم والعمل على تحسينها من ناحية الأجور، ساعات العمل، وحقوق العاملين المختلفة لاسيما إن مستوى معيشة شريحة كبيرة من القوى العالمة التي قوامها 1.1 ملون نسمة بدأت بالتراجع نتيجة الغلاء الفاحش.

وهو يرى أنه لا يمكن في ظل الظروف الحياتية الصعبة حاليا، أن يفكر احد بتنافسية أي قطاع، فالأولوية الآن هي معيشة المواطنين. ويضيف "إذا كانت تنافسية أي قطاع تقوم على دماء العاملين فهي هي غير ضرورية."

وهو يصف الحد الأدنى "بالظالم"، إذ إن 200 دينار شهريا هي أدنى أجر يمكن أن يكفي للوفاء بالتزامات الفرد، لا سيما أن عاملات المنازل يكلفن بالمتوسط نحو 200 دينار شهريا وهي أبسط المهن من ناحية مؤهلاتها.

أردني

المناطق الصناعية المؤهلة: عمل يبدأ بالاتجار بالعاملين

سوسن زايدة

بعد مرور سنتين على عمله في مدينة الضليل الصناعية المؤهلة، التقيت شوباس قبل أن يصعد الحافلة التي ستقله إلى المطار عائدا إلى مدينته، دلهي. لم يكن فرحا بقرب لقائه مع زوجته وأطفاله الثلاثة بقدر حزنه لعدم قدرته على تعويض المبلغ الذي دفعه للوصول للعمل في الأردن. فكل ما وفره من أجره الزهيد لم يتجاوز 80 ألف روبية (1100 دينار).

أما حياة شوباس في الأردن طوال عامين؛ ظروف وساعات عمله، أجره ومعاملة مدرائه، مسكنه وطعامه، كما رواها لنا، فلم تختلف كثيرا عما سمعناه من عمال بنغال، سريلانكيين وصينيين التقيناهم في المناطق الصناعية المؤهلة – التي لفتت أنظار وسائل الإعلام، بعد صدور تقرير للجنة العمال الوطنية قبل عامين حول انتهاكات حقوق عمال فيها.

يعمل في المناطق المؤهلة نحو 37 ألف عامل وعاملة وافدين - منهم 24 ألف بنغالي- يتوزعون على 98 مصنعا في ست مناطق صناعية مؤهلة تتوزع في مختلف مناطق الأردن. معظم هؤلاء أتوا بطرق ملتوية ومعقدة، تمر كلها عبر استغلال بشع يقترب من عملية المتاجرة بالبشر كما تعرفها الأمم المتحدة.

الصحفي البنغالي زاهد حسين جمع شهادات عشرات من مواطنيه البنغال ممن كانت لهم تجارب تعاقد مع وكالات تشغيل عمال، بانتظار السفر أو أنهم سافروا للعمل ثم عادوا.

بحسب زاهد حسين، فإن معدل ما يدفعه العامل البنغالي لقاء حصوله على عمل في إحدى دول منطقة الشرق الأوسط هو 3000 - 3500 دولار أميركي، في حين تقدر الحكومة البنغالية كلفة إرسال العامل إلى إحدى دول الشرق المتوسط بنحو 1200 – 1500 دولار.

وتتقاسم هذا المبلغ ثلاثة أطراف: وكالة تسفير العمال، التي توظف عميلا فرعيا يتعاقد مع العمال UK طريق سمسار وسيط في كل قرية. يدفع كل عامل المبلغ المطلوب للعميل الفرعي، بحيث تبقى الوكالة بعيدة عن الشبهة وعن الملاحقة القانونية. ويحصل السمسار الوسيط على حصة صغيرة تتراوح بين 300 و400 دولار عن كل عامل. في حين تحصل الوكالة على 1000 دولار عن كل عامل.

تعريف منظمة الأمم المتحدة «للاتجار بالأشخاص» يتضمن «نقل، تسفير، تزويد أو استقبال أشخاص، باستخدام وسائل الاحتيال، الخداع، إساءة استخدام السلطة، استضعاف الأشخاص، أو إعطاء أو أخذ مال أو منافع لتحصيل موافقة شخص لغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال السخرة أو الخدمة قسرا، الاستعباد أو الممارسات الشبيهة بالاستعباد.

بالنظر إلى تعريف الأمم المتحدة، يمكن القول إن ما يتعرض له عمال المؤهلة من «خداع» عند توقيع عقود العمل مع مكاتب التسفير في بلادهم أو مع إدارة المصانع في الأردن، و»استضعاف العمال الفقراء واستغلال حاجتهم للمال»، وإجبارهم على «الخدمة القسرية» بالعمل لساعات إضافية، وتعرضهم «لممارسات شبيهة بالاستعباد» مثل إقامتهم وعملهم تحت ظروف معيشية ومهنية غير ملائمة، هو اتجار بالبشر.

وزير العمل أقر بوجود مشكلة اتجار بالبشر «نعمل على حلها، لكن نطاق تعريف الاتجار بالبشر واسع جدا، وتندرج تحته العديد من الأمور كعدم دفع الأجور أو عمل إضافي غير مطابق لقانون العمل، وغيرها الكثير».

ولحل المشكلة تشكلت لجنة من وزارات العمل والعدل والداخلية والصحة، لتصويب أوضاع واقع العمل. «عملنا على تعديل قانون العمل وبدأنا بتطبيقها، وتأكدنا من أن الشركات تطبق القوانين».

تتضمن التعديلات في قانون العمل وجود ساعات عمل محددة مسموح بها، وجود الوثائق الثبوتية للعامل بحوزته، والسماح بعضوية العمال الوافدين في نقابة العاملين في الغزل والنسيج، فمعظم المصانع في المناطق المؤهلة تعمل في هذا القطاع.

العمال مسجلون في الضمان الاجتماعي، وكل منهم يحصل على مستحقاته قبل السفر، والبالغة 238 دينارا، ولكن هذا المبلغ لا يكفي لعلاج آلام الظهر للعاملين في مهن القص والكي، أو ضعف النظر للعاملين على آلات الخياطة بعد سنتي عمل بمعدل 15 ساعة يوميا.

وزير العمل أقر بوجود مشكلة اتجار بالبشر «نعمل على حلها، لكن نطاق تعريف الاتجار بالبشر واسع جدا، وتندرج تحته العديد من الأمور»

وعلى الرغم من حدوث بعض التقدم في مجال تحسين ظروف العمل في المناطق المؤهلة، فإن القضية ما زالت أبعد من أن تكون قد حلت.

في السكن التابع لإحدى الشركات في منطقة الضليل، يقيم كل ثمانية عمال في غرفة مساحتها 4X8 أمتار مربعة، وهناك خمسة أسرة طابقية وحمام واحد، ولا يوجد مطبخ، فالطبخ في السكن ممنوع.

في الشتاء لا توجد أي وسيلة للتدفئة في السكن، وفي الصيف لا يوجد ما يخفف حرارة الماكينات في المصنع. المياه الساخنة متوفرة لمدة نصف ساعة يوميا، غالبا ما تكون من الساعة الخامسة والنصف وحتى السادسة مساء، فمن يعمل لوقت إضافي لا يتمكن من الاستحمام. أما الكهرباء فتقطع عن السكن بعد منتصف الليل.

تحدثت إلى أربع عاملات جئن من الصين للعمل في الأردن. قلن إن أسوأ ما تتعرض له العاملات الوافدات، بحسب العاملة الصينية، هو المضايقات والتحرش الجنسي، إما من المشرفين على العمل أو من أصحاب المصانع. وهذا ما أكدته تقارير وزارة العمل استنادا إلى جولات مفتشيها وتقريري لجنة العمال الوطنية في الولايات المتحدة عام 2006.

ولا تمتلك العاملة الصينية خيارا للرفض، فإن فعلت يتم تسفيرها على نفقتها الخاصة، ولما كانت تذكرة الطائرة تزيد كلفتها على 900 دولار فإن أي عاملة تتقاضى 180 دولارا شهريا لن تستطيع مجرد التفكير بشراء التذكرة.

قال إسلام، عامل بنغالي: «تطلب منا إدارة المصنع أن نختم بطاقة الخروج من المصنع في الساعة السابعة مساء لكننا نتابع العمل بعدها، وذلك تحسبا لجولات مراقبة مكتب وزارة العمل في منطقة الحسن».

مدير دائرة الرقابة والتفتيش في وزارة العمل، أمين وريدات، بين أن «تجاوز عدد ساعات العمل الإضافية المسموح بها في القانون وعدم الالتزام بدفع أجور العمل لساعات إضافية وعدم الالتزام بدفع الأجور في مواعيدها، هي أكثر مخالفات المصانع شيوعا».

حين زرت منطقة الضليل الصناعية الخاصة كان الباص يتهيأ لنقل 45 عاملا هنديا قررت شركة إم إف تي للغزل إنهاء خدماتهم بعد مرور سنتين، أي قبل انتهاء مدة عقود عملهم لثلاث سنوات، وذلك بعد إضرابهم عن العمل احتجاجا على تعرضهم لسوء المعاملة وإجبارهم على العمل الإضافي والخصم من أجورهم.

ردت الشركة على الإضراب بقطع الكهرباء والماء عن العمال في سكنهم، بحسب شهادات عشرات العمال المضربين، ثم بفصلهم عن العمل دون دفع أجورهم لأول شهري عمل، إذ كانت الشركة قد حجزت هذه الرواتب لإجبار العمال على الاستمرار بالعمل لديها. ولجأ العمال إلى نقابة الغزل والنسيج التي ساعدتهم على رفع قضية على الشركة للمطالبة بأجورهم المتبقية، وهي المرة الأولى التي تلجأ النقابة فيها إلى المحكمة بعد فشل المفاوضات. والقضية ما تزال منظورة في المحكمة وقرار الشركة بتسفيرهم قبل انتهاء عقود عملهم ما يزال ساريا.

«القضية ستطول في المحكمة وعلينا مغادرة الأردن. النقابة وعدتنا بإرسال أجورنا المتبقية في حال كسبنا القضية»، قال محمود، 30 عاما، بصوت خافت لا يشي بأي تفاؤل.

وِرَشْ العَرَق

ورش العرَق، تعبير عن نوع من العمالة ظهر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ويشير إلى العمل في بيئة تتميز بالصعوبة الشديدة، وتحت شروط خطرة، وحيث لا ينال العمال سوى القليل من الحقوق، والقليل من سبل معالجة أوضاعهم الصعبة، بما في ذلك التعرض لمواد مؤذية وأخطار ودرجات حرارة شديدة الانخفاض أو الارتفاع.

وفي هذه الظروف يجبر العمال عادة على العمل لساعات طويلة مقابل أجور قليلة، بغض النظر عن أي قوانين تحدد الأجور أو ساعات العمل، أو أعمار العاملين.

وعلى الرغم من ارتباط هذا النوع من العمل ببلدان العالم الثالث، فإنه قد يوجد في أي بلد في العالم وضمن أي ثقافة، فقد ازدهرت ورش العرق في الولايات المتحدة في خمسينيات القرن التاسع عشر.

ومن الغريب أن هنالك من يدافع عن هذا النوع من العمل غير الإنساني مثل: بول كروغمان ويوهان نوربيرغ اللذين يزعمان أن العمال يعملون في هذه الورش برضاهم، وأنهم يقبلون عليها، لأنها توفر أجراً عالياً ومستمراً، وظروف عمل أفضل من ظروف العمل التي انتقلوا منها إلى ورش العرق. ويستخدم هؤلاء الذريعة نفسها التي استخدمها الإقطاعيون الذين لاحظوا أن بعض الأقنان كانوا يرفضون حريتهم مفضلين عليها العبودية. ويقول أنصار ورش العرق إن هنالك حالات كان فيها العمال يرفضون إغلاق ورش العرق التي كانت تغلق تحت ضغط النقابيين ودعاة حقوق العمال وحقوق الإنسان، الذين يدعون إلى مقاطعة السلع التي تصنع في ورش العرق.

جفري ساكس، أستاذ الاقتصاد في جامعة هارفرد قال في العام 1997 إن مشكلته ليست في وجود كثير من ورش العرق، بل في عدم وجود ما يكفي منها.

أردني

"الكيو آي زد" فرص أهدرتها ظروف عمل سيئة

منصور المعلا

حين أنشئت أول منطقة صناعية مؤهلة قرب إربد قبل 11 عاما، توقع المواطنون توافر العديد من فرص العمل للشباب الأردني من الجنسين. ولكن، لم يمض وقت طويل قبل أن يتخلى آلاف ممن التحقوا بها عن العمل فيها لتدني الأجور وسوء ظروف العمل.

وقد تكرر هذا السيناريو بعد أن تكاثرت تلك المناطق حتى أصبح عددها 12 منطقة مؤهلة؛ عمال يلتحقون بمصانع المناطق المؤهلة، يكتشفون شروط العمل السيئة، ثم يغادرون.

فقد اكتشف كثير من هؤلاء أن ساعات العمل تزيد كثيراً على الحد المقرر، وهو 8 ساعات، دون احتساب ساعات العمل الإضافي، وأن العمال يقيمون في مساكن غير ملائمة، فضلا عن تدني الأجور.

عمال وافدون في المناطق الصناعية المؤهلة اشتكوا أيضا من" سوء المعاملة" التي يتلقونها من قبل إدارة الشركات العاملة في تلك المناطق، حيث يعمد "الإداريون لاستخدام أسلوب التحقير والشتم باستخدام الألفاظ البذيئة، ويصل الأمر إلى حد الضرب المؤذي الذي يترك آثارا على الأجسام" كما قال تقرير أميركي، إذ لم تتردد هيئات دولية وأميركية في اتهام الأردن بمخالفة نصوص اتفاقات دولية وثنائية، وهي اتهامات رافقتها تهديدات بتطبيق عقوبات على الأردن إذا ما استمرت أوضاع العمال فيه على هذه الصورة.

وقدم اتحاد العمال الأميركي ومجلس المؤسسات الصناعية، والجمعية الأميركية الوطنية للمنسوجات، شكوى ضد الأردن تتهمه فيها بسوء معاملة العمال الأجانب في المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن.

كما حث أعضاء في الكونغرس الأميركي إدارة الرئيس جورج بوش على إجراء تحقيق في مزاعم تضمنها تقرير حول أوضاع العمال في الأردن تشير إلى أن العمال الذين يتم استقدامهم من الخارج يجبرون على العمل في مصانع تحت ظروف عمل وصفت بأنها استبدادية، حيث يعملون ساعات عمل طويلة لقاء أجور منخفضة.

وفي العام 2006 اتهمت الجهات الأميركية المذكورة الأردن بمخالفة المادة السادسة من اتفاقية التجارة الحرة المبرمة بين الأردن والولايات المتحدة المتعلقة بالعمالة.

وقد تمكن الأردن في حينه من إقناع المكتب التجاري الأميركي بحفظ الشكوى بعد سلسلة مباحثات كان قد أجراها في الولايات المتحدة وزير الصناعة والتجارة آنذاك شريف الزعبي، وألقى خلالها الضوء على الخطوات التي اتخذتها الحكومة وكل من وزارة العمل ووزارة الصناعة والتجارة، وهي الجهات الرسمية المعنية بالقضية، لتجاوز الانتهاكات التي اكتشفت في بعض مصانع المناطق المؤهلة.

العمال الأردنيون الذين اعتقدوا أنهم وجدوا ضالتهم في تلك المناطق سرعان ما تراجعوا عن الالتحاق بتلك الشركات بحسب إحصاءات رسمية، حيث انخفضت أعدادهم بنحو ثلاثة آلاف عامل وعاملة خلال العام الماضي، بحسب تقارير رسمية.

يرجع مدير التفتيش والسلامة والصحة المهنية في وزارة العمل أمين وريدات هذا التراجع إلى أن الشباب الأردني بدأ بإيجاد فرص عمل في قطاعات أخرى، فيما قال آخرون إنهم أصبحوا متعطلين عن العمل.

وبحسب إحصاءات الوزارة، انخفض عدد العمال في المناطق المؤهلة إلى 13827 عاملا وعاملة في نهاية تشرين الثاني الماضي من 17004 عاملا وعاملة في نهاية 2006 شكلت الاناث حوالي 61 بالمائة من حجم العاملين.

الانخفاض شمل العمالة الوافدة أيضا، ولكن بعدد أقل بحسب تقرير صادر عن وزارة العمل وقارن ما بين أرقام تشرين الثاني للعام 2006 حيث قدر عددهم بنحو 37058 وأرقام نهاية تشرين الثاني الماضي حيث انخفض إلى36867 عاملا وعاملة ينحدرون من 17 جنسية.

يتمتع العمال الوافدون بمستويات تعليمية مختلفة حيث تشير إحصاءات وزارة العمل إلى أن 84 بالمائة منهم يتمتعون بمستوى تعليمي متدني دون الثانوي يلي ذلك خريجو كليات المجتمع 15 بالمائة والمرحلة الجامعية 1 بالمائة.

تختلف جنسيات العمالة الوافدة في المدن الصناعية المؤهلة ما بين هندية وصينية وباكستانية وفلبينية وسيريلانكية وبنغالية ونيبالية.

اما جنسيات الشركات العاملة في هذه المدن فهي أردنية وهندية وكورية وباكستانية وصينية وتايوانية وأميركية وعراقية وتركية وايطالية وأردنية/ باكستانية وأردنية/ اسرائيلية وصينية/ بريطانية وتايوانية/ بريطانية وبنغالية/ أردنية وصينية/ أردنية، وكندية وفلسطينية وإماراتية وبنغالية وإسرائيلية.

قادت ظروف العمل السيء إلى حدوث إضرابات عديدة في تلك المناطق، فقد شهد عام 2007 نحو 40 إضرابا نفذها عمال أردنيون وأجانب للمطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية؛ تطبيق الحد الأدنى للأجور، وتوفير السكن المناسب، وتوفير التامين الصحي.

وقد ثارت قضية الحد الأدنى للأجور عند بدء تطبيق القانون الخاص بهذا الشأن الذي صدر في عيد العمال في العام 2006 حيث رفع الحد الأدنى للأجور إلى 110 دنانير بدلا من 95 ديناراً.

وقد عمد بعض أصحاب العمل حينها إلى إجبار العمال على توقيع عقود غير أصلية ليكون موقفهم قانونيا، فأضرب عدد من العمال احتجاجا على ذلك، ما دعا وزارة العمل إلى التدخل، فأصدر وزير العمل باسم السالم بيانا حذر فيه من هذه الإجراءات التي يلجأ لها بعض أصحاب العمل، وأبطل العقود الجديدة التي أبرمها هؤلاء، واعتبر القديمة هي السارية، مع تعديل قيمة الأجر من 95 ديناراً إلى 110 دنانير.

إضرابات العمال في تلك المناطق اتخذت منحى حادا في نهاية العام الماضي، إذ تضمنت المطالبة "بتحسين المأكل والمشرب والمسكن"، وكانت أيضا "بسبب قرارات إدارية للشركات بتسفير بعض العمال الذين انتهت عقودهم، وبسبب سوء المعاملة من المشرفين في المسكن".

المناطق	عدد الشركات	عاملون أردنيون		عاملون غير أردنيين		المجموع الكلي
		ذكور	اناث	ذكور	اناث	
سحاب	39	836	1487	5624	4881	12828
الحسن الصناعية	38	2686	3930	5755	7062	19433
الكرك	3	795	1068	323	1894	4080
الضليل	15	476	1280	5527	5405	12688
الجيزة	1	11	4	2	00	17
الرصيفة	1	301	367	184	150	1002
المجموع	97	5105	8136	17415	19392	50048

عمال وافدون في المناطق الصناعية المؤهلة اشتكوا من «سوء المعاملة» التي يتلقونها من إدارة الشركات العاملة

وزارة العمل اعتبرت الكثير من الإضرابات غير قانونية، إذ إن قانون العمل الأردني لا يمنع العامل سواء كان في القطاع العام أو الخاص، من تنفيذ الإضراب، شرط أن يكون بشكل منظم، وضمن البنود المنصوص عليها في القانون، حيث تنص المادة 135 من قانون العمل على أنه "لا يجوز للعامل أن يضرب دون إشعار صاحب العمل قبل مدة لا تقل عن 14 يوما من التاريخ المحدد للإضراب، وضعف هذه المدة إذا كان العمل متعلقا بإحدى خدمات المصالح العامة". مدير مديرية التفتيش والسلامة والصحة المهنية في وزارة العمل أمين وريدات بيّن أن جميع الإضرابات المنفذة في المناطق المؤهلة دون استثناء غير قانونية من حيث تسلسل الإجراءات المتعلقة بإبلاغ الوزارة عن المباشرة بالتوقف عن العمل وفقا لما نص عليه القانون ساري المفعول، مشيراً إلى أن نحو 30بالمئة فقط من المطالب التي أضرب العمال بسببها قانونية.

6 مناطق صناعية مؤهلة

طرحت فكرة المناطق الصناعية المؤهلة للمرة الأولى في العام 1995، عندما اجتمع ممثلو كل من مصر، وإسرائيل، والأردن، وفلسطين وقرروا إقامة مصانع في مناطق حدودية بين إسرائيل وشركائها في السلام؛ مصر وفلسطين والأردن، وحظيت هذه الفكرة بدعم الولايات المتحدة الأميركية.

في تشرين الثاني 1996 أصدر الرئيس الأميركي، بيل كلينتون، قراراً يسمح للسلع المنتجة في هذه المناطق بالدخول إلى الأسواق الأميركية بدون رسوم جمركية.

وتنص اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة التي أبرمت بين الولايات المتحدة، وإسرائيل، والأردن، في العام 1997 على ألا تقل نسبة المدخلات المحلية في العملية الإنتاجية عن 11.7 في المئة، ويتم داخل المنطقة الصناعية المؤهلة استكمال نسبة المدخلات لتصل إلى 35 في المئة من المنتج النهائي من خلال التقطيع والقص والتغليف والباقي من أنحاء العالم المختلفة.

غير أن الولايات المتحدة، وإسرائيل، وافقتا على أن يساهم الجانب الأردني بحد يقل عن الحد الأدنى المشار إليه لضعف إمكانياته، لذا فإن الأردن يساهم بما لا يزيد على 8 في المئة من المدخلات، وتغطي إسرائيل، والولايات المتحدة ما تبقى من نسبة 35 في المئة المطلوبة وتساهم أطراف عالمية أخرى هي تلك التي تستثمر في المناطق الصناعية المؤهلة في تغطية النسبة الباقية، وهي 65 في المئة، وهو ما جعل هذه المناطق المؤهلة مقصداً للشركات الصناعية من جميع أنحاء العالم، وبخاصة من الصين، والهند، ودول آسيوية، أخرى تمثل القسم الأكبر من الشركات الناشطة في المناطق الصناعية المؤهلة.

وكانت أول المناطق الصناعية المؤهلة، هي مدينة الحسن الصناعية القريبة من إربد، التي أقيمت في العام 1997

ومنذ ذلك العام أقيم عدد آخر من المناطق الصناعية التي غطت كثيراً من مناطق المملكة. واليوم توجد في الأردن ست مناطق صناعية مؤهلة هي: الحسن الصناعية، وسحاب، والكرك، والضليل، والجيزة، والرصيفة.

1.33 حجم صادرات QIZ لأميركا

قدر بيان صحفي صادر عن السفارة الأميركية في عمان، حجم الصادرات الأردنية إلى أسواق الولايات المتحدة في العام الماضي بنحو 1.33 بليون دولار. وقال البيان إن 70 في المئة من هذه الصادرات كانت من منتجات المناطق الصناعية المؤهلة ((QIZ التي تتمتع السلع المصنوعة فيها بإعفاء من الرسوم الجمركية وحصص الاستيراد (الكوتا) لدى دخولها الولايات المتحدة.

أردني

التشريعات العمالية: قوانين تتطور وتطبيقات تسوء

خليل الخطيب

مجموعة من العاملين المصريين ينتظرون من السادسة صباحاً حافلة شركة المقاولات التي يعملون بها - الحافلة عبارة عن قلاّب - تصلهم في السادسة وعشرين دقيقة تقريباً، ليصعدوا في رحلة إلى أحد مشروعات الشركة، يبدأون بعدها رحلة عمل تنتهي في السابعة مساءً، مقابل أجر يحتسب لهم على نحو يومي من 5 - 9 دنانير يومياً (تتباين الأجور بحسب المناطق ووتيرة العمل)، يقتطع منه أي يوم غياب، ولا يعترف لهم بإجازات، أو مغادرات، أو إجازات مرضية. حتى حوادث العمل لا يلتزم بها رب العمل. يقول أحدهم: «نتشارك في علاج المصاب والشركة لا تتعرف عليه»، لكن عاملاً آخر متخصصاً في تركيب شبابيك الألومنيوم قال: "ليست كل الشركات تتعامل بهذه الصورة، فبعضها يعطي للعمال كامل حقوقه لكن كل الشركات تجبر العمال على العمل لساعات طويلة جداً، تصل إلى 18 ساعة متواصلة". هذه الصورة المتناقضة تعكس حقيقة كثيراً ما يتم التطرق إليها خلف الأبواب، هي حقيقة المسافة الفاصلة ما بين القوانين المحلية وتطبيقها على أرض الواقع. إذ يرى نقابيون ورجال قانون أن قانون العمل الأردني رقم 8 لسنة 1996، ينسجم مع المواثيق الدولية الخاصة بالعمل التي وقعتها الحكومات الأردنية على مدى خمسة عقود، لكن تطبيق ما جاء في هذا القانون وتعديلاته موضوع آخر، فهنالك تجاوزات ومخالفات، تعجز المحاكم عن إثباتها لثغرات في القانون.

ثغرات قانونية

المحامي المتقاعد، عدي مدانات، المعروف في الأوساط النقابية، بدفاعه عن العمال والمهنيين، يلفت النظر إلى أن «ثمة ثغرات في القانون يستغلها أصحاب العمل فيقومون بفصل العمال أو التحايل على مستحقاتهم وشروط عملهم».

ويدلل مدانات، على ذلك بالمادة 31 من قانون العمل التي تجيز لصاحب العمل إنهاء عقود العاملين بسبب إعادة الهيكلة، التي "يستغلها بعض أصحاب العمل لفصل مئات من العمال والمهنيين لاستبدالهم بعاملين أقل أجراً". مدانات، يؤكد أن هذه المادة تفرض شرط مخاطبة وزير العمل قبل اتخاذ هذا الإجراء، وبيان الأسباب المبررة لذلك، لكن بعض أصحاب العمل، يكتفي بمخاطبة الوزير، "ومع الأسف" يقول مدانات "تعتبر المحكمة هذا الإجراء كافياً لقانونية فصل العمال."

> **أصحاب عمل يستغلون المادة 31 من قانون العمل لفصل مئات العمال**

ويشرح: "القانون اشترط بيان أسباب فصل العمال، لكي يتيح للوزارة فرصة التأكد من صحتها، لكن الوزارة تكتفي بالرسالة، وتقدم بذلك بياناً للمحكمة التي تضطر للحكم لمصلحة صاحب العمل".

أخلاقيات غائبة

النقابي المخضرم وليد الخياط، يستذكر محطة مهمة في تاريخ العمل النقابي، حين أقر رئيس الوزراء، إبراهيم هاشم، سنة 1953 «قانون تسجيل النقابات». كان ذلك بحسب الخياط، بعد أن حاورته مجموعة من النقابيين الفلسطينيين الذين أصروا خلال اللقاء على أن مؤتمر وحدة الضفتين يعطيهم الحق بالمطالبة بوجود نقابات عمالية شرق النهر.

مسؤول في منظمة العمل الدولية (يحمل جنسية عربية)، رفض الحديث في الموضوع على اعتبار أنه موضوع إشكالي، تجري مباحثات حوله في عدة دول عربية وشرق أوسطية، منها إسرائيل.

لكن موظفاً آخر في المنظمة نفسها، أكد للسّجل أن "قضايا العمال ليست مشكلة عربية، ولا حتى شرق أوسطية، العمال مظلومون في كل دول العالم حتى تلك الدول الأكثر رقياً في تشريعاتها مثل: السويد والدنمارك.

في نهاية الأمر، يقول المحامي المدانات: "البحث عن إنصاف في قضايا العمال، لا يكفله قانون عمل، وإنما أخلاقيات عمل غابت طويلاً عن مستثمرين لم يعرفوا تقاليد شركات كالتي بدأت مع بداية المملكة".

الشركات التي أشار إليها المدانات، أصبحت دكاكين في شارع طلال، بحسب عمر الخوالدة، صاحب أحد محلات سوق البخارية.

التشريع الأردني، بحسب الخياط، والمدانات، ليس هو المشكلة الحقيقية، ولكن يوجد إجحاف في التطبيق، يجعل القانون بعيداً عن أن يكون منصفا، ما يدفع الكثيرين من العمال للشعور بألا نصيب لهم من العدالة.

أحمد أبو خليل

تراجع عهد النقابات "العريقة"

طرأت تحولات متتابعة على الاصطفافات داخل قيادة الاتحاد العام لنقابات العمال ،حيث تراجعت بعض النقابات التي عرفت لسنوات طويلة بنشاطها واتخذت أحيانا تسمية «النقابات العريقة»، وتقدمت نقابات أخرى، وبالتوازي تراجعت أسماء قيادات نقابية «عريقة» أيضاً، وتقدمت أسماء جديدة في عالم النشاط النقابي العمالي.

لقد شكلت السنوات الأولى من الانفتاح الديمقراطي «مطلع التسعينات» نقطة تحول على هذا الصعيد. فقبل ذلك كان التمايز بين النقابات أكثر وضوحا ، فمن بين 17 نقابة كانت اربع منها يصنفها خصومها على أنها نقابات حزبية أو معارضة يقودها يساريون (الشيوعيون وحلفاؤهم) وهي: نقابة عمال الغزل والنسيج ،نقابة الخدمات الصحية ،نقابة الكهرباء ونقابة البنوك والمصارف. هذا الى جانب «اختراقات» يسارية كانت تقع في نقابات أخرى ظلت اجمالاً تصنف -على الأقل من قبل الفريق الأول- على أنها نقابات «موالية» أو مُسيطر عليها من طرف الحكومات.

وكانت أسماء مثل المرحوم موسى قويدر، وزميله فتح اللّه العمراني، وحيدر رشيد، وعبداللّه خليل، والمرحوم سالم حجازين، ووليد الخياط أسماء ذائعة لنشطاء النقابيين «المعارضين».

ولعل آخر الاحتجاجات العمالية التي قادتها النقابات «العريقة» وبقيادة نقابيين «عريقين» تلك التي جرت في شركة الكهرباء عام 1993 ،عندما قادت نقابة عمال الكهرباء اضراباً ناجحا عن العمل، قاد الى نزاع لم يحل الا في ساعة متأخرة من الليل ،وظهر رئيس النقابة وليد الخياط على شاشة التلفزيون الأردني في حلّة نقابية عمالية ،ليعلن تفاصيل الاتفاق مع إدارة الشركة وبحضور حكومي.

السنوات اللاحقة شهدت تراجعاً في موقف تلك النقابات ،وتبدلاً موازياً في مواقف ومواقع قياداتها. كحال نقابات الغزل والنسيج والمصارف والبنوك رغم بقائهما تحت القيادات نفسها (فتح اللّه العمراني وحيدر رشيد) رغم أن مجال نشاط هاتين النقابتين قد ازداد بحكم اتساع القطاعات الاقتصادية ذات العلاقة، وفي قطاع مثل الغزل والنسيج، فإن التوسع ترافق مع اتساع درجات الاستغلال للعمالة المحلية والوافدة، دون مواكبة من النقابة التي يظهر موقفها وكأنه مناصر للشركات.

اليوم تعد نقابات مثل البتروكيماويات والتعدين والبناء أكثر نشاطاً. خاضت أولاهما إضرابين كبيرين وناجحين عن العمل ، وقد برز خلال هذين الإضرابين شكل جديد من إدارة العلاقة بين النقابة والعمال، وهو ما شكل نقطة اختلاف عن العلاقة السابقة بين النقابات النشيطة وعمالها، فقد ظلت النقابات «الحزبية» متهمة بمحاصرة العضوية واقتصارها على المقربين لضمان الفوز في الانتخابات، بينما ظهر جمهور الإضرابين المذكورين متماسكاً ، ولم تترك الأمور للقيادة العمالية وحدها، وبرزت صلة وثيقة مع العمال في قواعد النقابة.

على صعيد القيادات النقابية برزت أسماء جديدة نسبياً، مثل خالد الزيود في قيادة عمال البتروكيماويات ،خالد الفناطسة في قيادة نقابة التعدين، ومحمود الحياري في نقابة عمال البناء.

في اتحاد العمال تجري الانتخابات في 6 نقابات من أصل 17 نقابة حيث يتم اختيار باقي قيادات النقابات عن طريق التزكية، وتكاد تلك النقابات لا تشهد أي تغيير في أسماء قياداتها وبعضها لا مقرات لها وتكتفي بإحدى غرف مبنى الاتحاد كمقر لها. وبما أن عضوية النقابات العمالية طوعية، فإن الانتساب وتوسيع العضوية يحتاجان الى جهد للتوصل الى قناعة بجدوى الانتساب.

لم يتوقف الدفع نحو السياسة ،لكن محتواه واتجاهه تبدلا ، فقد توقفت أحزاب المعارضة عما كانت تتهم به من سيطرة سياسية، بينما لم تتوقف قيادة الاتحاد الحالية عن محاولة تسييس الاتحاد حتى لو اقتصر الأمر على الجوانب الشكلية، وكان رئيس الاتحاد أعلن عن نيته تشكيل حزب عمالي، وأن حزبه الجديد سوف يضم أكثر من مليون عضو (هم عدد العمال الذين يحق لهم الانتساب الى النقابات)، لكن الفكرة سرعان ما تلاشت. وجرت قبل أسابيع دعوة القيادات العمالية لحضور اجتماع مع رئيس مجلس النواب، وقد أبلغ العمال أن موضوع الاجتماع هو بحث قانون الضمان الاجتماعي الجديد، بينما أبلغ رئيس مجلس النواب أن موضوع الاجتماع هو بحث شؤون التيار الوطني الذي يقوده المجالي، وهو ما أدى الى خروج اغلب القيادات العمالية من الاجتماع احتجاجا.

في الأشهر الأخيرة جرت عدة أنشطة بهدف تنشيط بعض الأطر السابقة، شملت نشطاء من أصول يسارية، وبخاصة لجهة إحياء «التجمع الديمقراطي العمالي» وهو الاسم الذي ظهر في سنوات التسعينيات ثم تلاشى. ولم تظهر بعد نتائج لهذا التحرك.

أول سجين عمالي

يسجل تاريخ الحركة النقابية أن وليد الخياط كان أول مواطن يسجن على خلفية مطالب نقابية. فقد سجن في نيسان/أبريل 1966 بتهمة «تحريض العمّال». ورغم أن كثيرا من النقابيين قد سجنوا قبله، فإن القضايا التي سجنوا على خلفياتها كانت سياسيةً مثل "الانتماء للحزب الشيوعي"، بحسب إفادة مدع عام سابق، فضل عدم ذكر اسمه. وقد أكد الأخير لـ«السّجل»، أن أي قاض كان يستشعر بوجود سبب سياسي وراء أي تهمة في فترة الخمسينيات والستينيّات، كان يتهرب من القضية بأي ذريعة، حتى لا يلتصق اسمه بالحكم على معارض سياسي، قد يصبح وزيراً أو رئيساً للوزراء بعد فترة.

"مياومة" طيلة أيام العمر

فقراء لكن تعريفات الفقر الرسمية لا تشملهم. هم موظفون حكوميون لكن الحكومة لا تعترف بهم بالطريقة التي تعترف بها بباقي موظفيها. وهم عاملون لكن مفهوم العامل وشروط العمل وقانونه ونقاباته المسجلة لا تعترف بهم ،حيث أن نقابات العمل لا تضم موظفين! .

عندما يجري الحديث عن الترهل فهم المثال الذي يستحضره المتحدثون، أما حينما يأتي موعد العمل الشاق فهم أول من يُستدعَون.

الأطرف -إن كان في الأمر طرافة- أنه وفيما الآخرون من العمال يطالبون برفع الحد الأدنى للأجور، فإن هؤلاء يطالبون برفع الحد الأعلى للأجور! ذلك أن الحد الأدنى هو عادة ما يكون في الوقت نفسه «أعلى». هم فئة عمال «المياومة» لكنها مياومة قد تمتد لتشمل أيام العمر كله! عددهم زهاء 13 ألف عامل يتوزعون على الوزارات أشهرها وزارات: الزراعة، والمياه، والأشغال، والبلديات. لم يلتفت اليهم أحد الا حين بدأوا تحركاً جماعياً منذ سنتين، وهو تحرك سرعان ما اكتسب مواصفات خاصة توصلوا اليها بتجربتهم الذاتية بعد أن طرقوا مختلف أبواب «الخبرات النقابية» في البلد من نقابات عمالية ومهنية وأحزاب وصحافة وغيرها. منذ ذلك بدأوا مسيرة المطالبة النقابية المنظمة، بعد أن أمضى أغلبهم سنوات طويلة بحثاً عن حلول فردية لم تأت.

تتسع حركتهم وتنتظم يوما بعد يوم لا سيما بعد أن حققوا بعض المطالب الخاصة بعمال وزارة الزراعة، وهو ما شجع عمال وزارات أخرى، وسرعان ما أخذوا ينسقون نشاطاتهم، ويشكلون اللجان للمتابعة رغم الظروف الصعبة وبخاصة المالية التي لا تمكنهم حتى من الاتصال الفعال ما بينهم.

تلقوا فيضاً من وعود وتعهدات لا يطالبون الا بتنفيذها، فلأنهم حلقة أضعف فإنهم سرعان ما يواجهون بالصد والتنكر. قبل عامين بالضبط، وفي الأول من أيار، بدأوا أول اعتصام لهم أمام وزارة الزراعة، وكان عددهم 17 عاملاً اضطروا للقول إنهم قدموا لتهنئة الوزير بمناسبة يوم العمال، لكنهم الآن يقيمون اعتصامات تشمل المئات من مختلف مدن البلد، وهم هذا اليوم الخميس الأول من أيار على موعد مع اعتصام جديد أعلنوا عن نيتهم اقامته .

أردني

سليمان البزور

موسى قويدر: بدايات النضال النقابي

يستذكر نقابيون وعمال على الدوام أحد أبرز رواد الحركة النقابية في الأردن، موسى قويدر، الذي لعب دورا قياديا في نضالات الحركة العمالية الأردنية منذ مطلع الخمسينيات، وساهم في تأسيس أول اتحاد لنقابات العمال في الأردن عام 1954، والذي تضمنت مطالبه: تحسين البيئة العمالية والمطالبة بتحديد ساعات العمل بثماني ساعات، والحصول على عطلة أسبوعية مدفوعة الأجر، وانتزاع إجازات سنوية ومرضية، وإجازات الأعياد القومية والمناسبات الدينية والوطنية، فضلا عن مطالب نقابية أخرى أبرزها: التأمين الصحي والضمان الاجتماعي وصندوق الادخار. انخرط قويدر في صفوف الحركة العمالية الفلسطينية من خلال انتسابه لجمعية العمال العرب في فلسطين عام 1936، وساهم في تأسيس مؤتمر العمال العرب عام 1943. وعلى اثر نكبة فلسطين عام 1948 واصل مشروعه النقابي مع الحركة العمالية الأردنية التي كانت في صورة ما امتدادا للحركة العمالية الفلسطينية. واستمر نشاط قويدر السياسي في فلسطين مع وحدة الضفتين في العام 1951، وهو العام نفسه الذي تأسس فيه الحزب الشيوعي الأردني الذي كان قويدر أحد قادته. وبوصفه ناشطا نقابيا واصل قويدر النضال من أجل توفير تشريعات تضمن حقوق العمال.

وعلى مدى أكثر من ثلاثين عاما بقي خلالها في قيادة الحركة النقابية الأردنية، شارك قويدر في أغلب اللقاءات والنشاطات ذات الطبيعة النقابية على المستويين المحلي والعربي، فقد كان من المشاركين في المؤتمر التأسيسي الأول للاتحاد العام للعمال العرب الذي عقد في دمشق عام 1956، بحسب القائد النقابي وليد الخياط، حيث بادر اتحاد عمال الأردن إلى الدعوة إلى تأسيس اتحاد العمال العرب في رسالة إلى اتحادات سوريا ولبنان ومصر في العام 1955، وبذلك فإن الاتحاد العام لعمال الأردن يعد المبادر إلى إقامة الاتحاد العام للعمال العرب. في العام 1952 صدر الدستور الأردني الذي سمحت المادة 23 منه بإصدار تشريعات عمالية. وفي العام 1953 صدر قانون نقابات العمال رقم 35 فبادر قويدر الذي كان رئيسا لـ«نقابة عمال الخياطة»، مع رفاقه وزملائه النقابيين إلى تأسيس الاتحاد العام لعمال الأردن، والذي أعلن في 25 تموز 1954 وانضوت تحت لوائه 6 نقابات عماليه هي: نقابة عمال الخياطة، نقابة عمال الأحذية، نقابة عمال التبغ، نقابة البناء، نقابة الفوسفات، نقابة سنجر.

في العام 1976 اعتقل قويدر على خلفية نجاح الإضرابات العمالية بهدف حماية استقلالية نقابات العمال، حيث عدلت المادة 84 من قانون العمل الأردني، التي أعطت وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الحق بإعادة تشكيل النقابات العمالية ودمجها بصورة كيفية بما يسمح تقويض نشاطها والحد من دورها.

النقابة	التأسيس	المؤسس
النقابة العامة للعاملين في البناء	1954	زكي الشيخ ياسين
النقابة العامة للعاملين في البلديات	1954	محمد جوهر
النقابة العامة للعاملين في الخدمات العامة والمهن الحرة	1954	عبد الكريم سلامة
النقابة العامة للعاملين في السكك الحديدية	1946(كانت فرعاً لنقابة عمال سكة حديد حيفا، وسجلت في الأردن كنقابة مستقلة عام 1955)	تيسير سليم الخماش
النقابة العامة للعاملين في المصارف والتأمين والمحاسبة	1954 1961 (إعادة تأسيس)	حميد شركس محمد ملحس
النقابة العامة للعاملين في الطباعة والورق والتصوير	1954	إدمون عسل
النقابة العامة للعاملين في الغزل والنسيج	1954	واصف الجوهري
النقابة العامة للعاملين في المناجم والتعدين	1954	خالد شريم ونمر مصلح
النقابة العامة للعاملين في الموانئ البحرية والتخليص والمساحة	1956	سليم جدعون
النقابة العامة للعاملين في الكهرباء	1960	عزت يحيى
النقابة العامة للعاملين في الخدمات الصحية	1962	أحمد عجوة
النقابة العامة للعاملين بالبترول والكيماويات	1963	شريف المغربي
النقابة العامة للعاملين في التعليم الخاص	1969	محمد سليمان القيمري
النقابة العامة للعاملين في النقل الجوي والسياحة	1969	عاهد قنطار
النقابة العامة للعاملين في النقل البري والميكانيك	1973	سامي حسن منصور
النقابة العامة للعاملين في المحلات التجارية والشخصية والحرفية الخاصة	1976	محمد حسين قاسم
النقابة العامة للعاملين في الصناعات الغذائية	1976	وجيه محمد منكو

الأول من أيار الأردني

أقر الأول من أيار عيداً رسمياً للعمال في عهد حكومة وصفي التل في العام 1971. واعتبرت الأول من أيار عطلة رسمية، وبات تقليداً لدى الحركة العمالية الأردنية المشكلة من النقابات المؤسسة آنذاك، "أن يتجمع العمال في حافلات ويتجهون إلى مناطق واسعة مثل دبين، حيث كانت تقام المهرجانات الخطابية والاحتفالات." بحسب ما يستذكر الناشط السياسي والنقابي فهمي الكتوت.

قبل ذلك كان العمال وبعض الناشطين السياسيين، وبخاصة الشيوعيون، يحتفلون بعيد العمل في صورة غير علنية. وبحسب الكتوت، فإن أول احتفال نظمه هؤلاء في عيد العمال كان في الأول من أيار عام 1952، أي في العام التالي لتأسيس الحزب الشيوعي الأردني.

يقول الكتوت: "كان عمال في مختلف المهن، ومجموعة من القائمين على محاولات تأسيس الحركة النقابية العمالية في الأردن، يحتفلون بطرق وأشكال مختلفة. حيث لم يكن الاحتفال قانونياً، إذ لم يكن قد اكتسب الصفة الرسمية العلنية بعد". وفي المرحلة التي تلت تأسيس الاتحاد العام لنقابات العمال، عام 1954، بدأت الاحتفالات تقام في مقر الاتحاد العام بشكل متواضع، حيث كانت تغلب على تلك الجلسات أحاديث عن هموم العمال، والمشاكل التي يواجهونها في أماكن عملهم، ومطالبهم المتمثلة بتحسين البيئة العمالية وظروف العمل، كما يقول.

مطالبة نقابية مبكرة

تعود أول مطالبة نيابية بإنشاء نقابة عمالية إلى العام 1943. ففي ذلك العام شهد المجلس التشريعي الخامس مطالبة بهذا الشأن على لسان عيسى العوض العماري، عضو المجلس عن منطقة الحصن، الذي تقدم رسمياً في 1943/11/22 بمذكرة نيابية طالب فيها بوضع تشريع لحماية حقوق العمال ومنحهم تعويضات إذا لحق بهم ضرر أثناء العمل، ومعالجتهم على نفقة الحكومة أو نفقة صاحب العمل، وأن تدفع له مياوماته كاملة أثناء علاجه، على غرار نظام موظفي الحكومة. وقوبلت مذكرة العماري بمعارضة شديدة من كثير من أعضاء المجلس الذين كانت لهم مشاريع ومزارع يعمل فيها عمال أردنيون، ما جعلهم ينحازون لأصحاب العمل. وفي النهاية قرر المجلس ألا حاجة لوضع تشريع لحماية العمال.

قصة الأول من أيار

في عام 1884 دعت منظمة فرسان العمل الأميركية إلى تحديد يوم العمل بثماني ساعات، و هي دعوة كانت قد أطلقتها الأممية الأولى في العام 1866. وفي الأول من أيار 1886، الذي صادف يوم سبت عمت الإضرابات والتظاهرات الولايات المتحدة، وبخاصة المناطق الصناعية، مطالبة بتحديد يوم العمل بثماني ساعات.

وتحولت التظاهرات الضخمة التي شهدتها شيكاغو إلى إضراب ناجح، ما دفع العمال إلى تمديد الإضراب يومي 3 و4 أيار، حيث دعي لاجتماع سلمي في منطقة «هاي ماركت». لكن السلطات الأميركية قررت فض الإضراب بالقوة، ففتحت النيران على العمال بذريعة أن العمال قاموا بإطلاق النار على الشرطة. وكانت النتيجة مجزرة راح ضحيتها أكثر من 200 عامل. واعتقلت الشرطة عدداً من القادة النقابيين، وقدمتهم للمحاكمة، وحكم على ثمانية منهم بالإعدام، وسجنت البقية لسنوات تراوحت بين 3 سنوات و 15 سنة. ولكن السلطات الأميركية اضطرت عام 1893 إلى إعادة النظر في قرارات المحكمة، وأعادت محاكمة القادة النقابيين، وأفرجت عمن كان قد بقي منهم على قيد الحياة. النقابيون الذين حكم عليهم بالإعدام هم:«ألبرت بارسون، أوجست سبايس، سمول فيلدن، مايكل شواب، جورج أنجل، أدولف فيشر، لويس لنج، وأوسكار نيب، وقد نفذ فيهم حكم الإعدام في 11 تشرين الثاني 1887، وقبيل إعدامه أطلق أوجست سبايس عبارته الشهيرة: «سيأتي اليوم الذي يصبح فيه صمتنا في القبور أعلى من أصواتنا».

وفي العام 1889 دعت الأممية الثانية إلى اعتبار الأول من أيار يوماً عالمياً للعمال، وحددت الأول من أيار 1890 يوماً لبدء الاحتفال بالمناسبة. ومنذ الأول من أيار 1890، بدأ العمال في دول أوروبا بالاحتفال بالمناسبة، ثم انتشرت الاحتفالات إلى مختلف دول العالم، حتى أصبح الأول من أيار رمزاً لوحدة العمال، واستطاع العمال في مختلف دول العالم جعل الأول من أيار عيداً رسمياً مدفوع الأجر، ما عدا الولايات المتحدة التي تعتبر عيد العمال أول يوم اثنين من أيلول من كل عام. في محاولة منها للتغطية على المجزرة.

أردني

صدر قبل 150 يوماً ورصد له 20 مليون يورو

مخاض عسير يواجه تشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي

حسين أبو رمّان

بعد مخاض عسير، قررت حكومة معروف البخيت بناء «فيلا» للحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج من عمال، أصحاب عمل وحكومة، لكنها تراجعت في غفلة من الزمن، واكتفت ببناء «شقّة».

حكومة نادر الذهبي تسلمت «قوشان» الشقة في بداية عهدها. وبرغم مرور 150 يوماً على ذلك، فإن مجلس الوزراء لم يقرر بعد من هو الفريق المؤهل لإشغال الشقة.

هذه الصورة المستعارة من عالم العقارات، تعكس تقريباً حكاية «المجلس الاقتصادي والاجتماعي» الذي تؤكد الأوضاع الاقتصادية الراهنة كم نحن بحاجة إليه كإطار مؤسسي للحوار بين الفرقاء الاجتماعيين، بما يمكن البلاد من الوصول دائماً إلى أفضل الحلول التوافقية للمعضلات التي تواجهها.

تشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي طريقه سالكة، فالنظام الخاص بهذا المجلس والذي يحمل الرقم 117 جاهز، وقد دخل حيز التنفيذ منذ الثاني من كانون الأول الماضي.

عيد العمال العالمي في الأول من أيار المقبل، يشكل فرصة مناسبة للحكومة للإعلان عن موعد تشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

حمادة أبو نجمة، المستشار القانوني وأمين عام وزارة العمل بالوكالة، يعتقد أنه ليس هنالك تأخير في تشكيل المجلس، لأن ذلك يحتاج إلى وقت كافٍ. وأوضح أبو نجمة أن هنالك مجموعتين هما: العمال وأصحاب العمل قدمتا أسماء ممثليهما المقترحين، فيما لم تتم بعد تسمية ممثلي الحكومة والمجتمع المدني حتى الآن.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ليس مجرد هيئة من الخبراء، بل هو أساساً هيئة ذات طابع تمثيلي، فأعضاؤه يمثلون أربع فئات، هي: العمال، أصحاب العمل، الحكومة، والمجتمع المدني.

يتكون المجلس من 44 عضواً، إضافة إلى الرئيس الذي يعين بقرار من مجلس الوزراء يقترن بإرادة ملكية. ويرتبط رئيس المجلس ومدة رئاسته أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، برئيس الوزراء.

المجلس بصفته التمثيلية المشار إليها، هو جهة مؤهلة لتقترح على الحكومة الحد الأدنى «الجديد» للأجور، وبخاصة بعد موجة ارتفاعات الأسعار الأخيرة ورفع الرواتب في القطاع العام. وهو جهة مؤهلة أيضاً لتقترح على الحكومة اتجاهات التعديل المناسبة لقانون ضريبة الدخل، وهكذا.

الهدف من المجلس الاقتصادي، بحسب المادة الرابعة من نظامه الخاص، تقديم الاستشارة إلى السلطة التنفيذية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. هذا ما استقر عليه الأمر. لكن الفكرة الأصلية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفق «مشروع القانون» الذي عرض على ديوان التشريع، كانت أوسع مدى، وأعمق معنى، وأكثر نضجاً.

فالمجلس بحسب مشروع القانون الذي لم يؤخذ به، يهدف إلى تقديم الاستشارة للسلطتين التشريعية والتنفيذية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية، وليس فقط للسلطة التنفيذية، ويتمتع المجلس بالشخصية الاعتبارية وباستقلال إداري ومالي، وليس فقط بـ«استقلال تام في ممارسة أنشطته». وانسجاماً مع هذا التراجع، تم التخلي عن الإشارة إلى تمتع رئيس المجلس بامتيازات نائب رئيس الوزراء، وهذه صيغة الهدف منها تعزيز الدور المعنوي والعملي لرئيس المجلس.

عبد الرحمن المجالي، قيادي عمالي ومستشار سابق في وزارة العمل، يرى أن «نظام المجلس أناط تشكيل المجلس بالحكومة، بينما كان ينبغي أن تتمتع الهيئات الاجتماعية المكونة للمجلس بحق اختيار ممثليها بكل حرية». المجالي الذي واكب بلورة مشروع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، يضيف أن «النظام لا يلزم الحكومة بطلب الاستشارة من المجلس في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، بل يعود الأمر لها، مع أن الاستشارة هي بطبيعة الحال غير ملزمة، لكن هذا يضعف الدور المرجعي للمجلس في مجال اختصاصه».

البدايات

الفرق بين مضامين «مشروع القانون» الموؤود، وبين النظام رقم 117 لسنة 2007 المعتمد، يعكس المسار الصعب الذي اجتازه مشروع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي تمتد جذوره إلى مشروع الحوار الاجتماعي الذي أطلقته منظمة العمل الدولية العام 2000 وتبنته أكثر من 50 دولة.

الأردن انضم إلى هذا المشروع في أيار 2003، حيث شكلت لجنة وطنية للحوار الاجتماعي بمشاركة ممثلين عن وزارة العمل وأصحاب العمل والنقابات العمالية، وأضيف إليها في وقت لاحق ممثلون عن المجتمع المدني ونواب وأعيان. وتوصلت هذه اللجنة إلى بلورة صيغة المجلس الاقتصادي الاجتماعي كإطار دائم للحوار الوطني المؤسسي، يكرس شراكة حقيقية بين أطراف الإنتاج.

وقد تمت في العام 2005، صياغة مشروع قانون للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وعرض على ديوان التشريع، وكان لا ينقصه سوى أن تدفع به حكومة إلى مجلس النواب، لا سيما أن مشروع تشكيل هذا المجلس قد حظي بدعم حكومات معروف البخيت، عدنان بدران، وفيصل الفايز.

المجلس الاقتصادي هيئة تمثيلية وليس مجرد خبراء

لكن صدور النظام 117 لسنة 2007، تأخر كثيراً، بسبب التردد الحكومي في حسم صلاحيات المجلس، ومكانة التشريع الذي ينظم عمله، أي هل ينظم عمل المجلس بقانون يمر عن طريق مجلس الأمة، أم بنظام يصدر عن مجلس الوزراء؟ بل كان هناك خيار ثالث «وسط»، هو إصدار قانون للمجلس الاقتصادي الاجتماعي، يحدد الخطوط العريضة لأهدافه وبنيته وآليات عمله، فيما تترك التفاصيل إلى نظام أو أنظمة تصدر عن رئاسة الوزراء.

منظمة العمل الدولية لعبت دوراً أساسياً في وضع المقدمات الضرورية لبلورة مشروع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بناء على اتفاق مع الحكومة الأردنية، فيما قدّم الاتحاد الأوروبي دعماً معنوياً ومالياً أساسياً لإنجاح هذه التجربة في الأردن، بدءاً من مشروع الحوار الاجتماعي، وانتهاء بتمويل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

أمين عام وزارة العمل بالوكالة أبو نجمه أكد أن الاتحاد الأوروبي خصص دعماً مالياً للمجلس. أما زاوية زواريب في الزميلة «الغد»، فنقلت يوم 15 نيسان الماضي عن مصدر مطلع قوله إن الاتحاد الأوروبي «رصد 20 مليون يورو لدعم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني على أن تدفع وتورد في حال إشهار وتأسيس المجلس».

بنية المجلس

اختيار ممثلي الفئات الأربع في المجلس الاقتصادي والاجتماعي له آليته التي حددتها المادة السادسة من النظام الخاص بالمجلس على النحو التالي: المجموعة الأولى تمثل الحكومة وتتكون من ثمانية متخصصين يمثلون الوزارات والمؤسسات والهيئات الرسمية ذات العلاقة بعمل المجلس، ويتم اختيارهم بالتنسيق مع الوزراء المعنيين، وثلاثة من أصحاب الخبرة والكفاءة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

أما المجموعة الثانية فتتكون من 11 ممثلاً عن أصحاب العمل يتم اختيارهم بالتنسيق مع غرف التجارة والصناعة ونقابات أصحاب العمل، فيما تتكون المجموعة الثالثة من 11 عن العمال يتم اختيارهم بالتنسيق مع الاتحاد العام لنقابات العمال. وتتكون المجموعة الرابعة هي الأخرى من 11 ممثلاً عن مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بمهام المجلس يتم اختيارهم بالتنسيق مع الجهات المعنية.

يراعى في جميع الحالات ألا يقل تمثيل المرأة عن اثنتين في كل مجموعة. كما يشترط في عضو المجلس أن يكون أردنياً وألا يقل عمره عن 30 سنة، وأن يكون من ذوي الخبرة والكفاءة والمصداقية.

يتألف المجلس من الهيئة العامة ومكتب المجلس ولجان العمل. الهيئة العامة تتكون من جميع أعضاء المجلس، فيما يتكون مكتب المجلس من الرئيس والأمين العام، ورئيسي مجموعتي أصحاب العمل والعمال، بصفتهما نائبين للرئيس، ورئيسي مجموعتي الحكومة والمجتمع المدني، بصفتهما عضوين.

يتولى المجلس المهام والصلاحيات ذات الصلة برسم السياسات العامة لعمله، تقديم الاستشارات، تقييم الأوضاع وتقديم الاستشارة بشأن نوعية علاقات العمل القائمة والتطورات المتعلقة بها والمفاوضات الجماعية ونزاعات العمل الفردية والجماعية، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية بصورة عامة.

يصدر المجلس قراراته بشأن الاستشارات المقدمة إليه بأغلبية ثلثي أعضاء كل مجموعة على الأقل. وإذا تعذر توافر الأغلبية، يؤلف المجلس لجنة خاصة لدراسة الأمر المعروض على المجلس للتوصل إلى اقتراح توفيقي بشأنه.

يجوز لمجلس الوزراء طلب الاستشارة من المجلس في السياسات والخطط والتشريعات الخاصة بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وكذلك بمشاريع القوانين الخاصة بعلاقات العمل وظروف العمل والقوانين ذات العلاقة بالحوار الاجتماعي أو ذات صلة بشؤون المجلس وأعماله. ويجوز أيضاً لأي وزير أو رئيس لجهة ممثلة في المجلس طلب الاستشارة منه في أي موضوع ذي علاقة بمهامه.

ظاهرياً، يبدو أن المجلس الاقتصادي الاجتماعي يلبي في المقام الأول مصالح الحركة النقابية العمالية، وغرف الصناعة والتجارة ونقابات أصحاب العمل، ولكن التدقيق في الأمر، يوصلنا إلى النتيجة بأن سائر فئات المجتمع لديها مصلحة قوية في قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لأنه يمكن أن يتحول إلى بوتقة حقيقية للشراكة المجتمعية، وإلى إطار قادر على الموازنة، في كل استشارة يقدمها بشأن قرار أو تشريع ما، بين الأبعاد المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، و"هذا نقيض للرؤى أحادية الجانب التي تتعامل مع القرار الاقتصادي فقط من منظور جدواه الاقتصادية، والقرار الاجتماعي من منظور جدواه الاجتماعية"، بحسب رؤية القيادي العمالي السابق عبد الرحمن المجالي.

نقابات العمال في تقارير "الوطني لحقوق الإنسان"

في تقريره السنوي للعام 2007، أشار المركز الوطني لحقوق الإنسان، إلى "تعدد المرجعيات القانونية للحركة النقابية، ما أدى إلى اختلاف المراكز القانونية لها، واختلاف درجة استقلال وحرية اتخاذ القرار فيما بينها، واختلاف درجة مرونة الإنشاء والتعديل والإلغاء لكل منها."

وأشار تقرير المركز إلى "الفروق في آلية تشكيل النقابات المهنية بموجب قانون،" في حين أن "تشكيل النقابات العمالية ونقابات أصحاب المهن استند إلى قرارات وأنظمة صادرة عن مجلس الوزراء، أو قرارات تصدر، في أغلب الأحيان، عن وزير العمل."

ويرى المركز أن "هنالك مفهوماً قانونياً وقضائياً بأن النقابة هيئة تتمتع بشخصية اعتبارية، والشخص الاعتباري لا يكون أبداً بنظام وإنما يكون بقانون. لذلك يرى المركز أن إنشاء النقابات بموجب القانون وليس النظام يعد مؤشراً على ضمان استقلاليتها في اتخاذ قراراتها وإبعادها عن سيطرة الإدارة الحكومية."

وكان تقرير المركز لعام 2006 قد أشار إلى الانتخابات النقابية في نقابات العمال قائلا: "شهد عام 2006 إجراء انتخابات لنقابات العمال للدورة النقابية الحالية 2006-2011، ومن الملفت للنظر في هذه الانتخابات، تكرار ظاهرة التزكية للمرشحين للانتخابات في 11 نقابة عمالية من أصل 17 نقابة، ويعزى ذلك لعدم وجود منافسين في بعض مجالس النقابات العمالية، أو لقلة عدد الهيئات العامة فيها، كما بدا واضحاً في انتخابات الدورة الحالية أن اثنتين من النقابات العمالية التي كانت تشهد تنافساً واضحاً وحاداً بين مرشحيها، شهدت هذا العام حالات من التزكية، هما: نقابة أصحاب المصارف، ونقابة النقل الجوي والسياحة."

أردني

التجديد الشكلي يطيل الأزمة ولا يحلها

إتحاد نقابات العمال.. إستقلال مفقود، تمثيل متآكل، وخطوات مطلوبة

هاني الحوراني*

خلال العقدين الأخيرين شهد الاتحاد العام لنقابات العمال سلسلة متصلة من التراجعات التي أدت الى تهميش دوره، كإطار للتفاوض الجماعي وقيادة النضال المطلبي للعمال، وانحسار موقعه في الحياة العامة الى مستويات غير مسبوقة. وبالمقارنة مع الحركات الاجتماعية الأخرى التي استفادت نسبياً من مرحلة الانفتاح السياسي التي شهدها الأردن منذ مطلع التسعينيات، فإن الاتحاد العام لنقابات العمال ومعه غالبية النقابات العامة، صدت أبوابها بإحكام أمام رياح التغيير والانفتاح، بل انها في الواقع ازدادت تبقرطاً جراء مركزة السلطات في يد المكتب التنفيذي للاتحاد وانحسار دور المجلس المركزي والمؤتمر العام للاتحاد، وازدياد الهوة ما بين الهيئات القيادية للاتحاد وبين وظيفتها التمثيلية للطبقة العاملة. وبالمثل فقد تراجعت علاقات الاتحاد العام على المستوى الوطني وتلاشى دوره في الحياة العامة.

بيد أن تطورات السنوات القليلة الماضية فتحت الباب مجدداً أمام استعادة الاهتمام بالحركات الاجتماعية، ولا سيما العمالية منها، خاصة في ضوء تعاظم الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على الفئات الأوسع من المجتمع والتراجع المضطرد لسياسات الحماية الاجتماعية، والتي تجلت خلال السنوات الأخيرة في رفع الدعم عن المحروقات والأعلاف وتحرير أسعار مختلف السلع والخدمات.

وهكذا ازدادت بصورة متسارعة التحركات العمالية المطلبية في مختلف القطاعات، ولحقت بعمال مؤسسات القطاع الخاص فئات أخرى من العاملين في الوزارات والمؤسسات الحكومية والبلدية الأخرى. والملفت للانتباه أن العديد من هذه التحركات جاءت بمعزل عن القيادات النقابية، او على يد عمال قطاعات محرومة من حق التنظيم النقابي.

في هذا السياق يأتي إعلان رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال يوم 12 نيسان/أبريل الجاري مازن المعايطة عن نية الاتحاد لعقد مؤتمره العام في شهر آب/ أغسطس المقبل، وعن تشكيل لجنة لإعادة هيكلة الاتحاد والنقابات العمالية ولتطوير أنظمتها الداخلية، بما يوحي ان قيادة الاتحاد باتت مقتنعة بأن ساعة الاصلاح النقابي قد أزفت. لكن التدقيق في مضمون التصريح الذي أطلقه المعايطة يظهر الطابع الاداري الشكلي لإعادة الهيكلة التي تنوي قيادة الاتحاد الاقدام عليها، فهو يتحدث عن انشاء دوائر مالية ووظيفية للاتحاد بدلاً من الحديث عن اصلاح هيكلي للاتحاد وتفعيل لمؤسساته، وبدلاً من اشاعة الديمقراطية في صفوفه وصفوف النقابات او توسيع قاعدتها، وافساح المجال أمام التعددية النقابية والتجديد القيادي واطلاق حرية التنظيم النقابي للفئات المحرومة من التنظيم النقابي.

من الأهمية بمكان أن تواجه محاولات الترقيع والتجميل الشكلية ببرنامج شامل ومتماسك للإصلاح النقابي، وأن تبادر القوى النقابية المستقلة الى توحيد قواها من وراء هذا البرنامج من أجل أن يتحول مؤتمر الاتحاد المقبل الى نقطة تحول جدية في مسار الاتحاد.

> **من المهم التوجه الى توسيع عضوية النقابات العمالية لتشمل القطاعات المحرومة من التنظيم النقابي**

ان اصلاح الحركة النقابية العمالية يعتمد بالدرجة الأولى على القوى النقابية ذاتها، وعلى الجهود التي يمكن ان تبذلها في اطار النقابات العمالية. لكن هذا يتطلب ايضاً خطوات ملموسة من الحكومة، ومساهمة فعالة من قوى الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، اضافة الى الدعم الذي يمكن ان تحصل عليه من المنظمات النقابية العربية والمنظمات الدولية ذات الصلة.

وبشكل عام, فإن انجاز المهمات التالية يعتبر حجر الأساس في الاصلاح المنشود لمؤسسات الحركة النقابية العمالية الأردنية:

- تطوير البيئة السياسية والقانونية الناظمة لعلاقات العمل. وهذا يتطلب من الحكومة الكف عن اعتبار النقابات مصدراً محتملاً لتهديد الاستقرار الاقتصادي والسياسي والعلاقات الصناعية، وبالتالي امتناع الأجهزة الأمنية عن فرض وصايتها على الاتحاد العام والحركة النقابية العمالية.

كما يتطلب تعديل وتطوير التشريعات العمالية ، بما يتفق مع المعايير الدولية للعمل، والتوقيع على الاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق العاملين الاقتصادية والاجتماعية، وضمان حريات التنظيم والنشاط النقابي دون قيد او شرط، والتعامل مع الحركة النقابية العمالية عموماً - وليس طرفاً واحداً منها - باعتبارها شريكاً اجتماعياً واقتصادياً في التنمية.

- تطوير البنية التنظيمية للحركة العمالية وتوسيع قاعدة عضويتها وتطوير آليات المشاركة والممارسة النقابية فيها. ان ترجمة ذلك يتطلب التوقف عن فرض نظام اساسي موحد للنقابات، باعتبار ان وضع النظام الاساسي للنقابة هو حق حصري لجمعيتها العمومية ،لا يجوز فرضه عليها من خارجها.

كما يتطلب تطوير النظام الاساسي للاتحاد لتعزيز وتفعيل سلطات المؤتمر العام والمجلس المركزي وانتظام انعقادهما الدوري، والحد من مركزة السلطات بيد الهيئة التنفيذية وتطوير آليات عملها وتعزيزها بالخبرات الفنية والقانونية وتكريس التخصص لغايات المتابعة وتحسين نوعية الأداء.

من المهم التوجه الى توسيع عضوية النقابات العمالية لتشمل القطاعات المحرومة من التنظيم النقابي، وإلى فتح الباب امام قيام نقابات عمالية في القطاعات التي لا توجد لها نقابات تمثلها بصورة فعالة. كما من المطلوب تفعيل آليات الانتخاب والترشيح لانهاء ظاهرة "النقابات الوهمية" و"العضوية على الورق" في الحركة النقابية، وتأمين آليات تحقق الشفافية والنزاهة والرقابة والتناوب على المواقع القيادية والمشاركة القاعدية، والتوجه لتحسين تمثيل الشباب والنساء في الهيئات القيادية، وتشجيع اللامركزية النقابية والانتشار خارج العاصمة ورفع القدرات الاتصالية والقيادية للنقابات عن طريق فتح مقراتها للنشاط الفكري والثقافي والاجتماعي امام الأعضاء. ومن الضروري ايجاد هيئة رقابة منبثقة عن المؤتمر العام ومستقلة عن تأثير الهيئة التنفيذية للاتحاد، لتلقي الشكاوى والتظلمات والبت فيها، والتأكد من سلامة البيانات المالية للاتحاد والنقابات وسجلات العضوية وضمان حريات الانتخاب والترشيح.

- تنقية المناخ داخل الحركة النقابية وتحسين صورتها وتعزيز دورها في الحياة العامة. ان هناك حاجة الى التقاء مختلف التيارات النقابية الممثلة في قيادة النقابات وخارجها، بما في ذلك الرؤساء والقادة السابقون للاتحاد من اجل مراجعة المرحلة الماضية وتحقيق مصالحة تاريخية حقيقية تفتح الباب امام تنقية الاجواء الداخلية وتنهي اجواء المنازعة والانقسامات والصراعات الفئوية والشخصية.

ان تحسين صورة الاتحاد يجب أن يصبح هدفاً اعلى للحركة العمالية، حيث ارتبطت هذه الصورة بالانقسام وتردي الأداء وحتى الفساد. ولعل تحقيق التوافق النقابي والاعتراف بالتعددية النقابية وتفعيل آليات الانتخاب الديمقراطي سوف يسهم في تعزيز مصداقية وشرعية القيادات النقابية وتقوية دورها في الحياة العامة. ولا شك أن دمقرطة الاتحاد وتحسين صورته سوف يعزز القدرات التفاوضية للحركة العمالية.

وإلى جانب دمقرطة اوضاعها، فإن الحركة النقابية العمالية مطالبة بمهننة أدائها وإسناده بقواعد متينة من العلم والخبرة والمهارات الفنية والاتصالية. مما يملي اعتماد اجهزة الاتحاد على مراكز الدراسات والأبحاث وبيوت الخبرة القانونية والاستشارات، وأن تعزز قدراتها الاعلامية والاتصالية بقواعد الاتحاد والفاعلين الاجتماعيين والسياسيين والبرلمان وصانعي القرار في الحكومة.

فضلاً عن ذلك فإن الاتحاد العام مدعو للانفتاح على المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والأحزاب والأوساط الأكاديمية ورفع قدراتها في مجال التأثير والضغط، والإسهام في الحوار الوطني حول السياسات العامة، والتعاون مع مختلف المؤسسات العامة والمدنية في بلورة رأي عام داعم لمواقف النقابات العمالية من القضايا الكبرى التي تواجهها.

- تطوير التعاون النقابي على الصعيدين الاقليمي والدولي في مواجهة العولمة والأشكال الجديدة للاقتصاد العالمي. على الرغم من مشاركة النقابات العمالية، كل على انفراد، اضافة إلى الاتحاد العام في عضوية عشرات الاتحادات النقابية العربية والدولية، الا ان مساهمة الحركة النقابية العمالية الأردنية في المحافل العربية والدولية ظلت ضعيفة وهامشية، ولا تستند الى اطر مرجعية ناظمة وموجهة لمواقف الاتحاد العام وسياساته وعلاقاته الخارجية.

> **تحسين صورة الاتحاد يجب أن يصبح هدفاً اعلى للحركة العمالية**

ولبناء علاقات تعاون خارجي فعال للاتحاد العام وعموم النقابات، فإنه لا بد من تفعيل وإعادة بناء دوائر للعلاقات العربية والدولية في الاتحاد، وتوفير الفرص لتحقيق تراكم معرفي لدى القادة المكلفين بإدارة العلاقات الخارجية للاتحاد.

- احياء وتفعيل معاهد الثقافة العمالية من اجل تكوين الكوادر النقابية وتدريبها على المهارات القيادية والاتصالية. لقد انتقلت مسؤولية معاهد الثقافة العمالية، منذ سنوات، من وزارة العمل الى الاتحاد العام لنقابات العمال، ومع هذا الانتقال فقد تم تجميد معاهد الثقافة العمالية ووقف عملية بناء وتدريب وتأهيل الكادرات النقابية.

وتنطلق ضرورة احياء وتفعيل مؤسسات وأطر الثقافة العمالية من الحاجة الى تجديد اطر الحركة النقابية العمالية وتوسيعها، لفرز جيل جديد من القيادات النقابية الشابة ذات السوية المعرفية الجيدة. ان فلسفة الثقافة العمالية التي يفترض ان يتوجه الاتحاد العام للنقابات لبلورتها هي تكوين اطر نقابية ملمة بحقائق الاقتصاد العالمي وسمات العصر وتأثيراتها على العمال المأجورين، وكذلك طبيعة التحديات التي يواجهها الاقتصاد الأردني والسياسات الهادفة لرفع كفاءته الانتاجية وقدراته التنافسية.

وفي هذا الإطار العام، فإن من مهمات الثقافة العمالية تزويد المتدربين بخبرات اتصالية لتوسيع قواعد النقابات في مواقع العمل ومهارات قيادية، ولا سيما المهارات التفاوضية مع ارباب العمل.

***مدير عام مركز الأردن الجديد للدراسات.**

أردني

تكنولوجيا الاتصالات.. قطاع نشأ في ظل العولمة

سليمان البزور

شهد الأردن منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، ولادة قطاعات عمل جديدة نشأت في ظل التطورات الاقتصادية المرافقة للعولمة والانفتاح، أبرزها، قطاع تكنولوجيا المعلومات الذي تشكل الاتصالات وشبكة الإنترنت عصبه الرئيسي، بحجم استثمارات يقدر بنحو 120 مليون دينار في الاتصالات، وأربعة ملايين دينار في قطاع الإنترنت.

مع نشاط قطاع الاتصالات وانتشار استخدام الإنترنت، فتحت مقاهٍ في الأردن تقدم خدمة الإنترنت، بلغت زهاء 700 مقهى، ويعمل فيها نحو ألف مستخدم، ما بين أصحاب عمل وعمال، فيما يبلغ عدد العاملين في قطاع الاتصالات الثابتة والمتنقلة والبطاقات المدفوعة مسبقاً، 18 ألف موظف بشكل مباشر في شركات الاتصالات وحوالي 60 ألف مستخدم بشكل غير مباشر، في مراكز البيع والخدمات المساندة للقطاع.

لا توجد مظلة نقابية للعاملين في قطاع الاتصالات تؤطر عملهم، أو تتبنى قضاياهم العمالية، ويبقى الخيار متاحاً لهم للانتساب إلى النقابة العامة للعاملين في الخدمات العامة والمهن الحرة، التي لا يتجاوز عدد منتسبيها 1700 عضو مسجل في تلك النقابة. وتشكل هذه النقابة عنواناً فضفاضاً للعمل النقابي حيث تفتح أبوابها أمام العاملين في دور التمثيل والسينما والمسارح والملاهي، المطاعم، والمقاهي، والفنادق، الخدمات الاجتماعية كالجمعيات الخيرية والتعاونية، الاتصالات السلكية واللاسلكية، الهيئات والمؤسسات والشركات المشرفة على الأعمال السابقة.

يقول أمين سر النقابة خالد محمد إن نسبة منتسبي النقابة من قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لا تتجاوز 500 منتسب، أي نحو 30 بالمئة من عدد المنتسبين للنقابة. ويقر خالد بأنه لا توجد قاعدة بيانات عن خلفية هؤلاء المنتسبين العلمية، وبخاصة أن قانون النقابة يسمح لأي شخص بالانتساب إليه، شرط أن يعرف القراءة والكتابة.

تقوم هيئة تنظيم قطاع الاتصالات بالتعاون مع شركات الاتصالات ومزودي خدمات الإنترنت بمنح رخص فتح مقاهي الإنترنت ومحلات مستلزمات الهواتف المتنقلة، فيما يقتصر دور هيئة تنظيم قطاع الاتصالات على منح الرخص وتحديد الترددات وتنظيم العمل دون تدخل أو إشراف على العاملين في هذه القطاعات.

يقر عمال وأصحاب عمل في قطاعي الاتصالات والإنترنت بعزوفهم عن الانخراط في صفوف التنظيم النقابي في نقابة العاملين في مهن الخدمات العامة والمهن الحرة، لا سيما أنهم "لا يرون دوراً يذكر لتلك النقابة".

لا توجد مظلة نقابية للعاملين في قطاع الاتصالات تؤطر عملهم

محمد رشيد، موظف في محل بيع هواتف وبطاقات مدفوعة مسبقاً، يقول: "أعمل في محل الاتصالات هذا منذ العام 2005، وأتقاضى راتباً مقداره 130 ديناراً لقاء عملي منذ الساعة التاسعة صباحاً، لغاية الثامنة مساء، إذ يأتي صاحب العمل ويستلم الغلة والحسابات، ومن ثم يجلس في المحل لساعة أو ساعتين قبل إغلاق المحل". يضيف رشيد "لا أنتسب لأية نقابة أو تنظيم مهني، كما أنني لا أخضع للضمان الاجتماعي أو التأمين الصحي"، معللاً سبب عزوفه عن التنظيم النقابي بأنه لا يرى للنقابات العمالية أي دور يذكر، وأنها لا تقدم شيئاً ملموساً لمنتسبيها.

بلغ حجم مساهمة قطاع الاتصالات حوالي 6 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين بلغ حجم ما تم توريده من قطاع الاتصالات لخزينة الدولة نحو 950 مليون دينار في الفترة 2003-2006، بما يعادل زهاء 330 مليون سنوياً، حيث تدفع الشركات 15 بالمئة ضريبة دخل، و10بالمئة مشاركة في العوائد مع الحكومة، بالإضافة إلى 20,5 بالمئة تورّدها الشركات إلى الخزينة ضريبة مبيعات وضريبة خاصة.

عاصم جواد، صاحب محل إنترنت، يقول إنه لا ينتسب إلى أي تنظيم نقابي عمالي، ويضيف: "لا أعتقد أن انتسابي لنقابة سيغير شيئا في طريقة عملي، لأن عملنا يعتمد بدرجة أولى على تأجير الزبائن خدمة مقابل مال"، يشغّل جواد في محله الخاص بالإنترنت ثلاثة موظفين تتراوح مرتباتهم بين 120 و200 دينار، أحد هؤلاء الموظفين خبير في برامج الصيانة وتقنيات الكمبيوتر.

أحمد عبده صاحب مقهى إنترنت، يقول حول السبب الذي دفعه إلى افتتاح المحل: "رأيت الحاجة تتنامى، وبخاصة من فئة الشباب لتقنية الإنترنت، وسألت بعض أصدقائي عن تكلفة تشغيل مقهى إنترنت، وسمعت منهم أن هذا العمل يدر أرباحاً كبيرة، لذلك فأنا أعمل في النهار مدرساً في القطاع الخاص، بينما يدير المقهى أثناء النهار موظف متخصص في التمريض، ما زال حتى اليوم لم يحصل على وظيفة، وأعطيه 125 ديناراً في الشهر".

تقدّر إحصاءات العالم للإنترنت عدد مستخدمي الانترنت في الأردن بنحو 797 ألف مستخدم، بنسبة انتشار تناهز 13,2 بالمئة، فيما تتوقع الإستراتيجية الوطنية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، رفع هذه النسبة إلى 50 بالمئة في العام 2011.

يمتلك الأردن رقماً عالمياً بعدد مقاهي الإنترنت في شارع شفيق إرشيدات بإربد والذي يبلغ زهاء 130 مقهى، ما مكّنه من دخول كتاب "غينس" للأرقام القياسية.

في كانون الأول/ ديسمبر 2000 صدر أول قرار لتنظيم عمل مقاهي الانترنت من قبل هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، وجاء في القرار إن «الحكومة مسؤولة، عن إصدار تراخيص تشغيل مقاهي الانترنت» شرط أن يكون صاحب المقهى «أردني الجنسية، يتمتع بالسمعة الحسنة ولم يسبق الحكم عليه في قضية مخلة بالشرف أو الأمانة». وألزم القرار مديري المقاهي بتسجيل أسماء الرواد وأرقام هوياتهم الشخصية ووقت الاستخدام في بيان شهري يتضمن المواقع التي قام الزوار بتفحصها.

أردني

نهاد الجريري

قسوة المكان والإنسان على عاملات السكرتاريا..

لا تتوافر احصائيات حول عدد العاملات في قطاع السكرتاريا. السكرتيرة التي تعمل في مكتب طبيب تتبع لنقابة العاملين في الخدمات الصحية، والتي تعمل في مصنع إسمنت تتبع لنقابة العاملين في الخدمات الإنشائية، وفي مكتب المحامي لنقابة العاملين في الخدمات القانونية وهكذا. وعليه يقدر عدد السكرتيرات العاملات في القطاع الصحي الخاص، مثلا، بـ 3800 عاملة، في العاصمة وحدها، وذلك من خلال احتساب أن ثمة 3000 عيادة طب عام واختصاص منتشرة في عمّان إلى جانب 800 عيادة أسنان.

هنادي السوداني، رئيسة لجنة المرأة، في نقابة الخدمات الصحية، تقول إن "القطاع غير منظم، ولا معايير تحكمه". بهذا يظل القطاع محكوماً "لمزاجية" صاحب المكتب أو العيادة.

هذه "العشوائية" تنعكس على وضع السكرتيرات وطبيعة المشاكل التي يتعرضن لها. السوداني تعتبر أن أهم هذه المشاكل هي تدني الرواتب التي تراوح ما بين 60 ديناراً و180 ديناراً في أحسن الأحوال. وتلفت إلى أن الرواتب لا تغطي التأمين الصحي أو الضمان الاجتماعي، ولا تشتمل على زيادات معقولة لا تزيد على 5 أو 10 دنانير سنوياً.

ساعات العمل تصل في معظم الأحيان إلى 12 ساعة يوميا ستة أيام في الأسبوع. وتلفت السوداني إلى أن أعداداً قليلة من العاملات في قطاع السكرتاريا يعلمن بوجود نقابات تستطيع أن توفر لهن غطاءً من الحماية أمام بعض الممارسات "المجحفة" من حيث الرواتب وظروف العمل وغيرها.

هداية وحنان

هداية شابة في مقتبل العمر، حصلت للتو على شهادة الشامل تخصص حاسوب. تعمل سكرتيرة لثلاث عيادات منذ حوالي عام بمعدل 10 ساعات يوميا- من 9 صباحا حتى 7 مساء. بدأت بتقاضي راتب 120 دينارا، وفي الأشهر الثلاثة الأخيرة ارتفع إلى 180 دينارا ولكن "بطلوع الروح".

تقول هداية "في البداية قال لي الأطباء الثلاثة إنني سأمارس مهامي كأي سكرتيرة: أحضر الأوراق والمواعيد، وأرد على التلفونات، وأحاسب المرضى." لكن هداية الآن تقوم بأعمال التنظيف كاملة في العيادات الثلاث، وتتحسر "حتى إنني أحمل كيس القمامة من الأعلى إلى الحاوية على الشارع، لكن أهلي لا يعلمون بذلك!".

في محاولة منها كي لا تشعر بـ"انكسار النفس"، صارت تبادر إلى صنع القهوة والشاي "للدكاترة" وضيوفهم، لتوفر على نفسها سماع "الأوامر" بإحضار "الضيافة".

هداية مضطرة للاستمرار بالعمل. لا تعيل أحدا من أفراد أسرتها لكنها تقول "منذ عام أنا أصرف على نفسي ودراستي، لا أستطيع أن أحكي لأهلي: أعطوني."

تجربة حنان

في مكتب خاص لم تكن أفضل من تجربة هداية. حنان كانت في العشرين من عمرها، حين اضطرت للعمل إذ توفي والدها بعد أشهر من التحاق أخيها الأصغر بالجامعة. ولها إخوة آخرون أصغر منها سنا.

بدأت براتب 150 دينارا في الشهر. وكم كانت فرحتها غامرة في العيد حين اشترت لأصغر إخوتها وعمره 6 سنوات "بدلة سفاري بطاقية". بعد مضي شهرين فقط على عملها، بدأت حنان تشعر بتغير في سلوك "مديرها". فتحولت كلمات الإطراء التي كانت تتقبلها ببراءة –على اعتبار أنه "بعمر والدها"- إلى تحرش ومضايقات. وتقول: "صار يحاول أن يتقرب مني، ويمسك بيدي، أو يتحسسني، ومرة جذبني اليه وحاول تقبيلي".

في يوم، خرجت من المكتب تجهش بالبكاء. رفضت حنان أن تفصح عمّا حدث في ذلك اليوم. اكتفت بالقول إنها غادرت المكان من دون رجعة. حكاية حنان ليست فريدة من نوعها،هناك الكثير من النماذج التي تشبهها في ظروف عمل السكرتيرات ، مما يصلح سيناريوهات لمسلسلات تلفزيونية.

المرأة والعمل النقابي

تمثل المرأة الأردنية نحو 15,2 بالمئة من الحجم الإجمالي لقوة العمل الأردنية، بحسب دائرة الإحصاءات العامة، في حين يبلغ المعدل في الدول النامية نحو 40,2 بالمئة. وتبلغ نسبة عضوية النساء في النقابات العمالية نحو 15 بالمئة، ومن بين 250 عضو هيئة إدارية أو مجلس إداري في النقابات العمالية هنالك (20) سيدة فقط.

يعزى ذلك عادة للثقافة السائدة في الوسط العمالي، التي لا ترى أن هناك نقابيات مؤهلات، وقادرات على تولي مسؤولية العمل النقابي. كما يعزى إلى التمييز الجنوسي (الجندري)، والنظرة الاجتماعية السلبية لعمل المرأة. وهنالك شعور مترسب لدى بعض النساء، بأن نقابتها لن تمنحها حقوقها ومكتسباتها كنقابية عاملة، ما يدفعها إلى رفض الانتساب للنقابة.

طريق الآلام .. من مانيلا إلى عمّان

عمرها 32 عاما، تحمل الشهادة الجامعية الأولى في التربية، متزوجة وأم لطفلين: ولد في السابعة، وبنت في الخامسة. عملية في مظهرها، وإن كانت تحب أن تترك شعرها الحريري مسدلا على كتفيها، لكنها ترتدي الجينز والبلوز الطويل .. مثل هذه الأوصاف قد تنطبق على أي امرأة في أي مكان، وربما يبالغ المرء في التخيل فيقول إنها تنعم بحياة مثالية ... سعيدة ... لكنها في الواقع على النقيض من ذلك.

"ترينا"، سيدة فلبينية جاءت إلى عمان منذ "سنتين و4 أشهر و20 يوما" -كما تحب أن تحسب- كي تجمع من المال ما يساعد زوجها على إتمام دراسته. ظلت حتى شباط الماضي "حبيسة" منزل في الصويفية، تقوم فيه على خدمة "المدام" وزوجها وأطفالها الثلاثة، براتب 200 دولار شهريا، وبمعدل 18 ساعة يوميا. لم تحظ طوال فترة عملها بأي يوم "راحة" أو حتى "عيد". لم تعرف شيئا في العامين الماضيين غير ذلك المنزل وساكنيه. تقول "صديقاتي الوحيدات هن الفلبينيات اللواتي كنت أراهن كلما رافقت الأولاد إلى المدرسة."

بكت بحرقة عندما سألتها عن أولاد "المدام"، وتحدثت طويلا عن الصغير ذي الستة أعوام –كيف يلعب وماذا يحب أن يأكل- بدأت مشاكلها عندما انتهى عقدها في أيلول الماضي، فاستأذنت الرحيل، لكن "المدام" ظلت تماطل مرة "حتى تنتهي الإقامة في كانون الأول" وتارة أخرى حتى "تأتي العاملة الجديدة." وهكذا، ولشدة اشتياقها لطفليها، ولتواصل الشتائم من "المدام"، اضطرت ترينا لأن تختار طريق الهروب إلى السفارة في شارع المدينة المنورة تاركة وراءها رواتب "10 أشهر و10 أيام".

روز، 23 عاما. عزباء. لم تتمكن من إتمام دراستها الجامعية بسبب فقرها، فذهبت بادئ الأمر إلى دبي قبل 3 أعوام. لكن "المدام" –مرة أخرى- أحضرتها من دبي قبل عامين، وتركتها في عمان لخدمة ابنتيها اللتين تسكنان منزلا من ثلاثة طوابق. في بعض الأحيان تضطر روز إلى خدمة شقيقة "المدام". ومثل "ترينا"، انتهى عقدها، لكن مستخدميها رفضوا ترحيلها فاختارت الهروب إلى السفارة، مخلفة وراءها هذه المرة راتب شهرين و "25 يوما". روز لم تر عائلتها منذ 3 سنوات، لكنها تقول إنها "سعيدة" لأنها تمكنت من إعالة والديها اللذين يعملان في حقول الأرز، وشقيقتها الوحيدة المتزوجة من صياد بسيط.

بعد أن اطمأنت روز وترينا إليّ، عرفتاني على ويلي نويلاّ التي لم يمض على وجودها في عمان أكثر من 7 أشهر في أول رحلة لها إلى ما وراء البحار. عمرها 39 عاما، متزوجة من مذيع في محطة راديو محلية، أم لثلاثة أبناء وبنتين. الأكبر جيروكوين وعمره 17 عاما. عملت نويلاّ مشرفة على العاملات في مصنع قريب من محل سكنها. كانت تتقاضى 180 دولارا شهريا تقريبا. لكنها رغبت في مزيد من المال لتدريس ابنها الذي بدأ فصله الدراسي الأول في الجامعة. فوقعت عقدا في الفلبين مع مكتب تشغيل على وظيفة عاملة في مصنع بالأردن براتب 400 دولار! وهكذا جاءت إلى عمان، لتتنقل بين أربعة مستخدِمين. أولهم كانت عائلة من 5 أفراد كانوا يتناوبون على ضربها ولا يسمحون لها بتناول الطعام إلا مرة واحدة في اليوم، والأرز مرة واحدة في الأسبوع، وآخرهم "المدام" التي توقعت منها أن تتقن طهي "الأكل العربي". لكن التجربة الأقسى كانت مع المستخدِم رقم 3. كان رجلا يعيش بمفرده. لم تمضِ عنده سوى أسبوع. في اليومَ السادس، اغتصبها، وفي السابع هربت. لم تتوقف نويلاّ كثيرا عند حادثة الاغتصاب وكأنها لم تكن ترغب في التذكر، لكنها تحدثت كثيرا عن مكتب الاستخدام في الصويفية وعن الإساءات الجسدية، والنفسية التي تعرضت لها كلما أعادها مستخدموها. قالت إنهم "كانوا يجبرونها على الرقص عارية" وأنهم "حبسوها في الحمّام أسبوعا من دون طعام."

ظلت نويلاّ متماسكة، فلم تبك طوال سردها لحكايتها في عمان، إلى أن سألتها عن ابنها الكبير الذي اضطر لترك الجامعة لأنها لم ترسل له أي نقود، وعندما تحدثت عن أصغر أبنائها، كليند ذي الثلاثة أعوام أجهشت بالبكاء. فقد كانت تخشى أن يطول بقاؤها في عمان فينساها.

بدأت هجرة العمالة المنزلية في وقت مبكر منذ الثمانينيات. ويرى ماجد الحباشنة، الأمين العام السابق لوزارة العمل، أن ذلك جاء بسبب الهجرة الأردنية الكثيفة إلى بلدان الخليج العربية التي يشيع فيها مثل هذا الاستخدام، وبسبب وجود طبقة ميسورة الحال استفادت من التحويلات والنهضة العمرانية والمساعدات والسياحة والتجارة مع بلدان الخليج لفترة ومع العراق لفترة أخرى.

فيما يلي بعض إحصاءات وزارة العمل في هذا المجال.

- مجموع العاملين في المنازل المسجلين بلغ 46 ألف عامل وعاملة عام 2007.
- بلغ عدد المكاتب المرخصة لاستقدام العمالة المنزلية 95 مكتباً.
- تحتل الجنسية الإندونيسية المرتبة الأولى في العاملات في المنازل بنسبة 48بالمئة تليها السريلانكية ثم الفلبينية.
- تتجاوز ساعات العمل أسبوعيا 100 ساعة بمعدل 14 ساعة يوميا.
- 93بالمئة من السريلانكيات يتقاضين راتبا يقل عن 100 دولار
- نسبة عدم سداد الأجر تصل إلى 20بالمئة
- وصلت حالات الانتحار بين العاملات في المنازل إلى 10 حالات عام 2006

أردني

العمالة الوافدة: ضرورة تحولت "احتكاراً" لبعض القطاعات

نهاد الجريري

يعتبر المهندس معاذ عليا الذي يدير مزرعة على طريق المفرق أنه من دون العمالة المصرية سوف "تخرب البلد" – فلا عمالة في الزراعة أو المخابز أو الإنشاءات.

يعمل في المزرعة التي يديرها معاذ 8 عمال مصريين برواتب تتراوح بين 125 – 140 دينارا بمعدل 12 ساعة يوميا – "من طلوع الشمس حتى غروبها"- ومن دون إجازات.

هؤلاء يؤدون وظيفة مزدوجة فهم يعملون في المزرعة نهاراً، ويقومون على حراستها ليلاً، إذ ينامون فيها.

يقول معاذ إن العامل المحلي لا يستطيع أن يقوم "بالأعمال الصعبة" التي يقوم بها العامل المصري، مثل: "شغل الطورية" والتحميل والتنزيل. كما أن الأردني لا يعمل أكثر من 8 ساعات يوميا ولا يكفي راتبه متطلباته ومصروفاته، كما أنه لا يفكر بالمبيت في مكان عمله. ويفاضل معاذ بين العمالة المصرية والبنغالية أو الهندية مثلا. ويحسب أن استقدام العامل المصري لا يكلف رب العمل أكثر من 120 دينارا بما في ذلك عقد الاستخدام والكشف الصحي، أما العامل الهندي فيكلف 370 دينارا ما بين إقامة وتصريح عمل، ناهيك عن 800 دينار تذكرة سفر.

أبو مثنى الذي يدير محطة وقود في ناعور يقول إنه لا يفكر "مطلقا" في استخدام عمال أردنيين. ويبرر أن الأردنيين "بدهم يشتغلوا باشوات" من دون أن ينتبهوا لعملهم. يعمل في المحطة 5 مصريين براتب 170 دينارا وبمعدل 12 ساعة يوميا وبإجازات شهرية تصل إلى 4 أيام. يضاف إلى ذلك توفير "المنامة" في مكان العمل.

العمالة الوافدة غير مستقرة بالأشخاص بذاتهم، بل متغيرة تأتي وتذهب

مثل هذه الحسابات لا شك ساهمت في رفع نسبة العمالة الوافدة في الأردن من 376 عاملا فقط عام 1973 إلى 314 ألفا عام 2007 –يضاف إليهم 200 ألف عامل يعتقد بأنهم يعملون بشكل غير شرعي- القسم الأكبر من هذه العمالة هي من الجنسية المصرية وتمثل 70.9بالمئة من المجموع الكلي، تليها الإندونيسية بنسبة 7بالمئة ، ثم السريلانكية 6 بالمئة، والفلبينية 5بالمئة والسورية 2.5بالمئة وأخيرا الهندية 1.7بالمئة .

العمالة المسجلة لدى وزارة العمل تمثل ما نسبته 21.4بالمئة من القوة العاملة في الأردن، وتتركز في قطاعات الخدمات بنسبة 35.5بالمئة ، تليها الزراعة 24بالمئة والصناعة 21.5بالمئة وأخيرا الإنشاءات بنسبة 19بالمئة .

ماجد الحباشنة، مدير عام مؤسسة التشغيل المهني الأمين العام السابق لوزارة العمل، يعتبر أن هذه القطاعات باتت "حكرا" على العمالة الوافدة، حتى باتوا "يملكون القرار الذي يهددون به سير العمل في المشاريع التي يعملون فيها فيما لو حصل خلاف مع صاحب العمل."

إبراهيم بدران، مستشار رئيس جامعة فيلادلفيا، يزيد أن "عدم التوازن في نسب وأعداد العمالة الوافدة بات يؤثر على الاقتصاد الوطني، إذ خرجت قطاعات مهمة مثل الصناعة والزراعة من إطار العمالة المحلية." وهذا كما يرى يؤثر في مسألتين: الأولى، أنه لم يعد بالإمكان بناء "خبرات محلية معمّقة" في هذه القطاعات، بل إن فرص "عودة" العمالة المحلية إلى تلك القطاعات باتت "ضئيلة." والثانية، أن العمالة الوافدة "غير مستقرة بذات الأشخاص"، وإنما متغيرة –إذ يأتون ويروحون- وهذه حركة لا تساعد على استقرار القطاع المعني.

بدران يشير كذلك إلى ما يرافق هذه الحركة من تحويلات عملة أجنبية إلى الخارج. هذه التحويلات تنعكس سلبا على البلد المضيف، وإيجابا على بلد الإرسال بالمساهمة في الناتج الإجمالي، وتوفير النقد الأجنبي ورفد الاستثمار. سجلات وزارة العمل تشير إلى أن العامل الوافد يحول 1000 دينار سنويا، وأن التحويلات في العام الماضي وصلت إلى 340 مليون دينار، بارتفاع مقداره ضعفين ونصف الضعف عن 137 مليون دينار عام 2001.

يضاف إلى هذا الجانب الاقتصادي أن العامل الأردني بات يتعرض إلى "المنافسة" في بعض المهن والتخصصات ما ساهم في ارتفاع معدلات البطالة في سوق العمل الأردني، إذ وصلت في آخر أرقامها إلى 13بالمئة . المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية يشير إلى أن عدد "المتعطلين" عام 2007 وصل إلى 172 ألف مواطن، 64بالمئة منهم ذكور.

ويشير نادر مريّان، مدير مشروع المنار في المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، إلى أنه حتى لو تمّ "إحلال" المتعطلين جميعا مكان العمالة الوافدة لظل العجز موجودا في سوق العمل. ويزيد أن "العمالة الوافدة في معظمها غير متعلمة (نسبتهم 84بالمئة أي 264 ألف عامل) يشتغلون في أعمال يدوية وأولية، يقابلهم 100 ألف أردني فقط –ذكورا وإناثا- من المتعطلين ممن يحملون مؤهل الثانوية العامة فما دون،" الأمر الذي يزيد من الحاجة إلى العمالة الوافدة. ويقدّر مريّان أن 52بالمئة من فرص العمل التي سيوفرها الاقتصاد في الفترة المقبلة ستكون للعمالة الوافدة.

عدم التوازن في نسب وأعداد العمالة الوافدة بات يؤثر على الاقتصاد الوطني

على الجانب الآخر، لا شك أن ثمة حاجة إلى البحث عن "حلول" من أجل استيعاب أعداد "المتعطلين" الأردنيين في القطاعات التي باتت "حكرا" على العمالة الوافدة.

بدران يقول إن "المسألة ليست سهلة ولا تجدي معها العموميات." ويشير إلى ضرورة دراسة كل قطاع من القطاعات التي تكثر فيها العمالة الوافدة، بحيث يتم البحث في الأسباب الطاردة للعمالة المحلية فيها.

ويوصي بدران "بتطوير" قطاعات الصناعة والزراعة من خلال اعتماد "المكننة" وإدخال التقنيات الحديثة في العمل، حتى لا يظل قاصرا على العمل اليدوي الأولي. هذه العملية تفيد في زيادة الإنتاجية ورفع الأجور، ما ينعكس من ثم على تحولها إلى بيئة جاذبة للعمالة المحلية.

مريّان يقترح وضع "برامج إحلال" من خلال سياسة حكومة تشجع الشباب والشابات على الدخول إلى سوق عمل تتحسن فيه الأجور –التي تراوح 150 دينارا- وتتوافر فيه خدمات السكن المناسب، والتأمين الصحي والضمان الاجتماعي، حتى يشعر العامل المحلي بالأمان وبالجدوى الاقتصادية والحياتية من عمله مهما كان بسيطا.

هل تحل العمالة المحلية محل الوافدة ؟

ابراهيم سيف*

سؤال سيظل يتردد طالما بقي الأردن يعاني من ارتفاع نسبة البطالة التي تبلغ رسميا نحو 15 في المئة. وبمقارنة عدد المتعطلين عن العمل في الأردن (200 ألف) مع عدد العمال الوافدين (300 ألف) يتبين أن الاقتصاد الأردني يولد فرص عمل، وأن المعادلة رقميا تعكس خللا في سوق العمل، فلماذا؟ وهل يمكن فعليا إحلال قسم من العمالة المحلية محل العمالة الوافدة؟

في محاولة للإجابة على هذا التساؤل قام مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية بإجراء دراسة مسحية قبل نحو عام، شملت فئات من المتعطلين عن العمل، أرباب العمل والعمال الوافدين، وكان الهدف هو البحث في الكيفية التي يمكن بها إدماج المتعطلين عن العمل للإستفادة من فرص العمل التي يولدها الاقتصاد. كما طرح سؤال على أرباب العمل لمعرفة انطباعاتهم والمشاكل التي يواجهونها مع العمالة المحلية ومقارنة ذلك مع العمالة الوافدة.

أرباب العمل يرون أن إنتاجية العامل الوافد أعلى من المحلي

كانت خلاصة الدراسة تشير الى أن العامل الأردني، العازف عن العمل والذي لا يبحث بشكل جدي عن وسائل لتطوير مهاراته، مستعد للعمل حال توافر مجموعة من الشروط المرافقة للعمل. ويأتي في مقدمة تلك الأسباب الراتب الشهري ومزايا التأمين الصحي والضمان الاجتماعي، وغيرها من الضمانات التي يطلق عليها في الأدبيات الاقتصادية شروط العمل اللائق. ومع استعراض المهن المختلفة في القطاعات التي تشكل العمالة الوافدة فيها حضورا كبيرا، مثل قطاعات الانشاءات والزراعة والخدمات، كانت هناك نسب تقبل العمل إذا تجاوز الراتب حدودا بنسب لا تقل بأي حال من الأحوال عن 80 في المائة. وكان هناك استعداد للانخراط في التدريب في سبيل تأمين هذا النوع من الوظائف. ولم يظهر أن ثقافة العيب هي التي تحول دون تقبل الشباب للفرص المتاحة.

في الجانب الآخر من المعادلة، أي أرباب العمل، فإن لدى العديد منهم انطباعات حول العمالة الأردنية، في مقدمتها غياب الإلتزام وحب العمل، حيث يمكن أن يغير الأردني مكان عمله لأسباب بسيطة دون النظر الى المدى البعيد، في حين تجد التزاما أكبر وإستعدادا للعمل ساعات أطول من قبل العمالة الوافدة، كذلك أقرت غالبية من أرباب العمل بأن إنتاجية العامل الوافد أعلى من المحلي، وهناك التزام بحكم الواقع من قبل العامل الوافد فيما يخص مكان العمل. كما تبين أن العامل الوافد أكثر مرونة، ويستجيب لرغبات أرباب العمل بشكل أكثر سلاسة، وهذا يجعله مفضلا لدى أصحاب العمل.

الخلاصة، أن إمكانية الإحلال ممكنة إذا باتت الكلفة التي تصاحب إجتذاب عمالة وافدة أعلى من مكاسب الانتاجية التي ترافق الوافد على حساب المحلي. ونحتاج في هذا السياق إلى تعزيز إنتاجية العامل المحلي وتدريبه ليس فقط من الناحية المهنية بل والأخلاقية والثقافية أيضا، وهذا يفرض تحديات ومتطلبات على أرباب العمل بحيث يتم تطوير سياسات للحفاظ على العمالة الجيدة من خلال نظام الحوافز وتأمين الإستقرار.

من شأن التركيز على جانبي العرض والطلب في معادلة سوق العمل تجاوز الكثير من الانطباعات المحققة مسبقا، وحل معضلة النمو الذي لا يخفض نسبة البطالة يكمن في الشق الغائب والمتعلق بضرورة توفير شروط العمل اللائق في القطاعات التي تستحوذ العمالة الوافدة فيها على فرص العمل المتولدة، ففي النهاية لن يكون بمقدور العامل الأردني منافسة الوافد نظرا إلى طبيعة الالتزامات المترتبة على الإثنين، وهذا السبب إضافة، إلى الأبعاد الأخرى لسوق العمل، هي التي بررت وضع قيود على حركة العمالة في معظم دول العالم.

* مدير عام مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية

زووم ..

يبذلون التعب في سبيل رفعة غيرهم

خالد ابو الخير

ثلة من العمال الأردنيين، من رعيل أول في مناسبات شتى، ناقشوا خلالها أحوالهم، طموحاتهم وتطلعاتهم.

وجوههم قريبة من القلب.. ونضالاتهم في سبيل تحسين شروط العمل ماثلة للعيان.

يمكن التعرف على بعضهم بعد خمسة عقود ونيف:

موسى قويدر
محمد البلولي
وجيه منكو
زكي الشيخ ياسين
موسى حزين
وسامي الخاروف

غير أن من لم يتم التعرف عليهم.. صاروا ضمن الضمير الجمعي لنا.. للعمال ، ومثلاً أعلى عن الذين يبذلون التعب في سبيل رفعة الإنسان .

تحية للعمال في عيدهم..

الاحتفال بيوم الاتحاد الدولي للعمال العرب بقاعة سينما البتراء في 24 / 3 / 1957

جلسة في اتحاد نقابات العمال في الأردن 1955

من جلسة اتحاد نقابات العمال 1955

قاعة سينما البتراء 1957

احتفال في اتحاد نقابات العمال، وتشمل الصورة سكرتير نقابات عمال تونس ونقابيين أردنيين عام 1957

الصور من أرشيف النقابي موسى حزيّن

أردني

بورتريه

علي ابو الراغب: تواصلي يستخدم قفازات من حرير

محمود الريماوي

يجتمع رجل الدولة والاقتصادي والبرلماني والنقابي في شخصية علي أبو الراغب(62عاماً). لا ينوء بهذه الأبعاد المتعددة لشخصيته، ولو اتسع وقته وبحث في مكامن شخصيته لربما اكتشف أبعاداً أخرى دفينة لم يقيض لها أن تتفتح، كأن يعشق الرياضة أو الفنون مثلاً.

تعرفه عن قرب جمهرة السياسيين والحزبيين والاقتصاديين وأهل الرأي والفكر، كما تعرفه كثرة من عامة الناس خصوصاً في عمان والسلط، فالرجل لطيف المعشر، سمح، مضياف، وتواصلي يقصرالمسافات مع الآخرين، وهو توافقي لا يصدم أحداً باستثناء من يسعى للاصطدام به، وعملي يتوخى نتائج ملموسة.يؤلف ما بين أفكار وسياسات،ولا يبدو طامحاً لنسبة أفكار وبرامج ومشاريع لنفسه، تميزه عن غيره، رغم أنه يصنف في عرف كثيرين في عداد الإصلاحيين.. فمع قيادته للسلطة التنفيذية لفترة طويلة ما زال يرى أن القطاع العام ينوء تحت عبء البيروقراطية،ويقلل من جدوى وفاعلية وزارة مثل وزارة تطوير القطاع العام،علماً أن حكوماته تضمنت حقيبة للتنمية الإدارية ووظائفها ليست بعيدة عن تطوير القطاع العام. ولا يرى مبرراً لوزارة التنمية السياسية، وهو تحفظ يشاطره فيه كثيرون، فالتنمية السياسية إذا كان لا بد من استخدام هذا المصطلح دون سواه، لا تحتاج حقاً الى وزارة بل الى تشريعات وتدابير ومناخ ديمقراطي، يتقبل تعبير الأجسام السياسية عن وجودها تحت مظلة قوانين متطورة. ويشدد أبو الراغب على وجوب ممارسة الوزير لصلاحياته، وأن يكون صاحب قرار. ويعتقد أنه كان يمكن إجراء الانتخابات البلدية والنيابية الأخيرة بصورة أفضل. وأبو الراغب في ذلك حاله حال رؤساء حكومات ومسؤولين سابقين، يعيدون اكتشاف وقراءة جوانب في حياة البلد،بعد مغادرتهم الخدمة الحكومية والانضمام مجدداً لصفوف المواطنين.

عمرت حكومة أبو الراغب أربعين شهراً وثلاثة أيام من 19حزيران/يونيو 2000 الى 22 تشرين الأول/أكتوبر 2003.وكان كلف ثلاث مرات متتابعة بتشكيل الحكومة، فتصح الإشارة الى حكومات أبو الراغب لا الى حكومته.وهو ما يميزه عن سواه من رؤساء حكومات العهد الجديد.بينما يلتقي مع رؤساء آخرين منهم: عبدالرؤوف الروابدة، وعبدالكريم الكباريتي، وطاهر المصري، في أنه تسنم رئاسة السلطة التنفيذية بعد انطلاقه ابتداء من موقع التمثيل الشعبي وليس صعوداً من وظائف حكومية، فقد فاز في انتخابات المجلس النيابي الثاني عشر ثم الثالث عشر، وقبل ذلك أمضى بعض الوقت مديراً لهندسة بلديات محافظة العاصمة،ومديراً للمشاريع في وزارة الشؤون البلدية والقروية.وفي العام 1991وبعد تشكيل "التجمع الديمقراطي" وكان أبو الراغب عضواً فيه فقد انضم وبتزكية من الأحزاب الى حكومة طاهر المصري وزيراً للصناعة والتجارة، وانضم معه ممدوح العبادي، وسليم الزعبي، ومحمد فارس الطراونة، ولم يلبث الأخيران أن استقالا عشية عقد مؤتمر مدريد.

شهدت الحقبة الطويلة لحكوماته أحداثاً هامة داخلية، وإقليمية منها بدء ارتفاع أسعار النفط وقضية التسهيلات البنكية (الشمايلة والبطيخي) وحل مجلس النواب وأحداث معان،وإدخال تعديلات على قانون الانتخاب برفع عدد النواب واعتماد الكوتا النسائية ثم اجراء انتخابات نيابية، وسن 211 قانوناً مؤقتاً.

لا يبدي أبوحسن انزعاجاً بل يتحمس للتطرق لهذه القوانين، التي يخاصم صدورها كثيرون، ويرون فيها شائبة كبيرة شابت الحياة الديمقراطية.يجادل أنها لم تتضمن قوانين مالية أو سياسية، باستثناء قانون الاجتماعات العامة الذي صدر بعد خروج نحو 1200 تظاهرة مؤيدة للانتفاضة أو مناوئة للاجتياح الأميركي للعراق. وأن كثيراً منها لم تكن قوانين جديدة بل تعديلاً على بند هنا ونص هناك في قانون ما. وأن بعضها جاء للتماشي مع اتفاقيات دولية أبرمتها الدولة.. وبعضها الآخر شديد الأهمية للمجتمع مثل: قانون حماية الأحداث، وقانون منع الاحتكار.

يزكي رؤية أبو الراغب أن نقد تلك القوانين اقتصر على كونها مؤقتة،وعلى أن عددها كبير.غير أن قانون الاجتماعات العامة مثلاً الذي أريد به التعامل مع ظرف آني آنذاك، انسحب سلبياً في ما بعد على حرية حركة الأحزاب وحتى بعض مؤسسات الدراسات.وكاد الأمر يصل الى تطبيق قانون الصوت الواحد على انتخابات النقابات قبل أن يتم التراجع عنه في حكومته الثانية. أما حل البرلمان فقد كانت سابقة هي الأولى من نوعها في مرحلة التحول الديمقراطي، وتمت للأسف على يد من بدأ حياته العامة برلمانياً.

إقليمياً شهدت المنطقة في ظل حكومات أبو الراغب الفصول الأخيرة للانتفاضة الثانية وصعود اليمين الاسرائيلي الجديد (كاديما)، وتوقف المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، والاجتياح الأميركي الكبير للعراق واحتلاله، وتعرض الأردن لتداعيات الحرب مثل: تدفق العراقيين الى البلاد، وظهور شبكات إرهابية (دون ربط بينهما).وفي رأي أبو الراغب أن الأردن أحسن التصرف مع هذه التطورات الهائلة بأقل الأضرار، وشخصياً كان أبو الراغب قابل الرئيس السابق صدام "تحصلنا على اتفاق نفطي وفر على الدولة الملايين". وينكر بملء الفم وباستهزاء ومرارة شديدين،أن يكون طرفاً في عملية استيراد خاص للنفط، أو أن يكون دخل جيبه قرش "نفطي" واحد مما "لا ينسجم مع سجلي وأخلاقياتي".

ينفي أبو حسن أن يكون أقيل بالمعنى الحرفي للكلمة "استقلت قبل استقالتي الفعلية بشهرين، وحظيت بالتكليف السامي قبل التكليف الفعلي بشهرين". ويسخر من أن يكون استخدامه لطائرة هيلوكبتر من أسباب مغادرته موقعه "كثيراً ما استخدمت المروحيات في تنقلاتي. وقت رئيس الوزاء ضيق وبرنامجه مثقل. مما كان يضطرني لاستثمار الوقت وعدم هدره في تنقلات تستغرق وقتاً طويلاً وأحياناً سحابة نهار بأكمله".

يمارس حياته هذه الأيام كمتقاعد نشيط،صافي الذهن يواظب على الدوام في مكتبه الشخصي يستقبل زواره ويتصل بأصدقائه، ويراقب الأحداث المحلية والخارجية عن كثب.يرى الوضع الإقليمي سيئاً في فلسطين والعراق ولبنان.والوضع الاقتصادي العالمي يعاني استعصاء مع ارتفاع أسعار النفط وتسونامي الأسعار. يتفاءل نسبياً بالحكومة الحالية ويرى أنها "حكومة صديقة" وتسعى لفتح الجسور، وتتحسس المعاناة العامة، ويتوقع منها إجراءات محددة لمواجهة الغلاء، وبخاصة بما يتعلق بالمواد الأساسية.

يلح في هذا المجال على الشفافية والتجانس في التصريحات الحكومية وقبل ذلك في السياسات الحكومية، حتى لا يؤدي أي تضارب وقد حدث بعضه،الى تشكك الناس وسريان الشائعات. يتفاءل باللقاءات التي تجريها الحكومة مع بعض القطاعات ومنها رؤساء حكومات سابقين، والأفضل من ذلك تشكيل مجلس اقتصادي استشاري دائم يتم الإصغاء له والاستئناس الفعلي به. يرى في استقرار سعر صرف الدينار إحدى ضمانات الاستقرار.

ويشدد على أن انشغاله بالشأن العام قديم يعود الى سنوات اليفاعة، وقد تأثر مثل سواه بحقبة المد القومي، كان قريباً في شبابه (الأول) من عروبيين وناصريين وليس من البعثيين كما يقول، ودون أن ينخرط في أحزاب: "أبي كان نقيب سائقين، وأخي الأكبر موسى نائب ووزير.لم تكن السياسة بعيدة أبداً عن البيت العائلي".

ينفق وقتاً أقل على المناسبات الاجتماعية، وكان أثار زوبعة صغيرة من حوله حين دعا الى تخفف المسؤولين السابقين عن تصدر جاهات.أراد أن يكون أقل تقليدية دون الانقطاع عن المجتمع والواجبات الإنسانية، مع ذلك قوبلت دعوته المتواضعة بتحفظ.

التغيير الاجتماعي صعب وقلة قليلة من النخبة تتطلع أو تسعى اليه. مشكلاتنا ليست سياسية فقط،هذا ما لم يقله أبو الراغب الذي كثيراً ما يكتفي بتلميحات تغمرها ابتسامات ودّية هي من سمات من يستخدمون في سجالاتهم قفازات من حرير.

أردني

بورتريه

هاني الملقي:
قصة مدينتين في رؤى المهندس السياسي

خالد أبو الخير

مهندس ضل الطريق إلى السياسة، غير أنه اكتشف بعد رحلة حياة أن الندم لا يعتريه، حين صار سياسياً يستحيل عليه أن يكون شيئاً آخر.

خصلتان ترسمان ملامحه: حساسيته الشديدة، وتأثره بالناس، وأمانته لمهنيته على حساب أية علائق أخرى.

خصومه ومنتقدوه يرونه «يستحق أقل مما حاز من مناصب حكومية»، ويتهمونه بالافتقاد لمهارات أساسية لرجل دولة»، فيما يرى مقربون منه، أن «حسّاده ومتصيدوه الكثر، أسهموا في عرقلة تقدمه». ويصفونه بأنه «ذكي، وحافظ درسه، وقدير في إدارة الاجتماعات».

..على الرحلة الأخيرة إلى نيويورك على متن مركب يشق عباب الأطلسي، يذكر الولد الذي يخطو إلى الصبا، والده رئيس وزراء الأردن الأسبق، وذا المنهج الفكري الديمقراطي، فوزي الملقي، الذي اصطحب العائلة في رحلة علاج من مرض لم يلبث أن سرقه منها. «كان يعرف أن نهايته دنت، وأبقى السر في نفسه، مبدياً حرصه على أن تكون تلك الرحلة واحدة من أوقات العائلة السعيدة، رغم الألم الذي يعتصر شغاف قلبه»، يعقّب هاني الملقي بتأثر، ويردف «أثر بي الموقف كثيراً، منه تعلّمت الإيثار والتضحية من أجل الآخرين والأهداف النبيلة».

ولد هاني الملقي العام 1951 وأمضى طفولته ما بين عمان، ورام اللّه، لكن وفاة الوالد العام 1961 عن «48» عاماً، دفع العائلة للرحيل الى مصر، حيث عمل الوالد سفيراً للمملكة وعاش مع المصريين ظروف حرب 1956. وهناك التحق هاني بمدرسة الزمالك التجريبية.

لم تلبث العائلة أن انتقلت إلى الإسكندرية، حيث شواطئ المتوسط والمكتبة التي ذاع صيتها، وكلية فيكتوريا التي حذا هاني بالدراسة فيها حذو الملك الراحل الحسين، وثلة من الأردنيين أبرزهم: الأمير الراحل زيد بن شاكر، وزيد الرفاعي، وحازم نسيبه، وآخرون.

إبان دراسته في «فيكتوريا» اجتاحته هزيمة 1967، بعد أن تبخرت أمنيات النصر التي كانت موضع حوارات دارت بين هاني ووالدته، أعدا خلالها لرحلة العودة عبر سيناء وغزة وحيفا، ويافا، والضفة الغربية وصولاً الى عمان «التي تظل في القلب»، قبل أن ينكشف الحلم عن هزيمة جثمت كهم ثقيل على الأفئدة والشوارع والبلاجات الخالية من المتنزهين.

هزيمة 67 كانت بدايات وعيه السياسي، وتعلم منها الدرس الأهم وهو: «أن السياسة لا تحكم بالنتائج وإنما تحكم غالباً في نظرة المجتمع لها، هي ليست حقائق، لكنها تعتمد على كيفية تلقي المتلقين لها، والصح والخطأ في السياسة ليسا مطلقين، فاذا رأى المتلقي الخطأ صحاً فهو صح».

عاش في مصر مرحلة وفاة جمال عبد الناصر، وعام الحسم 1971، وحرب 1973 التي «حطمت فيها القوات المصرية الباسلة خط بارليف وجعلتنا نعيش فرحة الانتصار». في السنة التي تلت حصل على البكالوريوس في هندسة الإنتاج من جامعة القاهرة بإمتياز.

عاد العام 1974 الى الوطن، وبعد فترة عمل قصيرة في وزارة الأشغال العامة انتقل إلى الجمعية العلمية الملكية مهندساً في برنامج الطاقة الشمسية.

بعد عام ونصف العام سافر الى الولايات المتحدة في بعثة عن طريق جامعة اليرموك، وحصل على الماجستير والدكتوراه في زمن قياسي، وكانت أطروحته عن مولدات الطاقة الشمسية.

في أميركا تعرف إلى زميلة له، وحين أنهى دراسته اقترن بها، وعادا معاً الى الأردن لينشئا عائلة تضم ثلاثة أبناء أكبرهم فوزي.

ما بين أعوام 1981 - 1987 أنشأ قسم الطاقة الشمسية في الجمعية العلمية الذي صار دائرة الطاقة المتجددة.

وفي الجمعية تعرف إلى الأمير الحسن، رئيس مجلس أمناء الجمعية. وعد هاني منذ ذلك الحين من المقربين لمكتب ولي العهد آنذاك.في العام 1989 تولى رئاسة الجمعية بطلب من الأمير الحسن، وجمع الى جانبها الأمانة العامة للمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا.

لعب الملقي دوراً مهماً، ومسانداً في مفاوضات السلام مع إسرائيل، فكان يسافر إلى واشنطن ويحلل التقارير التي يعدها الوفد المفاوض لعرضها على الملك الحسين. ثم كلفه الملك الراحل بأن يرأس الوفد الأردني في مفاوضات الاتفاقيات التفصيلية بين الأردن واسرائيل التي شملت 14 اتفاقية. لا ينسى الملقى الإشادة بالدور الذي لعبه عضو الوفد،رئيس الديوان الملكي حالياً، باسم عوض اللّه في التوصل لتلك الاتفاقيات «لأن الفضل يجب أن ينسب إلى أهله» بحسب ما يقول.

العام 1997 عيّن وزيراً للصناعة والتجارة والتموين، في حكومة عبد السلام المجالي، وعمل على التحول إلى اقتصاد السوق وإلغاء وزارة التموين، والحاقها بالصناعة والتجارة، ووقف بحزم ضد دعوات تصفية المؤسسة الاستهلاكية المدنية التي يعتبرها الضابط الحقيقي للأسعار.

عند تشكيل حكومة فايز الطراونة 1998 عهد اليه تولي وزارة المياه والري، وزاد الطراونة عليها بأن اسند اليه حقيبة الطاقة قبل حلف اليمين بساعات.

حال مرض والدته دون إكمال مشواره في المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا فاستقال وسافر معها الى الولايات المتحدة، وبقي اربعة شهور الى جانبها طيلة فترة تلقيها للعلاج حتى استجاب اللّه لدعواتهما بشفائها.

عين فور عودته سفيرا في القاهرة ومندوبا دائما للاردن في الجامعة العربية.ويروي مقرب منه أنه رفض عرض سفير في بروكسل وآخر في جنيف، مفضلاً القاهرة التي يحرص الملك عبد اللّه الثاني على زيارتها كما هو الحال بالنسبة لعواصم: لندن، واشنطن، والرياض، كي يكون قادراً على خدمة بلده أكثر.

صار وزيرا للخارجية في حكومة فيصل الفايز حيث انهى خدمات 14 سفيرا، فيما اطلق عليه «مجزرة السفراء» لأنهم، وفق رأيه «لا يعملون ولا يخدمون الاردن، و»الخارجية» من وجهة نظره مثلها مثل القوات المسلحة تحارب من أجل تحقيق اهداف الأردن إنما بالطرق الدبلوماسية». فيما تجادل شخصية سياسية «بأن بعض هؤلاء السفراء كانوا جيدين وأن الملقي تسرع بإنهاء خدماتهم».

في مؤتمر قمة الجزائر تفجرت قصة «المبادرة الأردنية» التي تناقلتها وسائل الإعلام، يشرح الملقي قائلاً: «لم تكن هناك مبادرة ولا ما يحزنون، لقد ضخم الموضوع، لأسباب عديدة، منها أن هناك من كان يترصدني، ولم أكن أرغب بالرد، لكن رئيس الوزراء طلب مني أن أرد».

فيما يقول مناؤوه أن «الملقي كتب مبادرة بخط يده وحملها الى قمة الجزائر وفي ذهنه أن المبادرة ستسرع بترؤسه حكومة مقبلة». غير أن الملقي يتمسك بنفي ذلك، مؤكداً أن ما كتبه بخط يده تأكيد على مبادرة بيروت للسلام، وقد اعتمد في قمة الرياض حرفياً، وبأنه جندي حيثما أراده جلالة الملك يكون».

تلقف خصومه تلك القضية وبدأوا ترددها «أصعب ما في القصة عندما بدأت بعض الأقلام في صحافتنا تكتب ضدي بايعازات لا أعرف من أين أتت، وكان الهدف أن أرحل، وأنا أقول لهم إنه إذا لم يستمر هاني الملقي، فإن أمثال هاني الملقي الذين يحبون الأردن سيستمرون».

ويعز عليه أن رئيس تحرير «الأهرام» إبراهيم نافع كتب حينها: ليت لدينا وزير خارجية مثل: الملقي. كما عقد الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى مؤتمراً صحفياً شرح به ملابسات الموضوع ودافع عن الملقي، في حين أن الهجوم كان مستمراً عليه في بلده.

بعد خروجه من الحكومة عين في مجلس الأعيان السابق، وحين صدرت تشكيلة «الأعيان» الحالية لم يكن الملقي ضمنها. وتسرد الشخصية السياسية «أنها المرة الأولى التي يعود فيها سفيراً الى العاصمة نفسها لفترتين متتاليتين تخللهما انقطاع قصير».

فكر حين خلا لفترة من المسؤوليات الحكومية أن يعود لدراسة الهندسة، لكنه سرعان ما اكتشف أن التغيرات التي طرأت عليها، وربما عليه، جعلت المسافة بينهما إلى امتداد. فالسياسي في النهاية استحوذ على جوارحه. ولا يرى نفسه إلا سياسياً في الأردن، وباسم الأردن. فقد رفض عروض عمل كـ«مستشار» في دول أخرى.

الآن و«أبو فوزي» يشد الرجال الى قاهرة المعز سفيراً لمرة ثانية، لا يعتريه ندم على ما فات، ويعلو الإشراق وجهه حين يتذكر أنه سيطالع بناظريه الأهرامات تعانق في المدى البعيد جبال عمان.

اقليمي

عبد السلام حسن

رسالة أولمرت الى الأسد وسياسة اللعب على المسارات

انسحاب من الجولان.. أم كذب سياسي؟

القدس - في الوقت الذي يتصاعد فيه الجدل بين واشنطن وتل أبيب حول ما يمكن أن يكشف وما يجب أن يبقى طي الكتمان، في قضية الغارة الإسرائيلية على منشأة دير الزور، جاءت رسالة رئيس الحكومة الإسرائيلية أيهود أولمرت للرئيس السوري بخصوص الجولان، لتخطف الأضواء عن المسار الفلسطيني المتعثر أصلاً.

أولمرت أبدى في رسالته السرية التي نقلها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، استعداده "للانسحاب الكامل من مرتفعات الجولان مقابل تحقيق السلام مع سورية". وبالمقابل تعمّد السوريون كشف الرسالة، في محاولة "لفرض رؤيتهم في جعل التفاوض علنيا". هكذا فهم المسؤولون الإسرائيليون.

المحلل السياسي، هاني المصري، مدير مركز بدائل في رام اللّه، رأى أن الحديث الإسرائيلي المفاجئ عن الجولان، يخلو من الجدية، ويندرج في اطار المناورات والضغوطات واللعب على المسارات، لدفع الجانب والرئيس الفلسطيني للقبول بما يعرض عليه على طاولة المفاوضات.

وكان الرئيس محمود عباس، أكد يوم الأحد من القاهرة التي وصلها قادماً من واشنطن: "إننا مع أي حوار أو أي اتفاق يصل إليه الأخوة السوريون ولا نعتبره إطلاقاً على حساب المصلحة الفلسطينية أو المسار الفلسطيني الإسرائيلي، وعليه، فإن كل ما تقوم به تركيا حالياً أو غيرها بالنسبة للمسار السوري إنما هو محل تأييد من جانبنا وليس لدينا أي تحفظ عليه".

إلى ذلك شكك المصري في قدرة أولمرت على اتخاذ قرار حاسم بالانسحاب من الجولان. وقال:" حتى لو جرت مفاوضات في ظل هذه الحكومة، فإن الانسحاب لن يتحقق ونحن نرى انها لا تستطيع إزالة حواجز او بؤر استيطانية هي في العرف الإسرائيلي غير قانونية.

وقال: لهذا فهو يفضل المسار الفلسطيني الذي يتيح له تحقيق إنجاز لنفسه، والوصول الى اتفاق دون دفع ثمن لذلك في القضايا المركزية. اتفاق غامض يسمح باستمرار المفاوضات ويوحي بتحقيق إنجاز ما.

وحول الأسباب التي دفعت دمشق لكشف رسالة أولمرت، رأى المصري أن السوريين سعوا الى قطع الطريق أمام أوسلو 2، كما أرادوا التأكيد على أنهم طرف في عملية السلام بما يساعدهم على اختراق الحصار المفروض عليهم.

ويواجه المسار التفاوضي الفلسطيني - الإسرائيلي عقبات كبيرة تتمثل باستمرار الاستيطان، والفهم الإسرائيلي للتسوية الممكنة، وحدود الدولة الفلسطينية وطبيعتها، ونوع الاتفاق المنشود، وهو ما جعل الرئيس عباس يعبر عن خشيته من استحاله الوصول الى اتفاق سلام قبل نهاية العام 2008.

النائب العربي في الكنيست الإسرائيلي، محمد بركة، رأى أن الدخول في مفاوضات جدية مع سورية مرهون بضوء أخضر أميركي، وهو ما لم يحصل حتى الآن.

وأضاف: هم يريدون من سورية أن تقوم بدور أميركي في لبنان والعراق، وأن تحكم علاقاتها بإيران وفق أجندتهم، وهذا ما هو غير ممكن حسبما نعرف ونقرأ في الموقف السوري الرسمي".

وأوضح قائلاً: ثمن السلام مع سورية غير قابل للتفاوض وكل الأطياف في إسرائيل تدرك أن السلام مع سورية ثمنه الانسحاب من الجولان. لكن إسرائيل وأميركا تريدان أن يقبضا من سورية ثمناً لأرضها، وهو لعب دور في لبنان، والعراق، والمنطقة.

ويتحدث أولمرت عن مفاوضات من نقطة الصفر. أما دمشق، فتصر على أن استئناف المفاوضات مع إسرائيل يجب أن يكون من النقطة التي انتهت إليها في السابق، وعلى أساس ما يطلق عليها "وديعة رابين" التي تعهد فيها للأميركيين بالانسحاب الكامل من مرتفعات الجولان. وهو ما تنكره إسرائيل.

كما لفت بركة الى الوضع الداخلي في إسرائيل وعجز أولمرت عن الابقاء على ائتلافه الحكومي، إذا ما قرر الذهاب في طريق السلام مع سورية. فهناك بعض المركبات في حكومته وبعض الشخصيات في حزبه " كاديما" ستضع العصي في العجلات. "الرجل غير جدي وغير قادر فيما لو كان جدياً".

> **الدخول في مفاوضات مع سورية مرهون بضوء أخضر أميركي**

عضو الكنيست الإسرائيلي، عن حزب العمل أفرايم سنيه، استبعد توصل إسرائيل إلى اتفاق سلام مع سورية. وقال : "أشك، إلى حد كبير، في احتمالات التوصل إلى اتفاق سلام بين إسرائيل وسورية، فالفجوة في مواقف الجانبين كبيرة جداً لا يمكن تضييقها".

اما زئيف ألكين من "كاديما" فاعتبر: أن أولمرت يستخف بالجمهور الإسرائيلي وبالمجتمع الدولي من خلال إطلاق بالونات اختبار، وإطلاق تعهدات ليس لها غطاء. وسيتضح قريباً أن خطوة رئيس الوزراء لا تحظى بتأييد في الكنيست، ولا داخل حزبه".

أما عضو الكنيست عن حزب الليكود، يوفال شتاينتس، فقد رأى في استعداد أولمرت للانسحاب من هضبة الجولان تعبيراً عن عبثية سياسية وأمنية غير مسبوقة. "لن تتمكن إسرائيل بدون الجولان أن تدافع عن وجودها والحفاظ على بحيرة طبريا ومصادر المياه".

وقال عضو الكنيست من حزب "المفدال" إيفي إيتام إن أولمرت يتنازل عن أمن إسرائيل. وفي محاولة يائسة لعرض إنجاز سياسي للناخبين هو على استعداد للتنازل عن مكتسبات أمنية ووطنية.

بالمقابل دعا عضو الكنيست يوسي بيلين رئيس حكومته الى اغتنام الفرصة السانحة حالياً، وإجراء مفاوضات مكثفة وسريعة مع سورية. وقال إن تحقيق السلام مع دمشق سيؤدي الى تغير دراماتيكي في علاقتها مع الجهات المتطرفة في المنطقة".

وقد عقب مكتب أولمرت على تسريب فحوى رسالته الى الأسد بالقول: "نحن نعرف ماذا يريد السوريون منا، وهم يعرفون ماذا نريد منهم.

وكان رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، قام السبت بزيارة الى دمشق في إطار وساطة يقوم بها بين السوريين والإسرائيليين.

ولفت أردوغان قبيل إقلاع طائرته من مطار أنقرة الى احتمال تحقق لقاء قريب بين قيادات كل من سورية وإسرائيل. وأضاف أن العادة المتبعة تكون بإجراء مباحثات بين المسؤولين، وتتمخض عن لقاء الزعماء في حالة حصول تقدم ملحوظ.

وبدورها رجحت صحيفة " معاريف" الإسرائيلية الأحد الماضي أن يقبل أولمرت بلقاء الرئيس السوري في حال نجح الوسيط التركي في اقناع الأسد بهذه الخطوة.

ويرى المحلل السياسي، أستاذ العلوم السياسية، علي الجرباوي، أن أولمرت بحاجة لأي إنجاز على صعيد التسوية السياسية، يمكن أن يساعده في حال إجراء انتخابات مبكرة في إسرائيل لا سيما ان ائتلافه يواجه مصاعب عديدة، وبخاصة مع منافسه الأبرز زعيم حزب العمل وزير الأمن أيهود باراك.

واعتبر الجرباوي، أن تمرير تسوية مع سورية داخل المجتمع الإسرائيلي أسهل من التسوية على المسار الفلسطيني وما يتطلبه ذلك من انسحاب من الضفة الغربية. إذا كانت المفاضلة بين الضفة والجولان، فالإسرائيليون قد يقبلون بتسوية في الجولان يتم من خلالها معالجة موضوع الأمن، والمياه.

ورأى الجرباوي في التناقض الحاصل بين الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة على سورية وبين وجود اتصالات سرية بين دمشق وتل أبيب منذ نحو عام، بأن ذلك نوع من تقاسم الأدوار بحيث تضيق واشنطن على دمشق، وبالمقابل تفتح إسرائيل أمامها ثغرة للتسوية من أجل التمسك بها، في مسعى لإخراج سورية مما يسمى " محور الشر" وتعزيز الدور الإسرائيلي في المنطقة.

القاهرة تنشط مجددا وبوادر قبول اسرائيلي بالتهدئة

القدس-- بعد ان كان الاجتياح الشامل هو الخيار الوحيد الذي تهدد به اسرائيل لاسكات الصواريخ المنطلقة من قطاع غزة، بدأت تلوح في الافق، بوادر وملامح اتفاق فلسطيني- اسرائيلي، برعاية مصرية ودعم اميركي، على تهدئة متبادلة ومتزامنة، وشاملة في مرحلة لاحقة، بخلاف ما كان عليه الامر في مرات سابقة.

هذه البوادر مهدت لها وقائع ومتغيرات على الارض تمثلت في الاجتياحات الاسرائيلية الدموية والحصار الخانق المفروض على قطاع غزة وتسبب في ازمة انسانية غير مسبوقة، الى جانب سلسلة عمليات نوعية شنتها فصائل المقاومة وابرزها الهجوم على "ناحل عوز" و"كرم ابو سالم" ومعبر "ايرز" اضافة الى عمليات اطلاق الصواريخ والقذائف باتجاه المستعمرات والمواقع الاسرائيلية.

وتلعب القاهرة مرة اخرى الدور الرئيس في تحقيق التهدئة مع الفارق هذه المرة انها هي "صاحبة المبادرة"، وليس حماس، وهو ما حرص رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل على تاكيده في مؤتمره الصحافي في الدوحة وفي حديثه لقناة الجزيرة القطرية.

ويسعى مشعل من وراء ذلك الى القاء الكرة في الملعبين المصري والاسرائيلي، حتى لا يكون الاستحقاق - من طرف واحد هو حماس والفصائل الفلسطينية. ولهذا طلبت حماس التزاما رسميا من جانب اسرائيل وبضمانة مصرية. كما حرصت ان تحصل على التزام مصري بفتح معبر رفح اذا رفضت اسرائيل شروط التهدئة، وفقا لتاكيد قيادات في الحركة.

> **باراك يميل الى اقرار التهدئة مع ضمانات مصرية**

وقد وصل ممثلون عن الفصائل - باستثناء حركة فتح- من اجل التباحث مع مدير المخابرات المصرية الوزير عمر سليمان حول شكل التهدئة وشروطها، فيما تنتظر تل ابيب ما ستخرج به الفصائل من اجل اعلان موقفها النهائي والرسمي.

وتتضمن التهدئة المطروحة فتح المعابر ورفع الحصار عن قطاع غزة والمفروض بشكل كامل منذ حزيران 2007، مقابل توقف الفصائل في القطاع عن اطلاق الصواريخ باتجاه المستعمرات الاسرائيلية، لكنها لا تشمل صفقة تحرير الجندي الاسرائيلي الاسير في غزة.

وفي تعليقه على الطريقة التي اديرت بها مباحثات التهدئة، قال تسفي برئيل في مقال له في صحيفة " هارتس" في 27 نيسان ان حماس حبست مصر واسرائيل في بوتقة واحدة. فرفض اسرائيل لاقتراح التهدئة من شانه ان يضع مصر في وضع حرج. فإذا لم تسمح القاهرة بفتح معبر رفح فانها قد تقف امام اقتحام عنيف للمعبر كما حصل في كانون الثاني الماضي ، واذا سمحت للفلسطينيين بعبور حر في رفح فقد تخلق ازمة في علاقاتها مع اسرائيل".

اما اسرائيل فان حاجتها للتهدئة ورغبتها في الاحتفال بالذكرى الستين لقيامها، في اجواء هادئة، تفوق هذه المرة حاجة الفلسطينيين بشكل عام وحركة حماس بشكل خاص رغم ما يعنيه ذلك من تثبيت لمكانتها كطرف قوي في المعادلة استطاع ان يرفع الحصار دون ان يقدم تنازلات في القضايا السياسية.

يذكر ان اسرائيل كانت على الدوام تبرر رفضها لوقف هجماتها على القطاع بان اية تهدئة ستساعد حماس في تعزيز قوتها والاستعداد لجولة الصراع القادمة".

فقد نقلت صحيفة "جيروزالم بوست" في عددها الصادر الاثنين الماضي عن مسؤولين في وزارة الدفاع الإسرائيلية قولهم إن الولايات المتحدة ومصر تمارسان ضغوطا على إسرائيل لحملها على التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في قطاع غزة قبل الزيارة التي يعتزم الرئيس بوش القيام بها إلى إسرائيل منتصف الشهر المقبل.

ونقلت صحيفة " معاريف" عن مصدر عسكري اسرائيلي كبير القول: واضح اننا امام معضلة. عمر سليمان بذل وباسناد اسرائيلي بذل جهودا كبيرة لبلورة اتفاق التهدئة واذا ما افشلنا هذه الجهود فاننا سنمس بمصر وبعملية الوساطة في تحرير شاليت.

ولمحت مصادر اسرائيلية الى استعداد الحكومة الاسرائيلية لقبول التهدئة بشرط ان تقبل كافة الفصائل الفلسطينية وعلى راسها الجهاد الاسلامي بهذه التهدئة وبالتالي توقف الصواريخ من القطاع.

كما اعلنت جهات امنية اسرائيلية ان وزير الامن الاسرائيلي ايهود باراك يميل الى اقرار اتفاق التهدئة بشرط ان تسبق الخطوة ضمانة مصرية بتنفيذ الشروط، ودفع عملية تحرير الجندي الاسير جلعاد شاليت.

واذا ما تكللت الجهود المصرية في تحقيق تهدئة فان حركة حماس تكون استعادت زمام الامور بيدها ونجحت في اختراق الطوق المفروض عليها من خلال الحصار. اما التوغلات وعمليات القتل هنا وهناك فهدفها ان تكون اسرائيل من يطلق الطلقة الاخيرة قبل التهدئة.

دولي

المحافظون في إيران.. فوز متجدد ولكن!

محجوب الزويري

أكد المحافظون فوزهم في الجولة الأولى من الانتخابات البرلمانية الإيرانية بفوزهم بأغلبية المقاعد في الجولة الثانية. هذه الجولة من الانتخابات حسمت مصير 82 مقعداً من المقاعد الـ 290 لمجلس الشورى. لقد نجح المحافظون بجبهتيهما المؤيدون للرئيس أحمدي نجاد وكذلك الجبهة المحافظة الموسعة،في السيطرة على أكثر من 230 مقعداً في البرلمان الإيراني، فيما شغرت المقاعد الباقية من قبل المستقلين والإصلاحيين وممثلي الأقليات الدينية والعرقية. الفوز المتوقع للمحافظين ينظر له بعين الأهمية بالنظر إلى جملة من التطورات:

أولاً: رغم المحاولات التي بدت لإظهار وحدة المحافظين خلال الاستعداد للعملية الانتخابية، إلا أن هناك تبايناً حول طرق ووسائل مواجهة جملة التحديات التي تواجه إيران. إن المعالجة السياسية والاقتصادية التي حاول التيار المحافظ من مدرسة الرئيس من خلالها مواجهة الضغوط الدولية، قد أثبتت عدم نجاحها، فارتفاع نسبة التضخم إلى حوالي 18.3بالمئة، وكذلك الحديث عن تراجع نسبة الاستثمارات الأجنبية في حقلي البترول والغاز، والتراجع في برنامج الخصخصة وعدم الانسجام مع ما دعت إليه وثيقة مجلس صيانة الدستور حول إيران خلال السنوات العشرين المقبلة التي ركزت على تهيئة الظروف السياسية لمزيد من الاستثمارات الأجنبية، وخلق أجواء من الثقة مع دول العالم.. كل ذلك يرتبط بالأداء السياسي للحكومة المحافظة والتي يمثلها الرئيس أحمدي نجاد.

يضاف إلى ذلك زيادة التوتر بين جناحي المحافظين،وذلك من خلال ارتفاع وتيرة الاختلاف بين السلطة التشريعية التي يمثلها البرلمان، وبين السلطة التنفيذية التي يمثلها الرئيس. فخلال السنوات الثلاث الماضية لم يكن التصويت للوزراء أو مناقشة مشاريع الموازنة تمر دون انتقادات شديدة لأداء السلطة التنفيذية وسياستها الاقتصادية. في هذا السياق يجب التذكير أنه لم يتم التعرض إلى أداء الحكومة في الجانب السياسي والاجتماعي، باعتبار أن الموضوع الاقتصادي هو الأولوية للتيار المحافظ بشقيه: المحافظون التقليديون والمحافظون الجدد.

تفوق التيار المحافظ يمكن فهمه في اطار القدرات التي يمتلكها

ثانياً: تفوق التيار المحافظ يمكن فهمه في إطار القدرات التي يمتلكها التيار، فالدعم التقليدي من طرف قائد الثورة ومن مؤسسات مثل مجلس صيانة الدستور والحرس الثوري والمؤسسات الإعلامية وعلى رأسها الإذاعة والتلفزيون. هذا التفوق ربما لا يعكس رغبة شعبية في العودة إلى المناخ المحافظ، بقدر ما يمثل نوعاً من القناعة لدى قاعدة واسعة من الناخبين بأن المحافظين ربما يكونون الأقدر على تحسين أوضاعهم الاقتصادية وذلك لامتلاكهم مقاليد الأمور في القطاع الاقتصادي، كما يسيطرون على آلية صنع القرار. بعبارة أخرى، فإن نجاح المحافظين ربما يكون اختباراً متجدداً هم بحاجة للنجاح فيه، إذا ما أرادوا الفوز بمنصب رئيس الجمهورية في العام 2009.

من المهم الإشارة هنا الى أن المحافظين بفوزهم هذا في الانتخابات البرلمانية، فإنهم بذلك يسيطرون على المؤسسة التشريعية لثماني سنوات متتالية، كما أنهم سوف يسيطرون على السلطة التنفيذية لأربع سنوات، وهم بذلك يمتلكون الفترة الكافية لتقييم أدائهم قبل التصويت لهم في الانتخابات البرلمانية التاسعة في العام 2012.

ثالثاً: إن الفهم الإيراني الرسمي لنتائج الانتخابات سيعتبر النتائج تصويتاً على شرعية النظام من جانب، كما أنه يعبر عن الديناميكية السياسية للنظام من جانب آخر، وهذا بالنسبة لأركان النظام يشكل، في حد ذاته، دعماً ورصيداً داخلياً للنظام في مواجهة التحديات الخارجية.

رابعاً: من المبكر تقييم كيف سيتعامل المجلس الجديد مع الرئيس أحمدي نجاد خلال الفترة المتبقية من رئاسته، لكن يمكن القول إن هناك زيادة في الجبهة المنتقدة لسياسات الرئيس،وهذه الزيادة نوعية أكثر منها عددية، فقدوم على لاريجاني وقالبباف، ومحسن رضائي إضافة إلى النائب السابق أحمد توكلي سيجعل الرئيس في موضع صعب فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي وكذلك الملفات الأخرى مثل: الموازنة، والملف النووي. المجلس الجديد يبدو أنه سيكرر ما آل إليه مصير الرئيس خاتمي حين فاز المحافظون في الانتخابات البرلمانية عام 2004، حيث أمضى عاماً كانت فيه العلاقة مشوبة بالنقد وبلا انجاز حقيقي لحكومته، وهو الأمر الذي ساعد المحافظين على التوجه إلى توحيد جهودهم للفوز بالانتخابات الرئاسية 2005، وهو ما حصل حين فاز الرئيس محمود أحمدي نجاد.

لا شك أن الفوز الخامس للمحافظين خلال أقل من عقد يعكس القدرات التي يمتلكها هذا التيار. لكن يبقى السؤال عمّا إذا كان بإمكان المحافظين الاستمرار في مسلسل النجاحات معتمدين على الآليات والقدرات المساندة نفسها التي جعلتهم يسيطرون على المشهد السياسي الإيراني؟.

صلاح حزيّن

الصين والدلاي لاما.. أحكام مشددة تسبق الحوار

لم تكن قد مضت سوى عدة أيام على استعداد بكين للتفاوض مع ممثلين عن الدلاي لاما حول وضع الأقلية التبتية في الصين، حين صدرت أحكام اعتبرت قاسية على عدد من الأشخاص الذين اتهموا بالتسبب في أضرار لحقت بممتلكات الدولة وممتلكات خاصة، في أثناء ما عرف بانتفاضة لاسا التي شهدتها عاصمة إقليم التيبت في شهر آذار الماضي.

الأحكام، التي راوحت بين ثلاث وعشر سنوات لبعض المتظاهرين، تضمنت أيضا حكما مدى الحياة على أحد المشاركين في تلك الأحداث، «لقيادته مجموعة من المتظاهرين الذين أحرقوا سيارات وحطموا مراكز للشرطة وهاجموا رجال الإطفاء الذين جاؤوا ليخمدوا النيران المشتعلة.»

وقد اعتبرت الأحكام جزءا من الحرب الإعلامية والسياسية الدائرة بين النظام الصيني الذي يتوق إلى أن يرى دورة الألعاب الأوليمبية وقد عقدت بنجاح (فلا خلاف على عقدها من حيث المبدأ) في عدد من المدن الصينية في شهر آب المقبل، وبين الأقلية التيبتية التي قامت بكثير من أشكال الاحتجاج ضد الصين التي يتهمها هؤلاء بتغييب هويتهم القومية، وبتطبيق نظام قمعي صارم ضدهم.

في خضم هذه المعركة يقف الدلاي لاما، زعيم التيبت المنفي منذ العام 1959، الذي يعتبره سكان التيبت زعيما روحيا وسياسيا لهم، فيما تعتبره بكين محرضا على أعمال العنف وداعية لانفصال التيبت عن الصين.

وكان الدلاي لاما الذي فاوض الزعيم الصيني الراحل ما تسي تونغ سنوات قبل أن يغادر التيبت هاربا إلى الهند حيث يقيم، قد أعلن أنه لا يدعو إلى الانفصال عن الصين، وأن كل ما يطالب به هو «الاستقلال الثقافي»، بمعنى الحصول على حقوق ثقافية للأقلية التبيتية. وقد حققت اللهجة المهادنة للدلاي لاما ومطالبه المتواضعة تأييدا له في كثير من عواصم الغرب والعالم.

لكن العنصر الأكثر أهمية، ربما، هو الألعاب الأوليمبية التي تنوي الصين استضافتها، والتي فعلت الكثير من أجل إنجاحها. فمن الواضح أن الأقلية التيبتية، وكثير من مناصريها في أنحاء العالم، قد وجدوا فرصة في الحصول من الصين على تنازلات سياسية تستفيد منهاالتيبت أساسا، قبل أن تعقد الدورة الأوليمبية. فيما تخشى الصين من حدوث ما يعكر صفو الألعاب الأوليمبية خلال فترة انعقادها، من خلال حدوث أعمال شغب شبيهة بتلك التي حدثت في مدينة لاسا في الشهر الماضي.

على هذا الخيط المشدود يسير الطرفان، فالدلاي لاما كثف من تصريحاته ذات الطبيعة المعتدلة لأنه يعرف أن المطالب المتشددة لن تجد لها آذانا صاغية في الصين التي تعتبر قضية التيبت قضية قومية لا تنازل جوهريا فيها.

أما الصين فيهمها أن تبدو مرنة تجاه الأقليات القومية التي تعيش في الصين، ومنها التيبتية، خاصة وأن عددا من الأحداث المنذرة قد وقعت خلال عملية نقل الشعلة الأوليمبية من اليونان إلى الصين، حيث قامت احتجاجات في عدد من المدن التي مر موكب الشعلة في شوارعها. أما الأمر الثاني، فهو تهديد عدد من دول أوروبا بالتغيب عن حفل افتتاح الدورة الأوليمبية، وبعضهم، مثل الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، قرر المقاطعة عقب أحداث لاسا في الشهر الماضي، وهو ما تريد الصين تجنبه.

زيمبابوي.. المعارضة تطالب موغابي بالتنحي

لم ينتظر زعيما أكبر حزبين للمعارضة في زيمبابوي مورغان تشفانغيراي وآرثر موتمبارا، الإعلان الرسمي لنتائج عملية إعادة فرز أصوات عدد من الدوائر الانتخابية التي صوت فيها أصحابها في انتخابات البلاد البرلمانية والرئاسية في 29 آذار الماضي، فبادرا إلى عقد مؤتمر صحفي مشترك أعلنا فيه ائتلافا برلمانيا في مواجهة الرئيس روبرت موغابي.

ولم يأت هذا الإعلان من جانب زعيمي تنظيمي: الحركة الديمقراطية للتغيير التي يرأسها تشفانغيراي وتنظيم آخر يحمل الاسم نفسه، لفصيل انشق عن الحركة الديمقراطية في وقت سابق من العام الماضي، عبثا، فقد جاء بعد أن أشارت النتائج غير الرسمية، ولكن المؤكدة، إلى أن المعارضة، ممثلة في الحزبين المشار إليهما، قد فازت في الانتخابات البرلمانية، حتى بعد عملية إعادة العد التي لم تتمخض عن نتائج جديدة.

وإن كان هناك ما يعزي حزب زانو – الجبهة الوطنية الذي يرأسه موغابي، فهو أن المعارضة بشقيها لم تتمكن من تحقيق أغلبية مطلقة، فما زالت تحتاج إلى خمسة مقاعد لتحقيق ذلك.

في المؤتمر الصحفي الذي عقداه في جنوب إفريقيا، وهي الدولة الأكثر أهمية في إفريقيا اليوم، والدولة الأكثر تأثيرا في زيمبابوي تحديدا، أعلن رئيسا الحزبين المعارضين، وضعهما للخلافات بينهما جانبا والبدء من جديد، باعتبارهما كيانا برلمانيا موحدا. وكان أول ما طالبا به في مؤتمرهما الصحفي هو تنحي موغابي الذي حكم البلاد، من خلال حزبه، لمدة ناهزت 28 عاما، فقد تسلم الزعيم الإفريقي الحكم في العام 1980، وهو عام تحقيق الاستقلال الذي كان موغابي زعيمه الأبرز. «على العجوز أن يتنحى ويجد له مخرجا كريما.» قال تشفانغيراي في المؤتمر الصحفي، في أحد تصريحاته الهادئة النادرة، فقد عرف زعيم المعارضة الزيمبابوية بدعواته الصريحة إلى محاكمة موغابي «على الجرائم التي اقترفها خلال فترة حكمه الطويلة.»

الأمر الأهم، ربما، الذي كشف زعيما المعارضة عنه، هو تنسيقهما مع سيمبا ماكوني، وزير المالية السابق في زيمبابوي، حيث كان قياديا في حزب زانو – الجبهة الوطنية، قبل أن ينشق عنه ويرشح نفسه للانتخابات الرئاسية في مواجهة موغابي، ولكن من دون التحالف مع تشفانغيراي. وبهذا الإعلان، تكون جبهة المعارضة الزيمبابوية قد عززت قوتها بانضواء زعماء المعارضة الثلاثة الأبرز تحت لوائها.

لكن موغابي لم يخسر جميع أوراقه بعد، فما زالت لديه ورقة الانتخابات الرئاسية التي ستجري بينه وبين تشفانغيراي، بعد أسبوعين على الأقل من الإعلان الرسمي للنتائج في وقت لاحق، بعد انتهاء عملية إعادة العد.

وإن كانت نتائج الانتخابات النيابية قد أسفرت عن فوز المعارضة بالأغلبية في مجلسي النواب والشيوخ، فإن هناك إجماعا على أن المعارضة لم تتمكن من هزيمة موغابي في الانتخابات الرئاسية بحصول مرشحها على أكثر من 51 في المئة، وهو الحد الأدنى الذي يجب على المرشح الحصول عليه للفوز رئيسا للبلاد.

اقتصادي

"ليس بالإمكان أبدع مما كان" رسالة الحكومة للحاضرين

الفقر والبطالة تغيب عن حوارات خلوة "الخميس"

جمانة غنيمات

تدلل التصريحات التي نقلت عن رئيس الوزراء نادر الذهبي خلال الخلوة التي حضرتها 55 شخصية سياسية واقتصادية الخميس الماضي بالقول "إن عقد هذا اللقاء لا يفرض على الحكومة الأخذ بأي مقترح يقدم خلالها"، حسبما نقل أحد الحاضرين عن رئيس الوزراء.

عدد ممن حضروا اللقاء أكدوا أن "الحكومة لم تهدف من خلال الاجتماع إلى الوقوف على بعض الحلول للتخفيف من المأزق الصعب الذي يعيشه البلد"، بل سعت إلى شرح صعوبة الموقف وأنها اتخذت الإجراءات المتاحة أمامها فيما ألقت عبء ارتفاع الأسعار في جميع الأحوال على أسباب تخرج عن سيطرتها.

اللقاء الذي تحدثت عنه وسائل الإعلام والمسؤولون لأيام قبل انعقاده وقدم كما لو أنه سيخرج بوصفة علاج سحرية تحل المعضلة الاقتصادية وتخفف من الظروف الاقتصادية الصعبة لم يات بجديد، فهو "اجتماع كغيره من الاجتماعات"، كما يقول وزير حضر الاجتماع.

الغريب في اللقاء، على حد تعبير أحد المسؤولين، أنه "لم يتطرق لمشاكل تنخر المجتمع الأردني مثل الفقر والبطالة"، وتشتد قسوتها بالتزامن مع ارتفاع معدلات التضخم إلى معدلات غير مسبوقة وقفزت عن نسبة 10 بالمئة خلال الربع الأول من العام الحالي.

الأغرب أيضا أن الحاضرين، وعلى اختلاف مستويات المناصب التي تسلموها، "لم يدركوا تهديدا مهما لانجازات الوطن الاقتصادية أو أهملوا الحديث عنه، هو موضوع الأمن الغذائي والأمن الاقتصادي"، الذي يعد ركيزة أساسية من ركائز الأمن الشامل.

> **غياب الرقابة يجعل الحكومة اللاعب الوحيد في إدارة الأزمة**

الرئيس الذي طرح عددا من التساؤلات على الحضور خرج بدون إجابات شافية ومن هذه الأسئلة التي طرحت للنقاش والحوار: كيف سنسير خلال هذه المرحلة؟ ما هي الحلول التي يمكن تطبيقها للتخفيف من آثار موجة ارتفاع الأسعار على المواطنين؟ ما هي تأثيرات ما يحدث على الموازنة العامة التي بلغ عجزها 724 مليون دينار للعام الحالي وعلى المؤشرات الاقتصادية؟

مسؤول اقتصادي سابق شارك في الخلوة، طلب عدم نشر اسمه، يقول إن ملاحظات الحضور انقسمت إلى شقين: الأول كان معنيا بالدفاع عن سياسات الحكومة ويقدم الدلائل على أنه " ليس بالإمكان أكثر مما كان"، والثاني سعى لتوجيه ملاحظات ناقدة للعديد من السياسات الحكومية وتقديم اقتراحات تخفف من ارتفاع الأسعار وتدعم الاقتصاد الوطني في هذه الفترة العصيبة.

اللقاء الذي حضره عدد من رؤساء الحكومات السابقين ووزراء اقتصاد تضمن فريقا ثالثا آثر الصمت، وضم هذا الفريق عدداً من الوزراء الشباب الذين عادوا للعمل في القطاع الخاص بعد خروجهم من الوزارة.

الرسالة الأهم التي قدمت خلال الخلوة، والتي طلب ممن حضرها عدم التحدث لوسائل الإعلام كانت "توجيه دعوة لمجموعة من الحاضرين ما زالوا يصرون على توجيه الانتقادات للسياسات الحكومية ودفع الحكومة لاتخاذ قرارات وسياسات أو الالتفات إلى سياسات حالية لتغييرها في هذه المرحلة الصعبة للتخفيف عن الناس من اجل أن يلتزموا الصمت "بحجة أن مقترحاتهم لا تناسب الوضع الحالي وان ضررها أكثر من نفعها.

انصب الحديث على قضايا اقتصادية بحته، إذ حازت السياسة النقدية على اهتمام كبير في الخلوة وقدم محافظ البنك المركزي أمية طوقان ورقة عمل قدمها خلال الخلوة تضمنت أهم نجاحات "المركزي" في تحقيق هدف الاستقرار النقدي في الحفاظ على معدلات التضخم"، إذ بلغ المعدل السنوي للتضخم خلال الاثني عشر عاما الماضية 3 بالمئة.

ما جاء في الورقة يؤكد أن دور السياسة النقدية كان محدودا في زيادة معدلات التضخم ولم يتجاوز نقطة مئوية من إجمالي التضخم الحاصل خلال الربع الأول من العام الحالي- بعكس ما يرى الخبير الاقتصاد يوسف منصور- فيما ساهمت ظروف خارجية باستيراد التضخم مثل ارتفاع أسعار السلع الأساسية تحديدا النفط، المعادن، والمواد الغذائية وكانت حصتها 5.1 بالمئة من إجمالي التضخم، أما التضخم الداخلي فقدره محافظ المركزي بحوالي 5.1 بالمئة جاءت نتيجة بعض القرارات التصحيحية بإزالة التشوهات من الاقتصاد لرفع الدعم عن المشتقات النفطية.

إلى ذلك، ناقش الحاضرون، سياسة ربط الدينار بالدولار التي يرى منصور أنها أفقدت الاقتصاد خلال السنوات الماضية مبلغ 1.4 بليون دينار منها 700 مليون نتيجة زيادة قيمة الصادرات ومثلها نتيجة انخفاض قيمة الدينار بنسبة 40 بالمئة في ظل إصرار البنك المركزي على صحة سياسته المتبعة ورفضه أيا من الحلول التي يقدمها الخبراء سواء بزيادة قيمة صرف الدينار بمقدار خمسين فلسا، أو ربط الدينار بسلة عملات.

التحديات التي تواجه الاقتصاد كانت حاضرة بقوة واستعرضها رئيس الوزراء الذي بدأ الحديث عن الارتفاع المستمر في أسعار النفط الخام عالميا والتي يتوقع أن تبلغ 150 دولاراً للبرميل نهاية العام الحالي، والزيادة المستمرة في أسعار المواد الأساسية الذي وصل الآن 373 دولاراً للطن التي يرجح أن تصل نهاية العام إلى 470 دولاراً للطن.

كذلك، تحدث الرئيس عن أسعار الأرز التي يتوقع أن ترتفع حتى نهاية العام ليبلغ سعر الطن الواحد 1150 دولاراً، كما تطرق للحديث حول أسعار حليب البودرة التي يتوقع لسعرها أن يصل 5800 دولار للطن، وأسعار الحديد أيضا، التي ستصل ذروتها بحلول نهاية العام لتبلغ 920 دولاراً للطن.

الرئيس تطرق إلى موضوع الانخفاض الملحوظ في سعر صرف الدولار أمام العملات الأخرى، وأهمية الحفاظ على معدلات تضخم مقبولة لا تعيق النشاط الاقتصادي.كما استعرض عجز الموازنة الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

الوزراء الذين تحدثوا في الخلوة، بحسب الحاضرين لم يأتوا بالجديد، إذ كانت وزارة الصناعة حاضرة، واستعرض وزيرها عامر الحديدي أهم الإجراءات التي اتخذتها الوزارة للتخفيف من حالة انفلات الأسعار التي تعيشها الأسواق، إذ بين الوزير أن من حق مجلس الوزراء، بناء على تنسيب الوزير، أن يحدد أسعار المواد الأساسية وفقا لقواعد السوق ومبادئ المنافسة الحرة.

الوزير بيّن أن التزامات الأردن تجاه منظمة التجارة العالمية لا تشمل حظر تحديد الأسعار إنما تنص على مراعاة الشفافية بنشر التحديدات السعرية في الجريدة الرسمية.

احد الحاضرين وصف إجراءات الوزارة "بالذكية" لا سيما وأنها تسعى لكسر الاحتكارات وارتفاعات الأسعار وخلق جو تنافسي صحي، محذرا من تأسيس شركة حكومية للاستيراد كونها ستقع في مشاكل مستقبلية، لكن الخبير فضل تشكيل لجنة من مجموعة من شركات القطاع الخاص تقدم لها التسهيلات للقيام بهذه المهمة.

ملف الطاقة كان حاضرا هو الآخر، إذ قدم وزير الطاقة خلدون قطيشات شرحا حول مستقبل القطاع والتحديات التي تواجهه، وتضمنت الورقة التي قدمها قطيشات أهم مشاريع التخاصية في القطاع وتحدث عن مشاريع الكهرباء، الغاز، الصخر الزيتي، التزود بالنفط الخام، وموضوع الطاقة المتجددة.

بعض الحضور اخذ على خطة القطاع أنها لم تفتح الباب أمام منافسة حقيقية في القطاع الذي بقيت مصفاة البترول اللاعب الوحيد فيه.

ربما تدخل الدعوة في إطار المساعدة في التأطير لصالح السياسات الحكومية وربما تعكس وجود مشكلة معرفية، إذ تجد الحكومة نفسها في مأزق كونها مقيدة الحركة على صعيد فهم الواقع ووضع البدائل

انتهاء الخلوة عند هذا الحد واقتصارها على الاستماع لملاحظات من حضروا وعدم تحديد موعد جديد للقاء، يغلق الباب لتوقعات بنتائج ايجابية ترجى من هذا اللقاء، وينهي الحديث حول حلول جذرية تتخذها الحكومة للتخفيف من اثر ارتفاعات الأسعار التي تنهش جيوب المواطنين وتؤدي إلى تآكل مداخليهم.

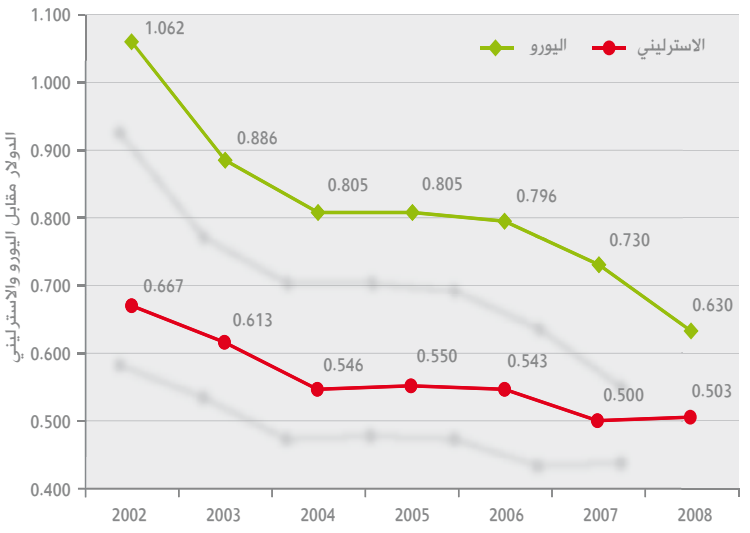

سعر صرف الدولار أمام اليورو والاسترليني

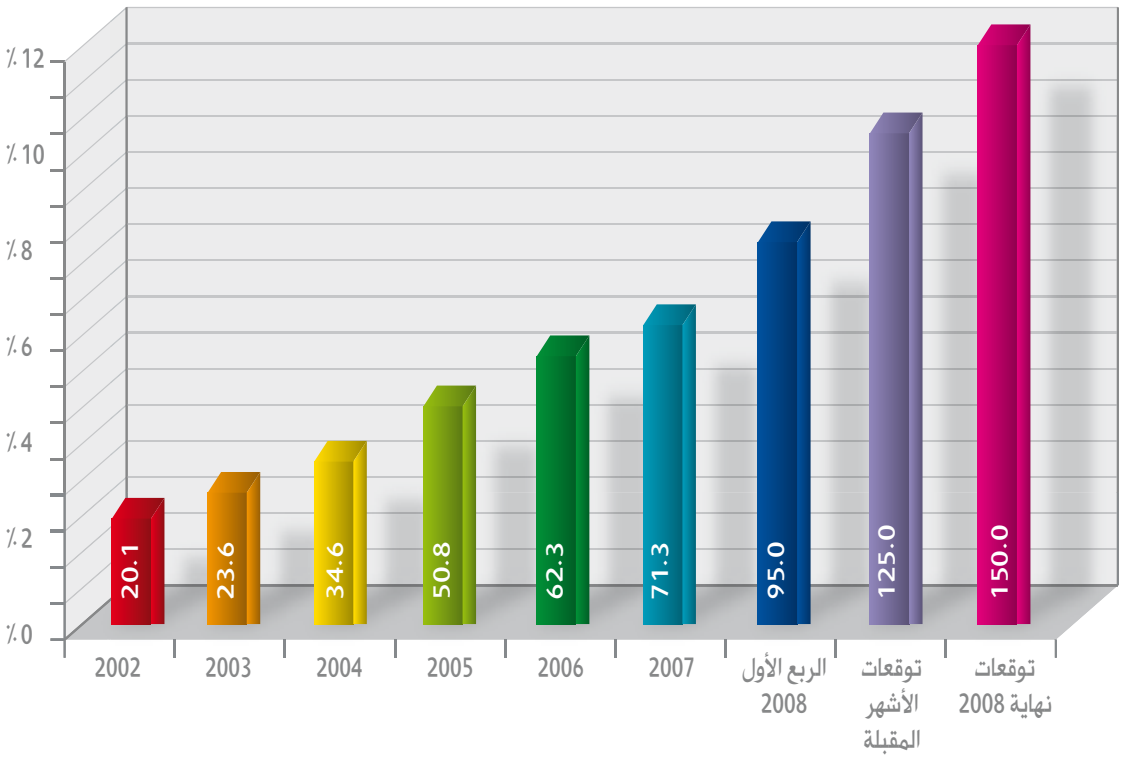

تطورات متوسط أسعار النفط عالمياً

اقتصادي

النفط يواصل صعوده والحلول تبدأ بترشيد الاستهلاك

مشاريع الطاقة تغلي في "مرجل" الحكومة

السجل –خاص

ما بين التمنيات والمطالب بحلول عاجلة لارتفاع أسعار المشتقات النفطية، سرع مرجل الحكومة من إطلاق جملة من المشاريع والإجراءات الهادفة إلى تقليل كلفة فاتورة استهلاك الطاقة التي يتوقع أن تتخطى 4,5 بليون دولار مع ثبات أسعار النفط على مستوياتها الحالية.

الطلب المتزايد على مصادر الطاقة دفع وزارة الطاقة إلى إبرام اتفاقية جديدة لشراء كميات إضافية من الغاز المصري تصل الى بليون متر مكعب سنوياً وبأسعار أعلى من الأسعار السابقة بحسب تقارير مصرية.

سعي حكومي لتقليل كلفة فاتورة الطاقة للعام الحالي والاعوام المقبلة

كما ازداد الطلب على الكهرباء بنسبة 14 بالمئة منذ مطلع العام بحسب أرقام شركة الكهرباء الوطنيةNEPCO .

القطاع الذي يدخل مرحلة جديدة، سعت الحكومة لدعمه بوضع استراتيجية وطنية محدّثة، تلافت التغيرات والثغرات التي لم تلحظها الاستراتيجية القديمة، إضافة إلى توجهات مشددة لتسريع مشاريع طالما طمح المواطن أن يراها على أرض الواقع.

خطة تحرير أسعار المحروقات عكست ارتفاعاً متزايداً لأسعارها فاق نحو 100 بالمئة لبعضها، ما دفع معدل التضخم لأن يصل الى اعلى مستوياته منذ العام 1991 ليتجاوز التقديرات الحكومية التي قدرته بمعدل 9 بالمئة في حين وصل خلال الربع الاول من العام الحالي 10 بالمئة.

مسؤول حكومي، طلب عدم نشر اسمه، يتساءل "لكن ماذا لو استمرت رحلة صعود برميل النفط صوب 200 دولار؟" ويجيب عن ذلك "لا ملاذ لنا الا بترشيد الاستهلاك كحل سريع لاسعار النفط التي تتغير يوميا."

الحكومة التي تضع ملف الطاقة على رأس سلم أولياتها، أصدرت حزمة من التشريعات الناظمة لقطاع الطاقة مثل: قوانين المعادن والبترول، الطاقة المتجددة، هيئة المساحة إضافة إلى قوانين الطاقة النووية.

خلال الشهرين القادمين سيجري تشغيل أول مشروع لتوليد الكهرباء للقطاع الخاصBOO باستطاعة قدرها 370 ميغا واط، وتم استلام العروض الخاصة بمشروع التوليد الخاص الثاني بالقطرانة.

على صعيد التزود بالنفط الخام تؤكد دراسة حديثة لوزارة الطاقة والثروة المعدنية أن النفط العربي الخفيف السعودي هو الأقل كلفة مع وجود 4 دولارات اضافية على سعر البرميل هي كلفة المناولة والنقل من بين جميع بدائل استيراد النفط القابل للتكرير في مصفاة البترول الاردنية ومن بينها نفط: إنتاج اليمن، عمان، أذربيجان، روسيا، وليبيا وعروض الشركات النفطية العالمية.

في سبيل تحقيق تزود جيد من النفط من مصادر محلية طرحت الحكومة منطقة جديدة للاستثمار لإنتاج النفط من خام الصخر الزيتي "منطقة العطارات"، بالقرب من القطرانة بعد تقسيمها الى أربع مناطق يتوقع ان تبرم مذكرات التفاهم حولها مع شركات دولية منها في غضون أسابيع.

كلفة النفط الخام تضاعفت 3 مرات بين عامي 2004 و 2008

في حال جرى تسويق هذه المناطق الأربع يكون عدد الشركات التي تعمل على استغلال الصخر الزيتي لانتاج النفط والكهرباء في اراضي المملكة عشر شركات، مع توقع أن يساهم الصخر الزيتي في تلبية ما نسبته 11 بالمئة من مصادر الطاقة في غضون أعوام ستة.

من جهة أخرى يطالب رئيس غرفة صناعة الزرقاء محمد التل بإجابة واضحة حول مصير خطة تحويل الصناعات للعمل بالغاز الطبيعي بديلاً عن المشتقات النفطية، وتؤكد الحكومة أنها ستستمر في دراسة هذا المحور مع الجانب المصري إضافة إلى دراسة استيراد الغاز من العراق ودول الخليج على المديين المتوسط والبعيد.

وزير الطاقة المهندس خلدون قطيشات، يقول في ورقة العمل التي قدمها خلال خلوة "الخميس" الماضي الحكومية إن" كلفة سعر النفط الخام تضاعفت 3 مرات في الفترة ما بين عامي 2004 و 2008".

يشدد قطيشات على أن الحكومة تسير في جميع الاتجاهات صوب تقليل كلفة فاتورة الطاقة للعام الحالي والأعوام المقبلة، عبر توفير أطر قانونية وتنظيمية قادرة على رفع كفاءة قطاع الطاقة وإعطائه المرونة والقدرة على التعامل مع التوجهات الجديدة الهادفة الى جذب الاستثمارات من قبل القطاع الخاص.

اما الخبير الاقتصادي ثابت الور، فيرى أن الحلول السريعة لمواجهة ارتفاع أسعار النفط" تبدأ بترشيد الاستهلاك وتنتهي به، مع استمرار العمل على اطلاق مشاريع تعتمد على مصادر محلية من الطاقة" في بلد يمتاز بعدد أيام مشمسة تزيد على 300 يوم واحتياطي صخر زيتي يزيد على 60 بليون طن.

لكن نقيب أصحاب محلات بيع المحروقات حاتم عرابي يصف قيمة الفاتورة النفطية التي تصل ثلث الناتج المحلي الإجمالي المقدر ب 11 بليون دينار"غير معقولة" في اقتصاد ناشىء.

العاملون في مؤسسات قطاع الطاقة يؤكدون أن قرار الحكومة الأخير الخاص بالإعفاءات الضريبية والجمركية للأجهزة والمعدات الموفرة للطاقة وأجهزة الطاقة المتجددة ستحقق وفرا في فاتورة الطاقة يصل الى 20 بالمئة حتى العام 2020.

إلا أن رئيس المركز الوطني لبحوث الطاقة مالك الكباريتي، يشدد على ضرورة التركيز على مشاريع استغلال الصخر الزيتي، الطاقة الشمسية والرياح، إضافة إلى مشاريع ترشيد استهلاك الطاقة، الأمر الذي يفضي الى تخفيف عبء الطاقة على المواطن.

جهود الحكومة تنصب على العشرات من المشاريع في قطاع الطاقة التي تكلف 18 بليون دولار، وهي مشاريع لن يشعر المواطن بأثرها الا بعد مرور سنوات، وهو ما يؤكد ما ذهب الية الاقتصادي ثابت الور بأن الحلول السريعة تكمن في الترشيد بعد أن ولى زمن البحبوحة النفطية.

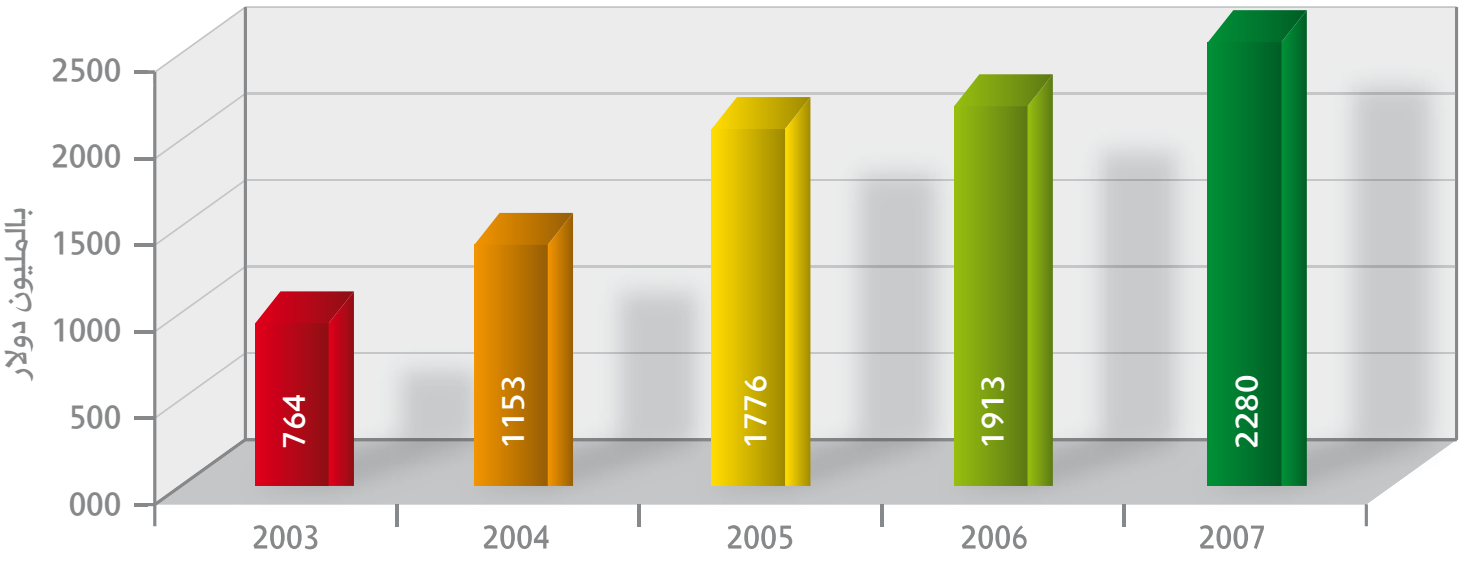

كلفة الطاقة المستوردة

المنافسة قبل التخاصية

يوسف منصور

قبل البدء بأي عملية تخاصية يسأل الاقتصاديون السؤال التالي: ما هو أثر العملية على المنافسة في هذا القطاع وعلى الاقتصاد ككل؟ الإجابة يجب أن تكون في مضمون حماية المنافسة وليس المتنافسين، كما يجب أن تتناول مدى تحمل المواطن لمعدلات التضخم الحالية (11 بالمئة بالأرقام الرسمية)، لا سيما أن الاحتكار الحكومي إذا انتقل إلى احتكار من قبل القطاع الخاص، فإنه يؤدي عادة إلى زيادة الأسعار، وليس إلى تحسين الكفاءة والارتقاء بمستوى الخدمات.

من خلال هذا المبدأ نلاحظ ما يلي:

1 - ضعف الهيئات القطاعية التنظيمية في مجال المنافسة وافتقارها إلى الخبرات اللازمة للتعامل مع شؤون المنافسة، مع أن بعضها يتلقى الدعم ويستقبل خبراء أجانب، لكن هذه خبرات تبقى مؤقتة وتذهب بعد انتهاء فترة الدعم الفني.

2 - بجب أن تنشئ مديرية المنافسة في وزارة الصناعة هيئة مستقلة، لتتمكن من توظيف المؤهلات اللازمة، وهي مؤهلات عادة ما تكون مكلفة؛ فالاقتصادي الذي يتخصص في مجال المنافسة يعتبر من أكثر الاقتصاديين كلفة، نظرا لما يتطلبه هذا المجال من مزج بين المعرفة النظرية، الكمية، سعة الاطلاع، ودوام المتابعة لما يحصل في هذا العلم المتخصص من مستجدات.

مع أننا ضد خلق أجهزة حكومية إضافية، فإن وجود هذه الهيئة سيوفر على الموازنة إيجاد هيئات إضافية، وأكثر من ذلك تقليل حصص الهيئات القائمة من الموازنة، لأن هيئة المنافسة تصبح هي صاحبة الحق في رعاية المنافسة في الأردن بغض النظر عن القطاع، وتنتقل بذلك إليها مسؤولية رعاية المنافسة في القطاعات المختلفة.

على الرغم من أن الأردن بدأ بالتخاصية من خلال قانون في 1996 فإن قانون المنافسة صدر بشكل مؤقت في 2002 ثم أصبح دائماً في 2004، أي أن المنافسة أتت بعد الشروع في التخاصية، ما دفع الهيئات التنظيمية إلى وضع قواعد للمنافسة من دون أن يكون هناك قانون للمنافسة يرجع إليه.

الاحتكارات والاتفاقيات الاحتكارية غير المعلنة تعد أحد أسباب ارتفاع أسعار المواد الأساسية في الأردن، وهو ما أدى إلى وضع أسعار احتكارية على بعض السلع. وفي ظل التطورات الأخيرة، وانتقال ملكية الكهرباء مثلا إلى شركة واحدة غير أردنية، وانتقال غيرها من الاحتكارات لسلع أساسية ومهمة استراتيجياً وعملياً كشركات التعدين مثلا، فإن المحصلة على المدى القصير هي أن يرغب المحتكر (في مرحلة قد يكون أكبر التحديات فيها كيفية الحد من الغلاء) في رفع الأسعار دون أن يكون لديه وازع لتحسين كفاءة الإنتاج من خلال تقنيات وأساليب إدارة أفضل.

لذا، فإن تفعيل قانون المنافسة يأخذ أهمية قصوى بالنسبة لتحصين الاقتصاد الأردني، ولكي لا تأتي الطامة الكبرى لاحقاً، بأن يوجد الخلل والتشريع معاً، دون أن تكون لدينا المؤهلات اللازمة للتعامل مع مستجدات العصر، فتكون بذلك العين بصيرة واليد قصيرة، مرة أخرى، للأسف.

اقتصادي

الفزعة الاقتصادية لا تجدي

أحمد النمري

واجـه الاقـتـصـاد الأردنـــي ومـا زال يـواجـه، مشاكل وصعوبات تتصاعد بسرعة إلى مستوى الأزمة العامة في الاقتصاد الكلي كما في الاقتصاد الجزئي، بسبب نمو أعرج غير متوازن بين مكوناته، وفوضى في النشاط والإنتاج. وقد ترافق ذلك كله مع تراجع متواصل للقطاع الزراعي من حيث الكم والنوع، مع تراجع أهميته النسبية من 14,5بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في 1973 إلى 3,9 بالمئة حالياً.

يقابل ذلك نمو زائد في العقار، أعمال البنوك، التأمين، المولات، الفنادق، المطاعم، المنتجعات والملاهي، ليعاني الاقتصاد من إشكالية عجزين كبيرين؛ عجز الموازنة، والعجز السرطاني في الميزان التجاري، يتبعه كمحصلة له ولوقائع أخرى، عجز قياسي في الحساب الجاري، وارتفاع في أرقام المديونية، لا سيما الداخلية.

في موازاة ما سبق، برز اتجاه متصاعد ومتسارع في الاقتصاد الذي أمتد ليطال الجانب الأكبر من السلع والخدمات وفي مقدمتها: أسعار السلع والخدمات الضرورية بما يصح وصفه «بالانفجار تضخمي للأسعار»، أو فلتانها لتتجاوز خلال الربع الأول من هذا العام سقف التوقعات الحكومية التي تصل 10.8 بالمئة فيما زادت أسعار عدة مجموعات أساسية من السلع والخدمات على ضعف النسبة العامة.

الحالة السعرية التي اجتاحت الأسواق المحلية، لم تخرج إلى سطح الوقائع من تلقاء نفسها، ولا بد من وجود أسباب دفعتها في هذا الاتجاه، وهو اتجاه له نتائجه الخطيرة اقتصاديا، اجتماعيا وسياسيا.

القرارات المتتابعة بزيادة أسعار المنتجات النفطية، بخاصة القفزة الأخيرة ومنها التي حدثت في 8 شباط الماضي أشعلت موجة التضخم، ولكن هذه القرارات بالتأكيد تمثل بعض العوامل، ولكنها ليست العامل الوحيد.

فرض ضريبة المبيعات، والاستمرار في رفع معدلاتها لتصل إلى 16بالمئة، توسيع نطاق سريانها لتطال سلع وخدمات جديدة، فرض رسوم، وزيادة نسب بعض الرسوم القائمة، لعبت أدوارا رئيسية في مسرحية ارتفاع الأسعار.

مع تواصل تدهور سعر صرف الدولار، وبالتالي الدينار المرتبط به أمام اليورو والعملات الرئيسة الأخرى بنسبة 53 بالمئة على الأقل، لم يكن له إلاّ أن يؤدي إلى ارتفاع كلفة المستوردات الأوروبية والدول غير المرتبطة بالدولار.

وكان توسع البنوك غير المسبوق في زيادة القروض خلال السنوات الأربعة الأخيرة سبباً آخر في تفاقم ظاهرة الغلاء، بحيث تجاوزت نسبة القروض بالدينار إلى الودائع بالدينار 95 بالمئة، فهي تركزت في قـروض التجزئة الاستهلاكية، البورصة، الوساطة، التجارة وملحقاتها.

التخلي عن التخطيط الاقتصادي، والتركيز على الخدمات بأنواعها وإهمال القطاع الإنتاجي، لا سيما الزراعة بفروعها، خلق تشوهات واختلالات في هيكلية الاقتصاد، وإبقائه ضعيفا وتابعا للخارج.

في أجواء «تحرير الاقتصاد» التي فرضت تعزيز دور القطاع الخاص، انسحاب القطاع العام من النشاط الاقتصادي المباشر، وإلغاء وزارة التموين، جرى رفع آخر للأسعار من قبل العديد من الفعاليات التجارية لتوسيع هامش ربحيتهم لا أكثر.

الأسباب والعوامل السابقة كافة، دفعت الأسعار بوتيرة متصاعدة، كانت وما تزال، ضمن أسس ومرتكزات التوجيهات والسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والإنتاجية المتبناة والمطبقة في إدارة الاقتصاد. ومن ثم، فإن مواجهة الأزمة الاقتصادية وتداعياتها الاجتماعية المؤدية إلى تفاقم حالات الفقر المطلق والمدقع، اشتداد البطالة، واتساع حدة التفاوت في الثروات والدخول، تتطلب تغييراً جوهرياً في النهج الاقتصادي والقوى الحكومية والطبقية التي تتبناه، وتحولاً ديمقراطياً موازياً يلغي قانون الصوت الواحد ويعزز الحريات الديمقراطية في التغيير والتنظيم الاجتماعي، وتوسيع آفاق المساءلة والمحاسبة.

ثبت غير مرة أن أسلوب «الفزعة الاقتصادية والاجتماعية» ليس مجدياً، وإن أفاد جزئياً فلفترة زمنية قصيرة تعود الأوضاع بعدها إلى ما كانت عليه، بل والى أسوأ مما كانت عليه.

استثمارات بالمليارات والبطالة لا تتزحزح

مأزن مرجي

العلاقة بين الاستثمارات والبطالة علاقة عكسية، بمعنى أنه كلما زاد حجم وعدد الاستثمارات تناقصت نسب البطالة. لكننا إذا ما ألقينا نظرة فاحصة على مسيرة الأعـوام الاثني عشر الماضية، سنجد أن الازدياد المطرد في حجم وعدد المشاريع الاستثمارية المباشرة المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار وحوافزه المجزية لم يرافقه انخفاض في نسب البطالة التي بقيت تراوح مكانها، وظلت تتذبذب حول نسبة 14 بالمئة.

70 ألف فرصة عمل جديدة حاجة الأردن السنوية و23 الى 29 ألف فرصة عمل كان يفترض أن توفرها استثمارات 2005 و2006

بغض النظر عن الأحجام الهائلة للاستثمارات التي تعلن عنها المؤسسة كـل عـام، ورغـم أن الاستثمارات المباشرة المشار إليها، مضافة إليها استثمارات بعشرات البلايين في قطاعات العقار والسوق المالي، فإن "الفجوة" بين قيمة الاستثمارات المعلنة وعدد فرص العمل المفترض أن تخلقها هذه الاستثمارات بقيت واسعة وغير مفهومة أو مبررة على الإطلاق.

بلغت أحجام الاستثمارات المباشرة التي حصلت على إعفاءات وحوافز خلال السنوات من 1995 إلى 2007 بالمليون دينار على التوالي: 270.3 ، 347.7 ، 379.2 ، 481.7 ، و548.9 ، 793.3 ، 881.4 العام 2001 ليعود وينخفض العام 2002 إلى 301 مليون دينار و 261.7 عام 2003 ليعود إلى الارتفاع عام 2004 ليصبح حجم الاستثمار المباشر ما قيمته 418.3 مليون دينار و750 مليون دينار عام 2005، ليقفز الحجم الاستثماري قفزة كبيرة العام 2006 ليصل الى 1834 مليون دينار، ومن ثم بلغ العام الماضي 2.221 بليون دينار.

على الجانب الآخر من المعادلة، وفي ما يتعلق بنسب البطالة المسجلة خلال الأعـوام من 2000 ولغاية نهاية العام 2007، كانت بالنسبة المئوية على الترتيب: 13.4، 14.7 ، 15.3 ، 14.5 ، 14.7 ، وتستمر في الارتفاع إلى نسبة 14.8 بالمئة عام 2005، ثم تعود لتنخفض إلى 14 بالمئة عام 2006 أما العام الماضي (2007)، فتقول أرقام دائرة الإحصاءات بأن نسبة البطالة قد أصبحت 13.1 بالمئة فقط.

ثبات نسب البطالة مقارنة بأحجام الاستثمارات المباشرة لا يدعم الهدف أو الغاية التي تبرر قيام الحكومة بجذب وتشجيع الاسـتـثـمـارات المحلية والعربية والأجنبية على اختلاف أنواعها وقطاعاتها، ولا تبرر عملية منح الحوافز والمزايا والتسهيلات الكريمة، طمعاً بخلق فـرص عمل كافية للحد، بصورة واضحة، من البطالة، ومن ثم المساهمة في محاربة الفقر المستوطن والمتمكن في غالبية قرى ومحافظات المملكة دون استثناء.

في البحث عن مبررات أو تفسيرات منطقية لتبرير هذا العجز- لا سيما أن استثمارات 2005 و2006 كان من المفترض أن تخلق 23 ألف و29 ألف فرصة عمل على التوالي، في حين أن حاجة الأردن السنوية تقدر بنحو 70 ألف فرصة عمل جديدة- فإن من الممكن القول إن أحجام الاستثمار المعلنة هي تقديرية أو تقريبية على أفضل حال، أو أنها تقديرات مضخمة وغير صحيحة تهدف للإيحاء بنجاح وهمي للحكومة الأردنـيـة في جـذب الاستثمارات، أو هي محاولة "غش" من جانب المستثمرين أنفسهم تمكنهم عبر تضخيم الأرقام من الحصول على إعفاءات أكثر مما يستحقون.

بعض هذه المشاريع التي ترخص لا تنفذ على الإطـلاق، وبعضها الآخر لا تنفذ إلا أجـزاء محدودة منه، وحيث أن مؤسسة تشجيع الاستثمار لا تقوم بنشر أية معلومات تفصيلية أو أرقام حقيقية عن الأحجام الفعلية للاستثمارات التي أقيمت فعلاً، وحجم الاستثمار الفعلي وعدد فرص العمل، وأخيراً نسبة العمالة الأردنية والعمالة الأجنبية العاملة في هذا الاستثمار أو ذاك، فإنه بالتالي لا يمكن إعطاء تحليلات أو إصدار أحكام دقيقة عن الدور الحقيقي الذي تلعبه هذه الاستثمارات المباشرة في توليد فرص العمل.

مع تصديق أن هذه المشاريع حقيقية، وتولد عدداً من فرص العمل، فإن تكلفة خلق فرصة عمل واحدة عبر تلك المشاريع الاستثمارية لا تقل عن 6 آلاف دينار، وقد تصل في أحيان كثيرة إلى 15 ألف دينار، على عكس فرص العمل التي تخلقها المشاريع المسماة صغيرة ومتوسطة أو متناهية الصغر، التي لا تكلف أكثر من 2000 - 3000 دينار للفرصة الواحدة، ولا تحصل على أي إعفاءات أو حوافز وتسهيلات مثل: المشاريع الاستثمارية الكبيرة.

رغم أننا لم نقم بتقديم كل التفاصيل والبراهين والحجج على أنه وإن كانت الاستثمارات المباشرة المحلية والعربية والأجنبية تخلق فرص عمل، فربما حان الوقت لإعادة النظر في سياسات جذب وتشجيع الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في ضوء ما تقدمه للاقتصاد الوطني من فرص عمل، وتنمية في الصادرات، وجذب للتكنولوجيا والمعرفة، ورأس المال طبعاً.

لا بد أيضاً من إعادة توجيه رؤوس أموال أكثر، وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر المعروفة بطبيعتها العائلية والمولدة لفرص أكثر للعمل التي تشغل فقط الأيدي العاملة المحلية بصورة واضحة، وذلك من أجل توفير عدد فرص عمل أكثر نحن بأمس الحاجة إليها.

المرحلة تستدعي إعادة النظر في الجدوى الاقتصادية لبعض الاستثمارات التي تندرج تحت بند الاستثمارات المباشرة

أخيراً لا بد من القول إن الوقت حان لإعادة النظر في الجدوى الاقتصادية لبعض الاستثمارات التي تندرج تحت باب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ناحية مردودها المالي وعدد ما توفره من فرص عمل التي لا تتناسب مع حجم الحوافز التي تحصل عليه في المقابل، مثل استثمارات المناطق الصناعية المؤهلة التي لا تتجاوز حصة المستثمر المحلي فيها 15-11 بالمئة منها، وتشكل العمالة الأجنبية 60 بالمئة من فرص العمل فيها.

العام	حجم الاستثمار بالمليون دينار	البطالة ٪
1995	270.3	-
1996	347.7	-
1997	379.2	-
1998	481.7	-
1999	548.9	-
2000	793.3	13.4
2001	841.4	14.7
2002	301.0	15.3
2003	261.7	14.5
2004	418.3	14.7
2005	750.0	14.8
2006	1834	14.0
2007	2221	13.1

حجم الاستثمارات ومعدلات البطالة خلال الفترة ما بين 1995 و 2007

استهلاكي

علا الفرواتي

قائمة "إرشادية" بأسعار مواد تموينية يعتبرها خبراء إجراءً تجميلياً

قلل خبراء وعاملون في السوق من فعالية الخطوات الأخيرة التي اتخذتها الحكومة لتخفيض أسعار المواد الغذائية الرئيسية عبر إعفائها من الضرائب والرسوم، في الوقت الذي ما زالت تشهد فيه الأسواق انفلاتاً في أسعار المواد الغذائية وسط استياء شعبي عارم.

وزارة الصناعة والتجارة، وبالتنسيق مع نقابة تجار المواد الغذائية، أصدرت قائمة "إرشادية" هي الأولى من نوعها، لأسعار السلع التي تم إعفاؤها من ضريبة المبيعات والرسوم الجمركية بسعر الجملة، بناء على قرار مجلس الوزراء في منتصف الشهر الحالي بإلغاء الرسوم الجمركية على مواد غذائية أساسية، أبرزها الذبائح، واللحوم، والأسماك المجمدة التي تتراوح بين 5 و22 بالمئة.

هدف هذه القائمة هي أن يطلع المستهلك على كلفة هذه المواد بالجملة، ومن ثم معرفة هوامش الربح التي يحصل عليها أصحاب محال التجزئة، وبالمحصلة رفع قدرة المستهلكين على صنع قرارات تتعلق بمشترياتهم.

ولكن السوق التي تتبع سياسة الحكومة "الانفتاحية" و"التنافسية"، تشهد، بحسب عاملين في السوق وخبراء، تذبذباً واسعاً في الأسعار، وفوارق أرباح كبيرة بعيدة كثيراً عن أسعار الجملة.

المحلل الاقتصادي، حسام عايش، قال: إن خطوة الحكومة والنقابة قد تكون إيجابية، "لكنها ليست كافية في ظل عدم وجود أدوات تلزم التجار بتخفيض الأسعار."

الارتفاع المتواصل لأسعار المحروقات، من جهة أخرى يسهم، بحسب محللين، في إضعاف قرارات الحكومة، خصوصاً وأن السياسة النقدية التي تربط الدينار بالدولار "الضعيف" تقلل من القيمة الشرائية للدينار في الأسواق العالمية.

المحلل الاقتصادي، يوسف منصور، قال: إن السياسة النقدية الأردنية ما تزال "منقوصة"، وتبقي الدينار خاضعاً للعرض والطلب، فيما ترتفع أسعار البترول الذي يسهم بشكل مباشر وغير مباشر، في رفع فاتورة استهلاك المواطن بنسبة 20 بالمائة.

القائمة التي أصدرتها النقابة لن تحقق هدفها لأن "كلفة الحركة" بحسب عايش ستؤثر على قدرة المواطنين على الذهاب إلى الأماكن ذات هوامش الربح القليلة.

محمد السالمي، الذي يسكن في منطقة تلاع العلي، قال إنه اعتاد قبل ارتفاع أسعار المحروقات ابتياع حاجياته من ماركا الشمالية أو مخيم الحسين، ولكنه عَدِل عن ذلك بعد أن احتسب كلفة ذهابه وإيابه بالسيارة، خصوصاً بعد ارتفاع أسعار المحرقات، التي تتجاوز الوفر الذي يحققه عبر شرائه من هاتين المنطقتين.

يقول: "حاولت أيضاً أن أقوم بتجميع مشترياتي ومراكمتها بحيث أشتري معظم أغراضي دفعة واحدة، ولكن هذا أيضاً لم يساهم في التخفيف من المصروف."

عايش، يستشهد على عدم فعالية القائمة بقائمة "إرشادية" أخرى تضعها أسواق الخضار المركزية لأسعار الجملة التي لم تفلح في تخفيض أسعار الخضار، خصوصاً وأن أسعارها في محلات التجزئة تتجاوز أضعاف أسعارها في "الحسبة المركزية."

إلى ذلك، قال مدير المبيعات في أحد المولات إنه لم يلمس بعد أي انخفاض لأسعار المواد التموينية من تجار الجملة في ظل انخفاض المبيعات، وتوجه المواطنين إلى البحث عن بدائل أرخص للمواد التموينية التي يحتاجونها.

يقول: "لاحظت مثلاً انخفاض مبيعات جبنة أبو الولد، والبقرة الضاحكة، التي زادت أسعارها بنحو 30 بالمائة (من 40 إلى 65 قرشاً) إلى شراء جبنة بوي التي ما زال سعرها أقل من 35 قرشاً."

غير أن نقيب تجار المواد الغذائية، خليل الحاج توفيق، توقع أن تشهد أسعار المواد الغذائية التي حددت أسعارها مثل: الأرز، والسكر انخفاضاً يصل إلى 20 بالمئة، خصوصاً وأن الحكومة أوعزت إلى تجار الجملة والمستوردين بتحديد أسعار هاتين المادتين على العبوات التي توزع في السوق.

الحاج توفيق، طالب أصحاب محلات التجزئة بعكس قيمة التخفيض في الأسعار لصالح المواطنين، والرضى بهامش ربحي بسيط من شأنه زيادة المبيعات وتحريك السوق الذي يقدر الحاج توفيق انخفاض حجم مبيعاته بنحو 50 بالمائة.

إلى ذلك، طالب عايش الحكومة بتشكيل هيئة عليا للاستهلاك والأسعار لاستيراد المواد الغذائية الأساسية ومراقبة الأسواق لتفعيل خطوات الحكومة التي ترمي إلى خفض الأسعار.

وقال: "هذه الإجراءات ستظل تجميلية وترقيعية ما لم تخلق الحكومة آليات فعالة لضمان تنفيذها. الحكومة يجب أن تفكر، بشكل استراتيجي، وليس متابعة سياسة القرارات الاسترضائية التي تصطدم بسوق اعتاد على رفع الهوامش الربحية بغض النظر عن حجم المبيعات."

قائمة إرشادية بأسعار التكلفة بالجملة للمواد الأساسية الغذائية

الصنف	النوع	الوزن	سعر التكلفة لتجار التجزئة
الحليب المجفف	حليبنا	800 غم	3.830
	انجوي	900غم	3.560
	نيدو أكياس	900غم	5.600
	كارنيشن	900غم	5.000
	سفتي	900غم	4.700
	الصقر	450غم	2.150
أرز حبة متوسطة	تايجر أميركي	5كغم	3.880
	صن وايت أميركي	5كغم	3.880
	النخلة مصري	5كغم	3.200
	تماري مصري	5كغم	3.200
أرز حبة طويلة	أبو البنت أميركي	5كغم	4.300
سكر	نادر	5كغم	1.875
	شعبان	5كغم	1.900
	الأسرة	5كغم	1.875
	صن رايز	5كغم	1.900
	حمودة	5كغم	1.900
أجبان مثلثات	أبو الولد	مثلثات 8 قطع	0.565
	البقرة الضاحكة	مثلثات 8 قطع	0.575
	بوي	مثلثات 8 قطع	0.310
	باندا	مثلثات 8 قطع	0.270
الزيوت	جولدن كورن ذرة	2 لتر	3.350
	مازولا ذرة	1.8 لتر	3.700
	شهرزاد صويا	2 لتر	2.950
	جنان صويا	2لتر	2.850
	قرطاج صويا	1.4 لتر	2.250
	حصاد صويا	1.4 لتر	2.250
	قناني صويا	700مل	1.200
	عافية عباد الشمس	1.8 لتر	3.500
فول معلب	مورننغ	380 غم	0.265
	الكسيح	400 غم	0.385
	صيني	380غم	0.285
حمص مطحون معلب	بيروتي	380غم	0.375
	الكسيح	400غم	0.520
سردين	ميلو	125غم	0.370
	الياقوت	125غم	0.340
	السمكة الذهبية	125غم	0.330
تونا	صن بل CHUNK	كبير	0.635
	صن بل CHUNK	صغير	0.400
	بلازا CHUNK	كبير	0.545
	بلازا CHUNK	صغير	0.345
	زهور CHUNK	كبير	0.550
	زهور CHUNK	صغير	0.345
	طن ناعم FLAKES	كبير	0.340
حمص	نمرة9	1كغم	0.900
حلاوة طحينية	الكسيح سادة	800 غم	1.800
سمنة	غزال	1.8كغم	2.400
	البلقاء	1.8كغم	2.300
برغل	ناعم وخشن	1كغم	0.800
صلصة رب البندورة مرطبان	البركة	300 غم	0.300
شاي	غزالين	2/1 كيلو	1.900
	غزالين	100 علاقة	1.125
	ليبتون	100 علاقة	1.750
طحينية	جوهرة النجاح كبيرة	700غم	2.050
فريكة		1كغم	1.000
فاصوليا		1كغم	1.250

بورصة الاستهلاك

البازيلاء

سيدات البيوت لن يتمكن من تخزين البازيلاء هذا العام، بسبب احتراق معظم محصوله جراء موجة الصقيع التي ضربت المملكة مطلع العام الحالي.

شهر نيسان/أبريل، وأيار/مايو، هما الشهران المفضلان اللذان تقوم خلالهما السيدات بما يطلق عليه اسم «تفريز» البازيلاء لانخفاض أسعارها.

مزارعون أرجعوا تدهور محصول هذا العام أيضاً الى موجة الحر التي اجتاحت المملكة الأسبوع الماضي ما فاقم من تردي المحصول وتدني إنتاجه.

إعلامي

نهاية مثيرة لانتخابات نقابة الصحفيين

الشريف ينسحب "احتجاجاً على تدخلات وضغوط" الزغيلات نقيباً وفرز أوراق المجلس الجمعة

جهاد عواد

على غير المتوقع أعلن الزميل سيف الشريف الانسحاب من الجولة الثانية والمنافسة على موقع نقيب الصحفيين، ما ترك المجال أمام لجنة الإشراف على الانتخابات لإعلان فوز الزميل عبد الوهاب زغيلات بالموقع وفق نقيب المحامين صالح العرموطي.

الجولة الأولى من الانتخابات جرت الجمعة الماضي وشهدت إحداث عنف وضربا بالكراسي وأكواب المياه والميكروفانات، وذلك بعد انتهاء عملية الفرز والتي لم يستطع فيها أي من المرشحين تحقيق النسبة المطلوبة للفوز وهي النصف 1+.

القوى الأمنية تدخلت لفك الاشتباك بين أنصار المرشحين بعد إصابة سلطان بني ياسين

لجنة الإشراف على الانتخابات قبلت الجمعة الماضي انسحاب المرشح الثالث عمر عبنده وأعلنت استمرار المنافسة بين الشريف وزغيلات وإجراء الجولة الثانية الجمعة المقبل والتحفظ على صناديق انتخاب الأعضاء حتى ذلك اليوم.

انسحاب الشريف ورد عبر بيان نشره في «الدستور» التي يرأس مجلس إدارتها واتهم فيه جهات لم يسمها بالتدخل عبر «تأثيرات غير مقبولة وضغوطات غير عادية تمارس على زملائي أعضاء الهيئة العامة تهدف إلى التدخل في أرادتهم الحرة ودفعهم لانتخاب مرشحين آخرين».

لم يكشف الشريف الذي شغل موقع نقيب الصحفيين لثلاث دورات سابقة عن طبيعة تلك الجهات وإنما اكتفى بالقول للسجل «ما جاء في البيان المكتوب كافٍ وواضح» وتابع في بيانه انه «عند مناقشة الأمر مع أعضاء الهيئة العامة وأعضاء لجنة المؤازرة الانتخابية، توصلنا جميعاً إلى قناعة مفادها أن هذه التأثيرات والضغوط تنطلق إما من اجتهادات شخصية لدى بعض المسؤولين الإعلاميين ، أو أنها تعبير عن أهواء وأمزجة وحسابات خاصة لدى بعض المدراء دون معرفة رؤسائهم».

نقيب المحامين صالح العرموطي اعتبر أن انسحاب الشريف وإعلان عبنده انسحابه الجمعة الماضية «انهى المشكلة ولم يبقى سوى أن تعلن لجنة الانتخابات فوز زغيلات بالموقع».

العرموطي أكد أن رئيس لجنة الانتخاب عليه أن يعلن الجمعة المقبل «عدول الشريف وانه لم يبق إلا مرشح واحد هو زغيلات معلنا إياه نقيبا للصحفيين على أن تباشر اللجنة بعد ذلك فرز أوراق أعضاء المجلس»، معتبرا أن تلك الإجراءات «تمنع أية طعون في العملية كلها" .

زغيلات ابلغ "السجل" انه يعد لإصدار "بيان شكر وتقدير لأعضاء الهيئة العامة الذين وقفوا معه وآزروه أو أولئك الذين لم يفعلوا وكذلك للزميل سيف الشريف على موقفه". لا يحق لأي من الزملاء الترشح لموقع النقيب حاليا وذلك لان باب الترشح لعضوية مجلس النقابة ونقيب الصحفيين اقفل قبل موعد انتخابات الجولة الأولى بثلاث أيام وفق قانون النقابة.

وفي معرض تناوله للظروف والأحداث التي رافقت انتخابات الجمعة الماضية اعتبر الشريف "أن تدخل مدراء رسميين في الانتخابات والخروج إلى العلن وهم يناصرون أحد المرشحين دونما تستر أو إخفاء بالضغط على أعضاء الهيئة العامة ، مستخدمين سياسة الترهيب والترغيب ، لانتخاب أحد المرشحين لمنصب النقيب خلق حالة استياء لدى أعضاء الهيئة العامة وأفقد العملية الانتخابية الحياد والنزاهة والموضوعية".

الشريف علق أيضا على عملية الاقتراع معتبرا انه "شابها أحداث غريبة وغير مسبوقة وحامت شبهات حول عدم قانونية الإجراءات التي اتبعت في عملية الاقتراع من مثل عدم تدقيق الهويات وزيادة عدد أوراق الاقتراع الموجودة في الصناديق عن العدد الحقيقي للمسجلين وتكرار الأخطاء في تسجيل الأصوات على اللوح على مرأى ومسمع الحاضرين من أعضاء الهيئة العامة وغيرهم من غير الصحفيين الذين غصت بهم القاعة ، ووقوع أحداث شغب وعنف واعتداء نتجت عنها إصابة أحد الزملاء وصولاً إلى قرار غير مسبوق من قبل لجنة الإشراف على الانتخابات بتأجيل جولة الاقتراع الثانية إلى يوم الجمعة المقبل ، مما يشكل مطعناً قانونياً في كل الإجراءات المتبعة وما يتمخض عنها من نتائج".

انتخابات الجمعة الماضية رافقها إحداث غير مسبوقة تحدث لأول مرة حيث تم على أثرها تأجيل انتخابات النقيب أسبوعا كاملا، اثر التشابك بالأيدي والضرب والاصطفاف الجهوي والفئوي الذي حدث.

قرار الترحيل اتخذته لجنة الإشراف على الانتخابات واثار اعتراضات من قبل مرشحين (ماجد توبة وحكمت المومني وسمر حدادين) وأعضاء هيئة عامة واثأر خلافا قانونيا حول صوابيته ومدى توافقه مع قانون النقابة.

اللجنة التي تم اختيارها من قبل الهيئة العامة للنقابة وضمت الزميل جواد مرقة رئيسا والزملاء عبد المجيد عصفور، عبد السلام الطراونة، جلال الرفاعي وعبد الحميد المجالي أعضاء قررت قبول الطعن بنتائج الفرز المقدم من المرشحين لمنصب النقيب وهم: عبد الوهاب زغيلات وسيف الشريف وعمر عبندة، وقبول انسحاب عبندة من ترشيحه لمنصب النقيب في الجولة الثانية، وحفظ صناديق الاقتراع لموقع الأعضاء بعد ختمها بالشمع الأحمر في مكتب النقيب بدار النقابة وتحت حراسة أمنية.

انتخابات الجمعة الماضية بدأت متوترة منذ الصباح، نظرا لاختلافها عن سابقتها من حيث البرامج التي تقدم بها المرشحون والاصطفاف الذي حصل قبل موعد الانتخابات بين مؤسستي الرأي والدستور، فضلا عن تواجد أشخاص من غير أعضاء الهيئة العامة في قاعة الانتخاب (عمال مطابع ومؤازين من مدن أخرى وأقارب للمرشحين).

شرارة الخلاف حدثت بين مناصري المرشحين لموقع النقيب الزميلان عبد الوهاب زغيلات وسيف الشريف بعد أن طالب أنصار

عبد الوهاب زغيلات

سيف الشريف

نقيب المحامين صالح العرموطي اعتبر زغيلات نقيباً وباب الترشيح مقفل

زغيلات بإعادة الفرز بسبب عدم تطابق جمع الأصوات مع نتائج لوح الانتخابات ووجود فارق عددي (6 أصوات) ومطالبة أنصار المرشح الشريف بالذهاب فورا لجولة ثانية لان الفارق الذي يتم الحديث عنه لا يقدم ولا يؤخر في النتيجة النهائية ولا يعطي أي من المرشحين النصف + 1 المطلوبة للفوز، ما أثار احتجاجات الطرفين واستدعى تدخلا امنيا اثر إصابة الزميل سلطان بني ياسين من يومية الدستور.

بلغ عدد المقترعين 649 كان من بينهم 13 صحافيا احتفظوا بأوراق الاقتراع لمنصب النقيب ولم يعيدوها إلى الصندوق، ما دفع اللجنة إلى اعتبار عدد المقترعين لمنصب النقيب 636 صحافيا.

وصل مجموع عدد الأصوات التي سجلت على لوحة النتائج للمرشحين الثلاثة لمنصب النقيب 643، ولم يحصل أي منهم على نسبة الفوز المطلقة (النصف + 1) 319 صوتا.

في الجولة الأولى حصل رئيس تحرير يومية الرأي الزميل عبد الوهاب زغيلات على 312 صوتا فيما حصل مدير عام يومية «الدستور» الزميل سيف الشريف على 256 وحصل مدير عام وكالة الأنباء الأردنية (بترا) السابق عمر عبندة على 52 صوتا.

قرار اللجنة المشرفة على الانتخابات جاء بعد مفاوضات استمرت لأكثر من ساعتين واستنادا إلى المادة 25 من قانون النقابة والصلاحيات المخولة لها.

وتنص المادة 25 من قانون نقابة الصحفيين على أنه «عند اكتمال النصاب القانوني للهيئة العامة يجري انتخاب النقيب وأعضاء المجلس في ورقتين منفصلتين وفي آن واحد، ويشترط للفوز بمركز النقيب حصول المرشح له على الأكثرية المطلقة للحاضرين من أعضاء الهيئة العامة، وإذا لم يحصل أحد المرشحين على تلك الأكثرية في المرة الأولى، يعاد الانتخاب بين المرشحين اللذين حصلا على أعلى الأصوات في الجلسة ذاتها، ويكتفى آنئذ بالأكثرية النسبية وفي حالة تساوي الأصوات تجرى القرعة بينهما، على أن يتم انتخاب أعضاء المجلس بالأكثرية النسبية وفي حالة تساوي الأصوات تجرى القرعة بين المتساوين». أخذ أعضاء هيئة عامة على اللجنة المشرفة على الانتخابات عدم حزمها وقدرتها على اتخاذ المواقف الصائبة وتردد قرارها وسماحها لمؤازين الخروج باتجاه لوح الانتخابات.

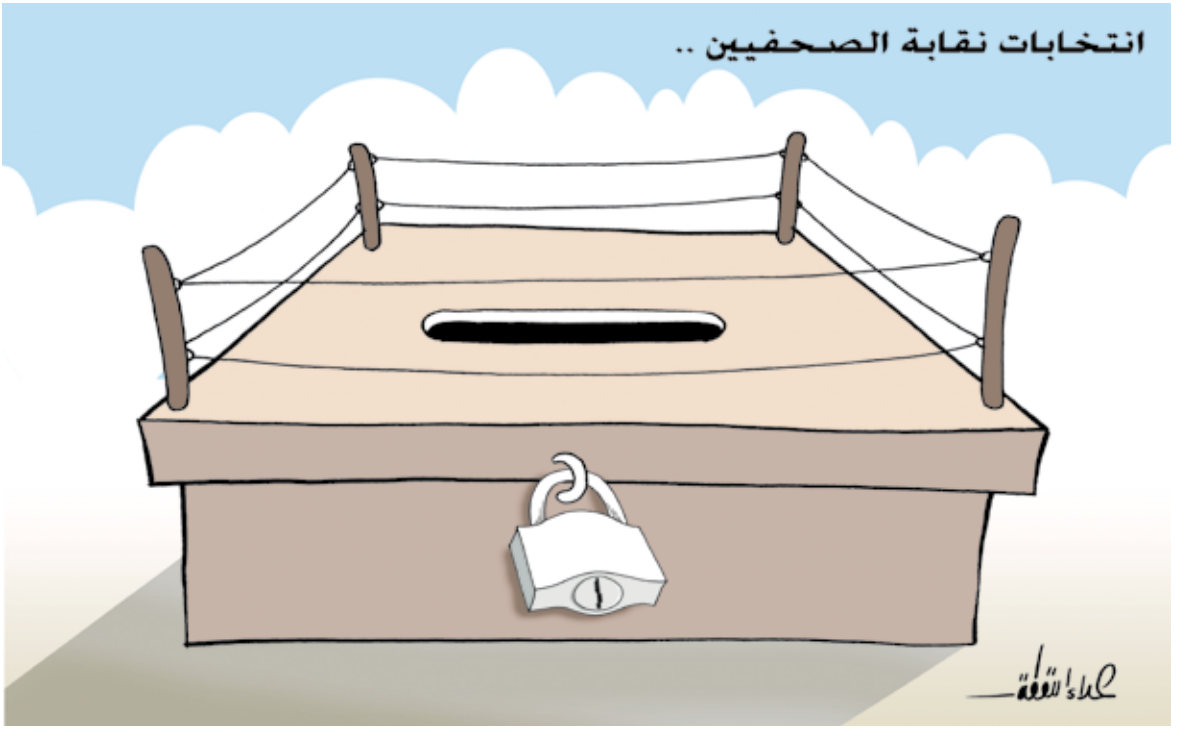

إعلامي

الأردنيون وجائزة الصحافة العربية

غياب عن الفوز وحضور في التحكيم

معن البياري

دبي ـ بين 88 صحفيا عربيّاً فازوا بجائزة الصحافة العربية بحقولها الأحد عشر في دوراتها التي بدأت في العام 2001 وأعلنت نتائج دورتها السابعة يوم الخميس الماضي، وحده فقط عماد حجاج من الزميلة «الغد» من الصحفيين الأردنيين العاملين في الصحافة المحليّة فاز بإحداها، وذلك في فئة الكاريكاتير في دورة 2005، متنافساً مع غيره، على غير حال الكاتب خيري منصور الذي منحه مجلس إدارة الجائزة جائزة فئة العمود الصحفي في دورة 2004. وكانت قد حجبت جائزة هذه الفئة في الدورتين الأوليين قبل أن يستقر الرأي على أن يختار أعضاء المجلس المذكور الفائز، وحاز عليها الأسبوع الماضي اللبناني جهاد الخازن، وقيمتها 20 ألف دولار أميركي، فيما قيمة جائزة الفئات الأخرى 15 ألف دولار (10 آلاف دينار أردني).

حماس الصحفيين الأردنيين، للمشاركة في مسابقات التنافس على الجائزة العربيّة، فاتر جدا

ويختار مجلس الجائزة سنوياً شخصية العام الإعلامية، وقيمة جائزته 50 ألف دولار، وقد اختير وزير الإعلام الأردني الأسبق، والكاتب الراحل، محمود الشريف، والإماراتي مؤسس صحيفة «الخليج» الراحل، تريم عمران، شخصيتي 2003. واختار المجلس الكويتي الراحل سامي المنيس شخصيّة2001، والمصري كامل الزهيري شخصية 2002. وفي السنوات الثلاث الماضي، حاز على الجائزة الرفيعة على التوالي: المصريان رجاء النقاش (قبل رحيله)، وصلاح الدين حافظ، والسعودي عثمان العمير، وكسبها في الدورة التي انقضت الأسبوع الماضي نقيب الصحفيين المصريين الحالي مكرم محمد أحمد.

وبشأن الصحفيين الأردنيين، فإن اثنين منهم ممن يعملان في الصحافة غير المحلية فازا بالجائزة التي تعد الأرفع معنويًا ومادياً على الصعيد العربي، ويرعاها ويشرف عليها نادي دبي للصّحافة، وهما: جمال الدويري من «الخليج» الإماراتية، وحاز عليها في فئة صحافة تكنولوجيا المعلومات في دورة 2005، وأيمن رمانة من الصحيفة نفسها في فئة صحافة البيئة في 2006، وفاز أمجد رسمي، بجائزة فئة الكاريكاتير للدورة الأخيرة عن رسومات له في «الشرق الأوسط». وكان النّادي قبل أسبوعين قد استبق الإعلان عن الفائزين بجوائز دورة 2007 الذين تم تكريمهم الخميس الماضي في حفل كبير شهده نائب رئيس دولة الإمارات رئيس الوزراء حاكم دبي محمد بن راشد آل كتوم بإعلان أسماء أول ثلاثة صحفيين تميّزت موضوعاتهم عن غيرهم من المتنافسين، بينهم الفائز نفسه، وخلت قوائم هؤلاء من أي صحفي أردني.

عدد المشاركات من المتنافسين في مختلف الفئات للدورة المذكورة بلغت 2609 من 18 دولة عربية، تتقدمها مصر، والإمارات، والسعودية، وجاء الأردن في المرتبة الثامنة. وهي مرتبة مشابهة لما كان عليه في منافسات 2006 التي بلغت 2593ولوحظ فيها ازدياد المشاركات من دول الخليج عن الأعوام السابقة.

وقال النادي إن فئة التحقيقات جاءت الأولى في 2007 من حيث العدد تليها فئة الحوار ثم الصحافة السياسيّة. وكان مثار انتقاد أوساط صحفية وإعلامية إماراتية وعربية واسعة أن تكون بين مواد أول ثلاثة صحفيين بين الأفضل في فئة الحوار، مقابلة مع وزيرة التربية والتعليم الإسرائيلية منشورة في جريدة «الأهرام» القاهرية أجراها يحيى زكريا غانم، حيث كان من الأوْلى استبعاد هذه المادّة وعدم إدراجها ضمن المنافسات.

والبادي أن حماس الصحفيين الأردنيين، وخصوصاً العاملين في الصحف والمطبوعات المحليّة، للمشاركة في مسابقات التنافس على الجائزة العربيّة، فاتر جداً، ويعود ذلك لعدم فوز أحد منهم في تلك السنوات على الرغم من تقديم عدد لا بأس منهم نماذج رفيعة من أعمالهم، وكذلك لشيوع مقادير من التشكك بما في التحكيم الخاص باختيار الفائزين من موضوعية ونزاهة واجبتين، فضلاً عمّا لوحظ من غلبة أسماء الفائزين المصريين، الذين يكادون يشكلون نصف من نالوا الجائزة، وقد حصدوا في دورة 2004 مثلاً جوائز أكثر من نصف الفئات.. وتزامن ذلك مع تغيير آليات التحكيم، فبعد أن كان نادي دبي للصحافة يستضيف أعضاء لجان التحكيم، ويوزّع عليهم المواد المشاركة، ليتوافقوا فيما بينهم على الفائز، صارت الصيغة تالياً أن يتم إرسال المواد المتنافسة مُغيّباً عنها أسماء أصحابها إلى المحكّمين في بلدانهم، ليضعوا بدورهم نقاطاً عليها، ولا يَعرف أعضاء اللجنة في كل فئة بعضهم، ليصار في دبي تجميع وغربلة النقاط واختيار الفائزين، من دون أن تكون موادهم بالضرورة قد حازت رضى جميع أعضاء اللجان الذين صارت تُنشر أسماؤهم سنوياً في جريدة يُصدرها النادي في المناسبة. والمُلاحظ أنّ شيئاً من التوازن طرأ على التوزيع الجغرافي لبلدان الفائزين، كما أن نصيب صحف دول الخليج يزيد سنوياً، وليس محسوماً ما إذا كان هذان الأمران خيارين متوافق عليهما في كواليس الاختيارات النهائية للفائزين في دبي، التي فاجأت أعضاء في لجان تحكيم ممن دُعوا لحضور حفل توزيع الجوائز الخميس الماضي في فندق مونارك في دبي، وقال بعضهم إن موضوعات فازت بالجائزة لم يطلعوا عليها أصلاً.

جاء الصحفيون الأردنيون في المرتبة الثامنة في عدد الترشيحات للجوائز العربية والفرعية

وإذا كان فادحاً غياب الصحفيين الأردنيين عن قوائم الفائزين ال 88 في سبع سنوات هي مسار جائزة الصحافة العربيّة، فإنهم كانوا حاضرين سنوياً في لجان التحكيم، ومن ذلك أن ثلاثة منهم كانوا من بين 42 إعلامياً شاركوا في تقييم الأعمال المتنافسة للدورة المنقضية، وهم: جورج حواتمة في «تكنولوجيا المعلومات»، وأسامة الشريف في « الصحافة السياسية» وفخري صالح في «الصحافة الثقافية»، يضاف إليهم أمجد ناصر الذي ساهم في التحكيم في فئة «الحوار الصحفي». وكان ممّن شاركوا في لجان السنوات السابقة وفي حقول الجائزة المتنوعة طارق مصاروة، وخيري منصور، وسلمان القضاة، وروضة الهدهد، وجلال الرفاعي، ومحمد جميل عبد القادر، وخليل المزرعاوي، وصالح أبو إصبع، وأيمن الصفدي، ومازن حماد وغيرهم. وإلى هؤلاء، فإن سيف الشريف وحده من الأردن عضو في مجلس إدارة جائزة الصحافة العربيّة السابق والثاني المنتهية ولايته قبل أيام، ومن المتوقع الإعلان قريباً عن مجلس جديد، يواصل مهمته التي تتعلق بالتصديق على نتائج لجان التحكيم، والبحث في وسائل تطوير الجائزة وتنشيط المشاركات فيها، ومن صلاحياته تعديل النظام العام لها.

موقع الصحفيات في النقابات العربية

السجل- خاص

اطلقت صحفيات عربيات وإيرانيات حملة عالمية وإقليمية تهدف إلى تمكينهن من الحصول على مواقع قيادية داخل نقابات الصحفيين في العالم العربي وإيران.

حدث ذلك خلال اللقاء الإقليمي للصحفيات الذي رعاه الاتحاد الدولي للصحفيين والنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، وشاركت فيه 16 صحفية مثلن 11 دولة من المنطقة، أواخر نيسان/أبريل الماضي في تونس، ويعتبر الأول من نوعه في المنطقة.

مسؤولة برنامج النوع الاجتماعي في الاتحاد الدولي للصحفيين، باميلا مورينو، قالت: "على نقابات الصحفيين أن تستقطب المزيد من النساء، ليتم فتح المجال للناشطات الصحفيات للمشاركة في شؤون النقابات، وليتم تعميم وإدماج مساواة النوع الاجتماعي في سياسات وفعاليات هذه الاتحادات. كشف هذا اللقاء عن قوة المطالبة بالتغيير (...) حان الوقت لتقوم النقابات بتقديم إجابات لهذه القضية."

تتراوح نسبة تمثيل النساء في الهيئات النقابية حالياً ما بين صفر بالمئة في الجزائر ولبنان وفلسطين إلى 33بالمئة في تونس و 26بالمئة في المغرب، وفق الاتحاد الدولي للصحفيين

تضمن اللقاء سلسلة نقاشات حول مساواة النوع الاجتماعي في المنطقة إضافة إلى عدد من ورشات العمل حول تمكين النساء الصحفيات داخل النقابات.

اختتم اللقاء باطلاق حملة عبر المنطقة تحمل شعار "شريكات في القيادة النقابية". وتعتمد هذه الحملة على خطة عمل من ثماني نقاط تشجع النساء الصحفيات على الانخراط في العمل النقابي، وفي العمل للوصول إلى صناعة القرار داخل النقابات من خلال التدريب، والتشبيك، والحملات الإعلامية، ومجموعات الضغط.

مسؤولة مشروع العالم العربي وايران في الاتحاد الدولي للصحفيين، سارة بوشطوب، قالت:"الطموح والتضامن هما مفتاحا تمكين المرأة الصحفية من الوصول إلى المواقع القيادية (...) نأمل أن يكون لهذا اللقاء تأثير حاسم في انتخابات نقابات الصحفيين المقبلة في اليمن، والعراق، وفلسطين، والجزائر، والأردن.

شرق غرب

اعتقال ثلاثة صحافيين لاربع ساعات في مصر

تعرّض للتوقيف بداية الأسبوع ثلاثة صحفيين للاعتقال أمام محكمة القاهرة العسكرية حيث كانت تجري محاكمة مسؤولين عن حركة الإخوان المسلمين. فقد اعتقل مصور وكالة الصحافة الإسبانية EFE خورخيه فوينتلساز، والصحافي في مكتب القاهرة لمحطة «بي بي سي» البريطانية معوّض جودة، ومصور فضائية «أبوظبي»، علاء أمين، فيما كانوا يغطون التظاهرات المنظمة على هامش المحاكمة لمدة أربع ساعات وصودرت تسجيلاتهم.

صحفية تحقيقات مكسيكية تفوز بجائزة اليونسكو

منحت اليونسكو جائزة جييرمو كانو لحرية الصحافة العالمية لهذا العام إلى مراسلة مكسيكية تعرضت لتهديدات بالقتل ودعاوى تشهير وتحرشات الشرطة،بسبب عملها في الكشف عن شبكات الدعارة واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية. وحصلت الصحفية المستقلة، ليديا كاتشو ريبيرو، على الجائزة لدقة تغطيتها لأخبار الجريمة المنظمة والفساد لحساب صحيفة "لا بوس ديل كاريبه" اليومية. وكانت ليديا نقلت في العام 2006، أخبار القتل الوحشي لمئات من الشابات بمدينة سيوداد خواريس الشمالية وأوقفت بتهمة القذف بسبب كتابها الذي حمل عنوان "شياطين الجنة" الذي تعرضت فيه للمواد الإباحية التي تستخدم أطفال، وحاولت سلطات ولاية بويبلا في نيسان/أبريل الماضي وقف حفل توقيع آخر أعمال كاتشو، "مذكرات فضيحة"، وهي رواياتها للاعتداءات والتهديدات العديدة التي تعرضت لها بعد نشر"شياطين الجنة". تحمل الجائزة، التي تبلغ قيمتها 25,000 دولار اسم صحفي كولومبي اغتيل في العام 1986 بعد إدانته لبارونات المخدرات ببلاده.

ترشيحات لجوائز بايو- كالبادوس لمراسلي الحرب

مراسلوومصوروالحرب من جميع أنحاء العالم مدعوون للتقدم لجائزة بايو- كالبادوس التي تكرم الصحفيين الذين يخاطرون بحياتهم في أخطر مناطق العالم لتغطية الأخبار. آخر موعد للترشح 6 حزيران/ يونيو 2008. سيتم تقديم 4 جوائز خاصة، قيمة كل منها (12,000 دولار) في أقسام التلفاز والراديو والإعلام المطبوع والفوتوغرافيا. يجب أن يتعلق العمل المقدم بصراع محدد وأثره على المدنيين، أو بحدث يتعلق بالدفاع عن حرية الصحافة والديمقراطية. ويجب أن يكون قد نشر أو بث ما بين 1 حزيران/يونيو 2007 و31 أيار/مايو 2008. هذا العام، لأول مرة خلال أعوام الجائزة الـ15.

رفع الرقابة عن الصحف السودانية

توافق الاتحاد العام للصحفيين السودانيين ومسؤولين عن الإعلام في الأجهزة الأمنية،على إنهاء الرقابة على الصحف ووقف الإجراء القاضي بإرسال الصحف إلى الرقيب قبل طباعتها. جاء ذلك في اجتماع ضم محررين صحفيين ومسؤولي الإعلام في الأجهزة الأمنية. وثمّن الاتحاد الدولي للصحفيين الإجراء معتبراً أنه يحافظ على استقلالية الإعلام في البلد. وقال أيدين وازيت أمين عام الاتحاد الدولي للصحفيين «نحيي العمل الذي قام به الاتحاد العام للصحفيين السودانيين ببذل جهد حاسم في إنهاء حالة الرقابة (...) نرحب بقرار نشر الوعي تجاه أهمية احترام الإعلام لميثاق الشرف الصحفي والإلتزام بأخلاقية الصحافة». رئيس الاتحاد العام للصحفيين السودانيين محيي الدين تيتاوي، أكد حرص الاتحاد على الحريات الصحفية والاحتكام للقانون عند المنازعات الصحفية معتبراً أنه الطريق المثلى لحل أية مشكلات.

.. حتى باب الدار

أحمد أبو خليل

نشرة أسعار البيع بالجملة

إعادة توزيع الناتج المحلي من "فش الغل"

◄ بـدأ تجار الجملة اصـدار نشرة أسعار الجملة لعدد من السلع ، بحيث يتمكن المواطن من معرفة سعر الكلفة لبائع المفرّق قبل أن يحدد الدكان الذي يشتري منه، وتتجه النوايا الى أن تكون هذه النشرة اسبوعية.

الاجـراء سـوف يربك الحياة الداخلية للدكاكين ومجمل علاقاتها مع زبائنها:

لف السوق ولا ترجع لي

ستتغير أسـس «المفاصلة»، وهي النقاش الـذي يتخذ شكل تفاوض سريع يتكرر بين البائع والمشتري عند كل سلعة، قد يليه تفاوض آخر على مجمل عملية البيع في الزيارة الواحدة وقد يتخلله أو يليه تفاوض آخر ،على مجمل مستقبل علاقة البيع والشراء بين زبون معين وبائع معين، وهي أشكال من التفاوض قائمة على عدم تيقن أحد الأطراف (المشتري) من حقيقة الأرقام التي يجري حولها التفاوض.

إن معرفة الزبون بسعر الجملة سوف يعني أن البائع قد فقد العنصر الرئيسي الـذي يبني عليه خطته فـي التفاوض والمفاصلة، المتمثل بعبارة أن السلعة: «علينا بـكذا» أي إحـالـة الأمـر الـى سعر الجملة، وعليه لن يعود بمقدور البائع الجزم بأن البيع كما يريد المشتري يعني «البيع بخسارة» وهو وضع «لا تقبله لي»، وستضعف قـدرة البائع على الادعـاء أنها «لا توفّي معنا بهذا السعر» أو غير ذلك من عبارات صـارت تشكل جانبا من لغة الأسواق والدكاكين.

الدكنجي المعتمد

بـمـوازاة ذلـك فـإن الاجـراء الجديد بالكشف عـن سعر الجملة سـوف يكون بأثر رجعي، لأنه سيعني انكشاف محتوى كثير من العلاقات التي بناها الزبائن مع دكانهم أو «دكنجيهم» على مر السنوات الماضية، وفي الأثناء قد تنكشف بعض الادعاءات بـ»المراعاة الخاصة» التي يحظى بها زبون معين دوناً عن كل زبائن الحارة. وبالمحصلة قد تنشأ عن هذه الانكشافات حركة تبدل كثيفة في الدكان المعتمد، فـي حـالـة تـم اكتشاف أن صاحبه كان «مِغلونجيا» طيلة تلك المدة.

أوسـاط تجار المفرّق قد تتخوف من إن انكشاف نسبة الربح الحقيقية ستعني انكشاف «الرزقة» أمام أعين الحساد ،الذين سوف يشرعون بحساب ما يتم تحصيله منهم في كل سلعة يشترونها وقد يرفقون ذلك بالدعاء المناسب، وهو دعاء عادة ما يكون موجهاً بالضد من مصلحة البائع في الآخـرة على الأقـل إن لم يكن في الدنيا أيضاً.

ضحكوا عليك

سيتقلص دور عنصر الشطارة في التجارة أو على الأقل فإنه قد ينتقل الى ميادين جديدة غير معتادة، وبالمقابل سـيـقـل عـــدد الـزبـائـن الـذيـــن يمكن استغفالهم أو استهبالهم، ولـن تكون الفطنة ميزة للمشتري الخبير، ولن يقع الزوج الدرويش تحت اتهام متكرر من قبل الزوجة بأنهم «ضحكوا عليك».

الاجراء الجيد سوف لا يعني الكثير على صعيد مستويات الأسـعـار، لأن مثل هذا الأمر يستدعي الكشف عن أسعار التكلفة عند بائع الجملة، الذي يصر باعة المفرّق أنه المستفيد الأول من ارتفاع الأسعار.

مهما يكن فإننا سنكون أمـام إعـادة توزيع شاملة لعمليات «فش الغل» بين أطراف البيع، وهو امر لا يخلو من فائدة.. «ما اشتريت من عنده لكني فشيت غلي فيه»، والمعروف أن هناك صنفاً من فشات الغل أحسن من «كيلو لحم مشوي»! .

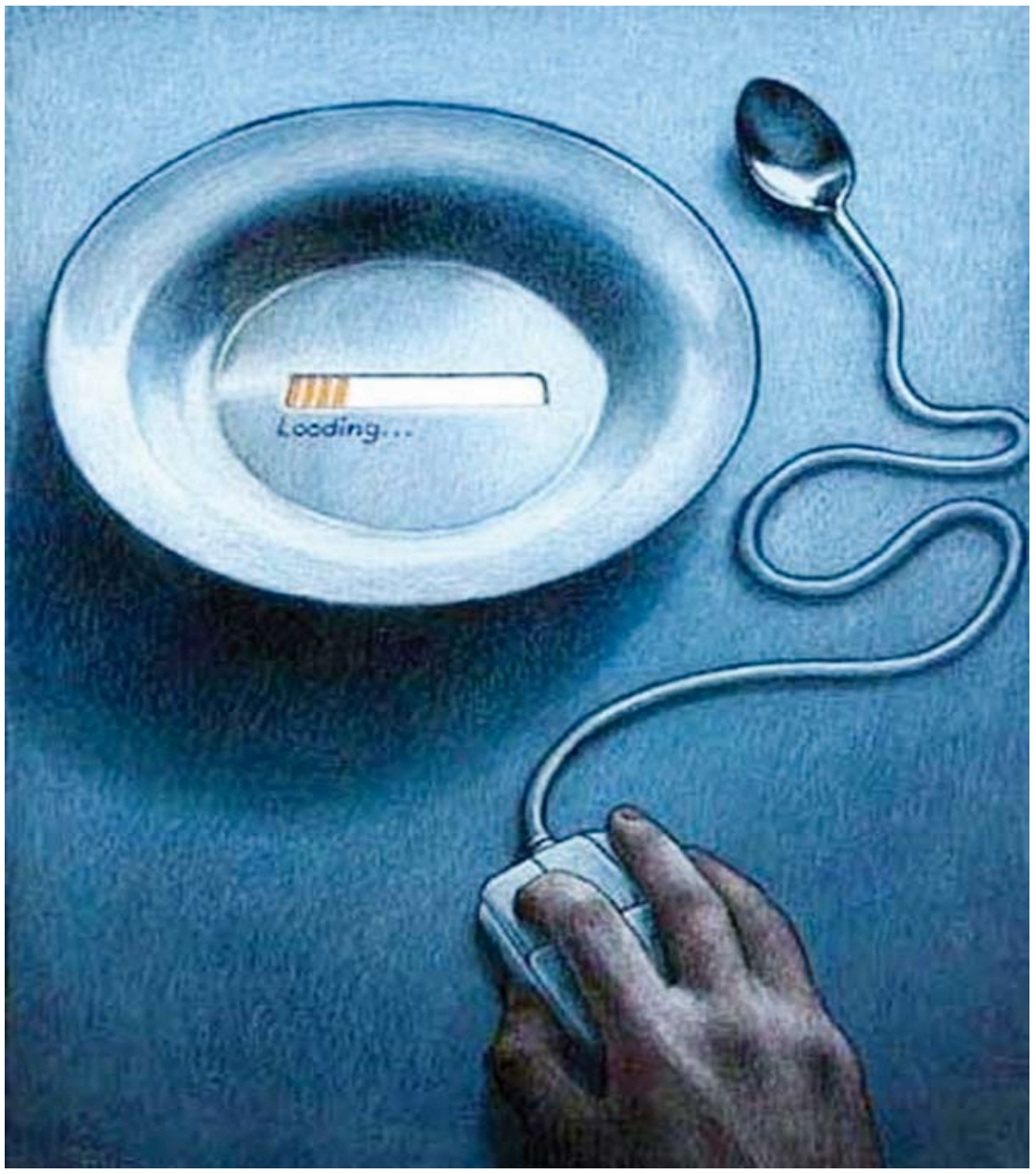

◄ للرسام البولوني باول كوزينسكي

دجاجة هنري الرابع

◄ الاقتحام الأول لعالم الدجاج المحلي تم على يد، أو في الواقع على»فخذ» الدجاج الفرنسي، مع مطلع عهد المجمدات في بلادنا، وقد كان هذا الدجاج المجمد أعلى وجاهة وسعراً من زميله الدجاج المحلي الطازج.

وصولنا الآن الى مرحلة الاكتفاء «الجاجي»، لا يعني أن كامل شهيتنا كشعب للدجاج قد تمت تلبيتها، لكن هذا ليس موضوعنا هنا.

موضوعنا هم الفرنسيون الذين مروا مثلنا بمرحلة لم تكن شهيتهم للدجاج ملباة بالكامل..

يقول التاريخ الغذائي أنه حتى عام 1589 كانت فكرة أن يتناول الفلاح الفرنسي لحماً فكرة ثورية، ففي ذلك العام وعد هنري الرابع رعاياه بأنه بعد تتويجه ملكاً على فرنسا، «يأمل إذا أطال اللّه عمره في أن يجعل فرنسا مزدهرة بحيث يضمن كل فلاح أن يكون في قدر عشاء أسرته يوم الأحد من كل أسبوع فرخ دجاجة».

للأسف فإن هنري الرابع عاش بعد ذلك إحدى وعشرين سنة، ولم يقدم الدجاج بقدر ما قدم من حكم استبدادي وحـروب «شَـوَت» بنارها أجساد الفلاحين، دون ان تشوي دجاجهم.

ينبغي ملاحظة الفروق الثقافية التي تجعل دجاجة الأحد عند الفرنسيين هي المعادل الموضوعي لدجاجة الجمعة عند الأردنيين.

صنعة الوزير

◄ كان وزير سابق قد شكا بأنه "ليس من السهل على من كان وزيراً في الأردن أن يجد عملاً". وهي بالفعل معاناة من صنف خاص، فماذا يعمل الوزير بعد أن يغادر منصبه؟.

هذا قد يفسر ما يقال عن أغلب الـوزراء انهم بعد مغادرة مناصبهم تفرغوا لـ"متابعة أعمالهم" ولا يقال إنهم عادوا الى العمل، فهو "يتابع" ولا يعمل. الوزير من هؤلاء، وبعد الوزارة مباشرة تنفتح أمامه الأبواب التي كانت مغلقة، ليس فقط الأبواب ذات العلاقة بوزارته بل باقي الأبواب، وبعضها يتحول فوراً الى "أبواب رزق"، فهو ما أن غادر الوزارة حتى "قال له الكريم خذ". الوزير من هؤلاء لا "تتوقف" له معاملة، وكلمته "تمشي" على الكبير والصغير، والكل يريد "خدمة" لمعاليه، لم "يقصّر" مع الناس ولهذا فإن الناس لا "تقصر" معه. الوزير من هؤلاء لا يجد عملاً خاصاً به فيتفرغ للعمل العام، وليس هناك ما يضيره، إذ ان "مصالحه ماشية" وهو فقط "يطلطل" على الشغل بين زمن وآخر حسب "الفضاوية"، إنه يذهب الى شركاته كي "يطيّر زهق". الوزير من هؤلاء لا يعمل بيده، فقد عملت يده في السابق كثيراً، وآن الأوان كي تستريح.

لا يرقى إليه شك ولا كمبيالة

◄ لا تتطور التجارة الالكترونية في الأردن بالسرعة المطلوبة.

الأمر طبيعي جداً، فنحن نحب المعاملات التجارية التي تجري «قُطّيب بقُطّيب»، وحتى الشيكات هناك من لا يثق بها ويفضل التعامل «كـاش». ثم أن «المصاري مفارَقَة» بمعنى أنك لا يجوز أن تراجع المبالغ المالية بعد أن تفترق مع الشخص الـذي استلمتها منه او استلمها منك، فكيف نتدبر الأمر في التجارة الالكترونية التي تشترط «المفارقة» في كل خطواتها. على المهتمين بزيادة التجارة الالكترونية أن يسارعوا الـى تعميم بدائل ثقافية تجارية مناسبة... «تجارته عالكبسة»، «ما بتحرك من مطرحه»، «مصاريه جمعها وهو يحط رجل على رجل».. ولكن بالطبع مع الحفاظ على أن «الربح مش هدفنا واللّه»، «المهم رضى اللّه ورضى الوالدين» والفلوس ليست أكثر من»وسخ يدين».

Exterior Paints

National Textured Coating
National Long Life Shield
National Stone Finish
National Weather Shield
National Epoxy System
National Acrylic Rock

NATIONAL PAINTS
We Color the World Beautifully

National Paints Training Center and Show Rooms:
Amman T. (962-6)5816190 F. (962-6)5816492
Irbid T. (962-2)7247754 F. (962-2)7247750
Zarqa T. (962-5)3653539 F. (962-5)3635369
Aqaba T. (962-3)2019805 F. (962-3)2019806
e-mail: npfc@nationalpaints.com
www.nationalpaints.com
National Paints Factories a member of sayegh Group
www.sayeghgroup.com

ثقافي

مؤرخ... لا كالمؤرخين!

فايز الصّياغ

ثمة ما يشبه الإجماع في أوساط الدارسين المعاصرين على اعتبار إريك هوبزباوم واحداً من أشهر المؤرخين المعاصرين في بريطانيا وأوروبا؛ بل إن الباحثين اليساريين ينزعون إلى اعتباره أبرز مؤرخي هذه الأيام في العالم أجمع، أو أفضل مؤرخي القرن العشرين. وتميل الفئة الأولى إلى التركيز على جدارته العلمية، ونهجه الموضوعي المعمق الشامل المتعدد الأبعاد في دراسة التاريخ الحديث، بينما تضيف الفئة الأخيرة من المراقبين سلسلة أخرى من السمات التي تميز منهجه الفكري، ومن بينها منظوره الماركسي المادي الجدلي في تحليل الظواهر التاريخية، والتزامه التعايش مع واقع العالم المعاصر السياسي والاجتماعي، واستمراره، حتى وهو في مستهل التسعينات من عمره، في التعبير عن مواقفه وآرائه الجريئة إزاء أحداث الساعة.

ولد هوبزباوم في الإسكندرية عام 1917، لأب بريطاني وأم نمساوية، وانتقل إلى فيينا بعد وفاة والده ليعيش مع والدته، وليتابع دراسته في برلين. واضطر للرحيل إلى بريطانيا عام 1933، إثر تعاظم النزعة النازية والفاشية في ألمانيا، والنمسا، وإيطاليا، ومناطق أخرى من أوروبا الوسطى. وكان لمعاصرته صعودَ الفاشية وفشل الليبرالية أثر كبير في تكوين آرائه السياسية اليسارية واقترابه من الماركسية، كما أن هذه التجربة أثرت في اهتماماته البحثية لموضوع الهويات وظواهر التعصب العرقي والديني والإثني.

في لندن، أكمل دراساته الجامعية وحاز على الدكتوراه في التاريخ من كينغز كوليج في جامعة كمبريدج، وعمل محاضراً في جامعة لندن- كلية بيربك، وأصبح أستاذاً للتاريخ الاقتصادي الاجتماعي عام 1970، وزميلاً في الأكاديمية البريطانية عام 1978. وفي العام 1998، قُلِّد وسام الشرف في بريطانيا والكومنولث. وعلى الرغم من أنه كان شيوعياً منذ العام 1936، إلا أنه ندد بالغزو السوفييتي لهنغاريا عام 1956، وعدل عن عضوية الحزب الشيوعي البريطاني إلى الحزب الشيوعي الإيطالي، وظل محافظاً على منظوره الماركسي العريض في توجهاته الفكرية وممارساته العملية.

ويعمل هوبزباوم الآن رئيساً لكلية بيربك- جامعة لندن، وأستاذاً زائراً في عدد من كبريات الجامعات الأوروبية والأميركية والآسيوية. وبالإضافة إلى أن مؤلفاته الأساسية قد ترجمت إلى أكثر اللغات الحية (ربما باستثناء العربية)، فإن ما أسهم في تأثيره الفكري هو إتقانه لعدد من اللغات وأبرزها: الإنجليزية، والفرنسية، والألمانية، والإيطالية، والإسبانية. وعلاوة على اهتماماته الأكاديمية والفكرية والسياسية، فإنه عازف ماهر لموسيقى الجاز، وله دراسات وكتاب مطبوع في هذا المجال، وآخر عن الترابط بين الجاز والمقاومة والاحتجاج.

إريك هوبْزْباوْم

التاريخ صورة نابضة بالحياة للواقع البشري

مصطفى الحمارنة

درج إريك هوبزباوم على التأكيد في المقدمات التمهيدية لكل أعماله على أنه لا يسرد التاريخ، ولا يعيد صياغته، ولا يؤرخ لوقائعه أو يصف أحداثه كما تفعل جمهرة «المؤرخين» من قُدامى ومحدثين على السواء. إنه، كما يقول، إنما يتوجه إلى القارئ والمراقب والباحث الذكي المتعلم فحسب، فيدرس ظواهر التاريخ الأساسية والأحداث الكبرى المؤثرة في حياة الناس في المجتمعات البشرية، ويحلل أسبابها ونتائجها المباشرة وغير المباشرة، ويربط بعضها ببعض على نحو متكامل، في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية دون استثناء، بحيث تكون الحصيلة النهائية صورة نابضة بالحياة للواقع البشري في مرحلة معينة، تتسلسل على نحو جدلي مع ما يسبقها وما يليها من مراحل.

وفي سياق الإطار الفكري الجدلي العام الذي يتحرك فيه هوبزباوم، فإنه يستهل أول مؤلفاته المهمة «العصاة البدائيون» بمقولة أعتقد أن المؤرخين العرب المحدثين هم في أمسّ الحاجة إليها لدراسة الماضي والحاضر على حد سواء. فهو يرى في هذا الكتاب أن الحركات الاجتماعية التي حدثت في غرب أوروبا وجنوبها في القرنين التاسع عشر والعشرين، وقام بها فلاحو الأندلس في إسبانيا، وعمال المناجم في درهام في بريطانيا، وحتى المافيا في صقلية، لم تكن وقائع لا يمكن التكهن بها، أو أحداثاً منبتّةَ الصلة بما قبلها وبعدها وحولها. كما أنها ليست من التفاهة إلى حد دفع أكثر المؤرخين إلى تهميشها أو اعتبارها فوراتٍ عرضيةً وحالاتٍ عابرةً من التمرد التلقائي الفاشل (وتلك، في ما أرى، هي المقاربة التي ناقش بها أغلب المؤرخين العرب ظواهر مهمة في التاريخ العربي الإسلامي قبل حركة القرامطة، وثورة الزنج وغيرهما). ويرى هوبزباوم أن هذه الحركات، سواء ما نشأ منها عن أصول ريفية أو فلاحية أو ما برز في المراحل ما قبل الحضرية وقبل الصناعية، تمثل احتجاجاً عنيفاً على القمع، والفقر: إنها صرخة للثأر من الطغاة ومن أصحاب الثروة والجاه، وحلم غامض لتقليم أظفارهم وانتزاع أنيابهم، وإزالة أخطائهم وخطاياهم ضد الناس البسطاء العاديين. وكان طموح هذه الحركات، في جوهره، غاية في البساطة، وهو أن يعيش الناس لا في عالم جديد متكامل، بل في عالم تسوده روح العدل والإنصاف ويعامل فيه الناس على قدم المساواة. إلا أن هذه الحركات التي تتشابه، من حيث طبيعتها، مع جوانب من حروب العصابات الحديثة، كانت جميعها تفتقر إلى عنصرين جوهريين لازمين هما: أيديولوجية متماسكة تهدد الأهداف والمرامي القريبة والبعيدة، وتنظيم مترابط يضم أطراف الحركة ويحدد مسؤوليات الأعضاء فيها ودرجات انتمائهم وأساليب عملهم.

وعلى الرغم من ذلك كله، فإن هذه الحركات تظل مسالكَ جانبيةً ومؤشراتٍ بارزة على مسيرة المجتمعات في المستقبل، ومكوناتٍ رئيسيةً في القوة الدافعة التي تحرك مسارات التاريخ البشري. والأهم من ذلك كله أن هذه الحركات الاجتماعية (البدائية) على ما بينها من اختلاف، تمثل آخر الأمر روافد مؤثرة تعزز التوجه نحو التغيرات الكبرى التي تتجلى في التاريخ الحديث في سلسلة من المنعطفات والثورات الحاسمة في العالم، ومنها الثورات الصناعية، والفرنسية، والأميركية، وأخيراً الروسية.

وفي جميع الدراسات التحليلية للحركات والأوضاع والظروف الممهدة للتغيرات الاجتماعية الكبرى في التاريخ الحديث، يكون إريك هوبزباوم قد ارتاد سبيلاً جديداً في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، تبلور بعد ذلك في مقاربات جيل من أبرز العلماء الاجتماعيين في الستينات والسبعينات من القرن الماضي لقضايا التغير الاجتماعي والحركات الاجتماعية والتحليل التاريخي المقارن، ومن بين هؤلاء: تشارلز تيللي Charles Tilly، وثيدا سكوكبول Theda Skocpol، وأنتون بلوك Anton Blok. وينطلق هؤلاء وغيرهم، على العموم، من عدد من المفاهيم التي أرسى هوبزباوم دعائمها في الدراسات التحليلية، ومن بينها مفهوم «العصيان الاجتماعي»، وما كان، بموجب التعريف «الرسمي»، يُدعى «الجريمة الاجتماعية». ويفسر هذان المفهومان كثيراً من الأنماط المختلفة السائدة في التاريخي والاجتماعي السياسي لمجتمعات متباينة وفي عصور مختلفة. وكانت معظم ظواهر العصيان هذه تُعرَّف، حتى عهد قريب، وفق المنظور التقليدي، حتى في المؤسسات التعليمية، بأنها حركات تمرد تقوم بها جماعات من اللصوص أو المجرمين أو المهمشين من طفيليات المجتمع. وجاءت هذه المدرسة الفكرية الجديدة في العلوم الاجتماعية لتُخرج هذه الحركات من نطاق الرؤية التقليديةَ، وتُدخلَها في عداد مظاهر الرفض والاحتجاج على جوانب محددة في الواقع الاجتماعي المؤسسي، وفي سياق تاريخي محدد. ترتكز منهجية هوبزباوم في التحليل السياسي الاجتماعي على قاعدة معرفية موسوعية حول جميع مناحي الحياة في أوروبا وبقاع كثيرة من العالم في الفترة الممتدة بين بدايات القرن السابع عشر ومطلع القرن الحادي والعشرين في مجالات الاقتصاد، والسياسة، والثقافة، والفنون. وهو يرى أن مهمة المؤرخ هي «اكتشاف الأنماط والآليات التي حولت العالم من حال إلى حال». ولا تقتصر هذه المهمة، في رأيه، على اكتشاف الماضي، «بل تتجاوز ذلك إلى تفسيره، ومن ثَمَّ إيجادِ رابطةٍ تشده إلى الحاضر».

وفي هذا الإطار الذي يتحاشى السرد الوصفي، ويركز على التفسير الاجتماعي لحركة التاريخ، أي «من الأسفل للأعلى»، تمكن هوبزباوم منذ عقود من وضع سلسلة من الدراسات المَعْلَمية في تحليل التاريخ الحضاري لأوروبا.

وفي « عصر الثورة» يتتبع هوبزباوم التحولات التاريخية الجسيمة البعيدة الخطر التي طرأت على أوروبا بخاصة والعالم عموماً بين عام 1789 وعام 1848، في أعقاب ما يطلق عليه اسم «الثورة المزدوجة»، أي الفرنسية التي تُسْتَهَلُّ بها هذه الفترة، ومُعاصِرتُها الثورةُ الصناعية في بريطانيا. وبعد أن يتحدث عن الخطوط العريضة لهاتين الثورتين، وما تلاهما من حروب، بما فيها الحروب النابليونية، وثورات وحركات سياسية في مختلف أنحاء أوروبا، ينتقل إلى تضاريس مجتمع ما بعد الثورة الجديد، ويتحدث، بأسلوب موسوعي شامل، عن التغيرات الجذرية التي طرأت بعد الثورة المزدوجة على البنية الطبقية والتنظيم السياسي في أوروبا، والتحولات التي تجاوزت مجالات الصناعة والاقتصاد والسياسية لتشمل الجوانب الأيديولوجية (بما فيها الدين والنزعة العلمانية)، ثم العلوم والآداب والفنون. ويمضي بنا الكتاب ليضعنا على أعتاب النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عندما كان هدير الموجة الثانية من الثورات يتصاعد من أعمق أعماق الأرض في الممالك الأوروبية كافة، توطئةً للانفجار العظيم عام 1848.

و«عصر الثورة»، شأنه شأن «عصر رأس المال» و«عصر الإمبراطورية»، له جدارته وأهميته، كما أن له قيمةً معرفيةً لا حدود لها. بيد أن له لدى القارئ والباحث والدارس العربي قيمةً متميزة، لسببين على الأقل:

> **"على اليهود القول إن بوسع المرء أن يكون يهودياً دون أن يؤيد إسرائيل"**

يتجلى الأول في حرص المؤلف على استعراض الآثار والتداعيات التي انداحت على بقاع العالم الأخرى، وبخاصة على المنطقتين العربية والإسلامية، جراء الثورة الفرنسية، والثورة الصناعية، وحملات نابليون، والتوسع الاستعماري الأوروبي، وبدايات التفاعل الثقافي والعلمي والسياسي الحديث وبين العرب وأوروبا. أما السبب الثاني، فهو ما يؤكد عليه هوبزباوم في المقدمة التي وضعها خصيصاً لهذه الترجمة العربية لكتاب «عصر الثورة» وللسِّفْرَيْن الآخريْن اللذيْن سيصدران بالعربية تباعاً في هذه السلسلة. فمنذ القرن السابع للميلاد، وعلى مدى ألف عام، كان «الغزاة» يداهمون أوروبا من الشرق لا من الغرب. وعلى الرغم من أن التبادل التجاري كان موصولاً بين الطرفين، إلا أن التحولات المثيرة في أوروبا منذ اندلاع الثورتين الفرنسية والصناعة قد عكست اتجاه الغزو. فمع توسع الأوروبيين الاقتصادي والعسكري، تصاعدت في أرجاء العالم الإسلامي دعواتٌ تُذكي روحَ المقاومة للغزو الأجنبي، وتحض على الإصلاح الداخلي والتحديث في آن معاً، وذلك ما سيتطرق له هوبزباوم بمزيد من التفصيل في كتابيه الآخرين: «عصر رأس المال» و «عصر الإمبراطورية».

وما يزال هوبزباوم يواجه حتى اليوم صنوفاً شتى من النقد لا شأن لها بالنزاهة الأكاديمية أو الأمانة العلمية. وتصدر هذه الانتقادات لأسباب واعتبارات سياسية في التحليل الأخير، ومن مصدرين قد يبدوان متعارضيْن في الظاهر إلا أنهما يتقاطعان ويلتقيان في أكثر من ناحية.

المصدر الأول هو بعض الأوساط الفكرية اليمينية والليبرالية التي تأخذ على هوبزباوم اعتناقه للشيوعية منذ شبابه، ورفضه الانسحاب من الحزب الشيوعي رغم شجبه للمواقف السوفييتية أكثر من مرة. ويأخذ عليه البعض كذلك أنه لم يندد «بما فيه الكفاية» بفظائع ستالين في الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي. وتتلخص حجة هوبزباوم ضد هذه الانتقادات بأن الحركة التي انتمى إليها هي التي أدت، في المقام الأول، إلى اندحار الفاشية والنازية في أوروبا. ويضيف أنه لا يستطيع، على الصعيدين الشخصي والإنساني، أن يتنكر لماضيه النضالي، لأن كثيراً من رفاقه ضحوا بأنفسهم وقضوا نحبهم- وعلى أيدي رفاقهم أحياناً- في سبيل قضية شريفة ومُثُل عليا، وهو لا يستطيع أن يضرب عرض الحائط بما قدموا من تضحيات. وقد اتسعت الفجوة بين هوبزباوم وهذا الفريق من النقاد بعد انهيار نظم الحكم الشيوعية في روسيا وأواسط أوروبا، وتزايد معارضته للسياسة والهيمنة الأميركية في الساحة الدولية.

أما المصدر الآخر للنقد الموجه إلى هوبزباوم فإن دوافعه السياسية لا تخفى على أحد؛ فهو، باعتباره مفكراً علمانياً وتقدمياً بالدرجة الأولى، يحمل منذ زمن موقفاً معروفاً ومشهوداً من إسرائيل والصهيونية؛ وخلال السنوات الأخيرة، أدى تشدده في موقفه من إسرائيل إلى تعاظم الحملات الصهيونية ضده. ففي لقاء مطول أجرته معه صحيفة الأوبزرفر البريطانية في سبتمبر/ أيلول عام 2002، يقول هوبزباوم بمنتهى الصراحة والوضوح: «لم أكن صهيونياً قط. ولكن بعد أن قامت إسرائيل واستقر فيها اليهود، لم تعد فكرة إزالتها وإزالتهم واردة. ولم أكن أبداً من الداعين إلى تدمير إسرائيل أو إذلالها. نعم، إنني يهودي. ولكن ذلك لا يعني أن عليّ أن أكون صهيونياً ولا مؤيداً بأي شكل من الأشكال للسياسات التي تنتهجها الآن حكومة إسرائيل ، وهي سياسات كارثية شريرة؛ إنها سياسات ستؤدي بطبيعتها إلى التطهير العرقي في أراضٍ محتلة. والسياسات الرسمية للأحزاب اليهودية التي تحكم إسرائيل الآن تعتبر منطقتي اليهودية والسامرة جزءاً مما أعطاه الله للإسرائيليين، وأعتقد اعتقاداً جازماً أن على اليهود أن يقولوا إن بوسع المرء أن يكون يهودياً دون أن يكون مؤيداً لإسرائيل».

وبين هذا الفريق من النقاد وذاك، يمضي إريك هوبزباوم قدماً في ما تبقى من أيامه. ويظل، في كل وقت، يردد عبارته المشهورة: "لقد أنجزت ما أنجزت دون أن أقدم أية تنازلات".

ثقافي

"رأس المال":

بين "الثورة" و"الإمبراطورية"

محمد المصري *

بصدور "عصر رأس المال" بعد "عصر الثورة"(*)، تكون الحلقة الثانية من مشروع اريك هوبزباوم الكبير لكتابة مرحلة هامة من تاريخ البشرية تمتد ما بين (1914-1789) قد وجدت مكانها في المكتبة العربية. وعندما تصدر قريبا الحلقة الثالثة والأخيرة، "عصر الإمبراطورية"، من هذه المراجع المَعْلَمية عن التاريخ الحضاري والاقتصادي والسياسي لأوروبا، وانعكاساته على العالمين العربي والإسلامي، ستملأ هذه الثلاثية(*) فراغا واضحا في المكتبة التاريخية العربية. وستكون مصدرا مرجعيا للطلبة والهيئات التعليمية الجامعية والباحثين ومحبي التاريخ والقراء العاديين المهتمين بفهم سيرورة عالمنا الحالي وكيف استقر على ما هو عليه . إن كثيراً من الأحداث التاريخية والتفاعلات الاقتصادية والاجتماعية التي مر بها العالم في السنين الخمسين الماضية، بل والتطورات التقنية والمدارس الفكرية والفنية والثقافية، إنما تعود جذورها إلى تاريخ القرن التاسع عشر.

"التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية في السنين الخمسين الماضية تعود جذورها إلى تاريخ القرن التاسع عشر"

وإذا كان هذا صحيحا إلى حد كبير فيما يتعلق بالعالم اليوم، فإنه يصدق كذلك على العالم الثالث – بما فيه منطقتنا العربية. إن كثيراً من المسارات التاريخية التي مرت بها البلدان العربية، والانعطافات السياسية، والتحولات في البنى الاقتصادية والاجتماعية، ونمو قوى فكرية وثقافات متنوعة، قد يجد جذوره في القرن التاسع عشر(*). لقد كان ذلك القرن سلسلة من المراحل المتتالية للنظام الرأسمالي الذي ولد في أوروبا ومساعيه إلى أن يشق طريقه ويبسط هيمنته على العالم كله. ويصبح، من ثم، نظاما اقتصاديا يمد لنفسه جذورا في أقاصي الأرض غربها وشرقها، وشمالها وجنوبها، ويغزو أكثر المناطق عزلة، ويوحدها على اختلافها وتنوعها في إطار عمليات إنتاج وتبادل رأسمالية. فحل بذلك محل النظم الاقتصادية القديمة كافة، واستبدلها بمنظومة جديدة يصر دعاتها على التأكيد بأن هذا التحول غير قابل للتوقف(*).

ولا عجب، إذن، أن مؤرخاً عالمياً كبيراً مثل إريك هوبزباوم ما زال، منذ عقود، يحتل موقعا فريداً ومتميزاً بين مؤرخي عصره بفعل تنوع كتاباته وغزارتها وجديتها، وأن يفرد كتابا خاصا للربع الثالث من القرن التاسع عشر ويطلق عليه اسم «عصر رأس المال». ففي أعقاب فشل الثورة التي اجتاحت أوروبا (1847 – 1848) جاءت فترة تاريخية اتسمت بالاستقرار، واستمرارية إعادة ترتيب البيت الداخلي وتنظيم علاقات القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في أوروبا وغيرها من مناطق العالم، دون الدخول في أتون حروب أو هزات ثورية شبه شاملة وشبه عالمية. و على الرغم من حروب عصفت بمناطق متعددة من العالم بما فيها أوروبا، إلا أن هذه الاضطرابات لم يكن لها طابع الشمولية مثل تلك الهزات العنيفة قبل فترة الكتاب أو الحروب العالمية التي شهدها وتأثر بها العالم جميعاً في القرن العشرين. ويضع هوبزباوم القارئ أمام تحليل نوعي لحروب مرحلة عصر رأس المال، وبخاصة تلك التي جرت في أوروبا، بأنها حروب ذات طبيعة محدودة، حيث تقوم الدول، وبمرونة عالية، بإعلانها وخوضها، ثم تقوم بإيقافها بالدرجة نفسها من المرونة. وتندرج حروب ايطاليا وحروب بسمارك التوحيدية والأوروبية في هذا الإطار. وعلى الرغم من الاستقرار الذي عاشه العالم بسبب عدم شمولية الصراع، فقد شُنّت حربٌ شاملة وشرسة عمل فيها رأس المال على قدم وساق في توحيد الكرة الأرضية وربطها بعضها ببعض بطريقة لم تتح ولم تتحقق من قبل، حتى في موجات الفتوحات أو الهجرات الكبرى التي شهدها تاريخ العالم، مثل فتوحات الإسكندر الكبير أو الإسلام أو الرومان والمغول وما رافقها من هجرات بشرية كبيرة. إن سيرورة ربط العالم ضمن السيطرة المطلقة لرأس المال لم تقتصر على تحويل السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أيدي جماعة إلى أيدي أطراف وقوى أخرى تدير شؤون أقاليم كانت منعزلة فحسب، بل كانت تحطيم بنى اجتماعية واقتصادية أو تحويلها لتكون في خدمة علاقات إنتاج وتبادل رأسمالية. إن ربط العالم في عصر رأس المال لم يجرِ عبر تجريد حملات عسكرية تضمن استمراريَة السيطرة العسكرية لإمبراطورية على أقاليم مترامية، وإنما بربط الأقاليم العالمية المتباعدة بعجلة نظام اقتصادي ستتأثر الفئات الاجتماعية بأية أزمة فيه وبأية انجازات أو منافع يجنيها. ومع تأسيس لنظام العالمي في الربع الثالث من القرن التاسع عشر، أصبحت مناعة أي جزء من العالم لتأثير ما يجري في بقية العالم ضربا من ضروب الوهم، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بالتطورات أو الأزمات الاقتصادية و انعكاساتها الاجتماعية والسياسية.

إن التاريخ، كما يؤكد هوبزباوم، لا يستمزج المؤرخين حول ما يناسبهم من مراحل يحددون بها مدوّناتهم وتحليلات للماضي، واستقراءهم للحاضر، واستشفافهم للمستقبل، مع أن بعضهم لا يدركون ذلك دائماً. ومع أن إعادة كتابة تاريخ مرحلة سيادة رأس المال تتركز على تأريخ المناطق التي شهدت ولادة الرأسمالية، أي أوروبا الغربية والشمالية ومن ثَمَّ الولايات المتحدة الأمريكية، فإن هوبزباوم بقي أميناً على إطاره الفكري والإيديولوجي الرافض للتمحور حول (الارتكازية)، التي تعتبر أوروبا هي الأساس لتاريخ العالم في العصر الحديث، أو كما يدعي بعض المؤرخين، أن التاريخ الحديث للعالم هو تاريخ الغرب، ضارباً عرض الحائط بتاريخ المعمورة كلها. ولذلك، يقدم الكتاب ربطاً عميقاً وتحليلاً للتحولات التاريخية والقوى السياسية والاجتماعية في مناطق العالم المختلفة من اليابان والصين والهند شرقاً إلى المنطقة العربية وإفريقيا، إضافة إلى رصد لأميركا اللاتينية. ويستخدم المؤلف المعرفة الموسوعية التي يتحلى بها ليقدم التفاصيل عن تحالفات القوى الاجتماعية، والمشروعات الإصلاحية، ومراحل المقاومة والمهادنة، وربما الاستسلام لهجمة رأس المال واقتحامه لأصقاع جغرافية واقتصادية وثقافية جديدة في العالم.

كما أنه يتقصى أبعاد الثقافات السائدة، بما فيها مجالات الإبداع الأدبي والفني، والتوترات التي حكمت مجتمعات أوروبية وغير أوروبية بين القيم الأخلاقية للرأسمالية الصاعدة من ناحية، والمنظومة القيمية الموروثة المرتبطة بالتكافل بين الأفراد. ويقدم تحليلاً ووصفاً غير مسبوق للتحولات الثقافية لفئات اجتماعية بعينها، أو للمجتمعات بصفة عامة، فينتقل من التحولات السياسية والاقتصادية إلى إقحام للفن ودوره، وسياحة الطبقات الوسطى، وثقافة الجنس في الإطار البيوريتاني (الطهراني)، وثقافة الطبقات العمالية.

وعلى الدرجة نفسها من الأهمية، يقدم هوبزباوم تحليلاً ممتعاً ومرناً لليبرالية كقوة سياسية ضاغطة لعبت دوراً أساسياً في صياغة تاريخ الحقبة، وأيضاً في التأسيس لأنظمة سياسية ديمقراطية ما زلنا نراها إلى اليوم. ويتطرق العرض إلى دخول القوى السياسية، ومنها المحافظة، إلى حلبة الصراع السياسي مع قوى ثورية وديمقراطية وليبرالية، وتحقيقها لإنجازات ديمقراطية هامة –كان بعضها في صلب برنامج الليبراليين، لتحول دون وصول الليبراليين والثوريين من الوصول إلى سدة الحكم. إن هاجس استمرارية الاستقرار وهامش المناورة الكبيرة لبعض السياسيين في غرب أوروبا قد ساهم في إحداث تحولات ديمقراطية كبيرة مهدت للمزيد من التغيرات في الحقب التاريخية اللاحقة. ولعل في هذا فائدة للمواطن العربي في تجربته الحالية للتحول الديمقراطي والإصلاح السياسي.

ولعل من موضوعات الكتاب الأكثر إثارة لاهتمام الباحث العربي العلاقة التي تأسست في هذه الحقبة الزمنية بين «مكان ولادة الرأسمالية الأصلي» (أوروبا) والعالم الذي اخترقته وتغلغلت فيه (أي باقي العالم) أو – حسب مفردات الكاتب المتسقة مع الفترة التاريخية آنذاك – الدول النامية والدول الأقل نمواً. إن هذه العلاقة تمثل إحدى الإشكاليات التاريخية التي ما زالت حتى اليوم تلقي بظلالها على طبيعة العلاقة بين ما يسمى بالعالم الثالث والعالم الرأسمالي المتقدم، أو تعيد إنتاج هذه العلاقة المشوهة بين العالمين. ففي هذا الإطار، يوضح الكتاب الطابع الشمولي في استراتيجية اختراق رأس المال لمناطق العالم كافة؛ فلا فرق بين أميركا اللاتينية وإفريقيا والمنطقة العربية والهند والصين. بل إن ردود الفعل التي أطلقتها نخب هذه المجتمعات وشعوبها كانت على قدر كبير من التشابه. فالانقسام بين الرافضين لدخول رأس المال أو «الغَرْبَنة» من جهة، والمحابين من جهة ثانية، كان ظاهراً ممتداً في مجتمعات ما يسمى الآن دول العالم الثالث.

"الليبرالية قوة سياسية ضاغطة لعبت دوراً أساسياً في التأسيس لأنظمة ديمقراطية ما زلنا نراها إلى اليوم"

ويتطرق الكتاب بتحليل موجز وعميق في الوقت نفسه إلى ردود الفعل المتباينة في المنطقة العربية ومصر والجزائر اللتين كانتا أول المجتمعات العربية التي وقعت في نطاق اختراق رأس المال الغربي.(*) ويخلص هوبزباوم إلى أن حتى دعوة جمال الدين الأفغاني لإحياء الإسلام السني لم تكن مرتكزة إلى العودة إلى الماضي، وإنما إلى استحداث عوامل ثقافية ودينية وفكرية ذات وزن في المنطقة العربية ولدى المسلمين لخلق مجتمعات جديدة ومتطورة

ومساوية للدول الغربية النامية. وهي بذلك تقع في سياق ردود الفعل نفسها في أميركا اللاتينية أو الهند أو الصين. وفي معرض تحليل هذه التيارات يبقى هوبزباوم أميناً لمنهجيته التاريخية في إعادة تركيب الحدث التاريخي كما هو، بعيداً عن إسقاط التحليل الأيديولوجي الراهن أو الحدث التاريخي الحاضر عليه، عندما ينبه إلى أن مواقف من كانوا يدعون للغَرْبَنة في ذلك الوقت ينبغي أن لا تُقرأ أو تُفسر حسب معايير حركات التحرر الوطني، وهي سمة من سمات المراحل التاريخية اللاحقة لعصر رأس المال.

ويوضح هوبزباوم بأن الثمن الذي دفعته المجتمعات غير الغربية لاختراقها من قبل رأس المال من خلال تدمير بناها الاجتماعية القديمة وخلق بنى اقتصادية واجتماعية لخدمة متطلبات النظام الرأسمالي العالمي كان باهظا، ولا سيما أن أملها في إعادة صياغة مجتمعاتها ودولها على شاكلة الغرب المتقدم لم يتحقق. وقد اشتركت جميع دول العالم الثالث بهذه النهاية التراجيدية مع الاستثناء الوحيد، وهو اليابان. ويعرج هوبزباوم هنا على السؤال: «لماذا اليابان»؟ وهو أحد الإشكاليات الحاضرة في ذهن المؤرخ أو المثقف العربي، وبخاصة عندما يعاد طرح السؤال بصيغة أخرى: «لماذا اليابان وليس مصر»؟ ويقدم الكتاب ربطاً محكماً لعوامل ربما ساعدت اليابان التي استقبلت الرأسمالية من الخارج ولم تولد فيها، إلى أن دخلت في عداد الدول الرأسمالية ولم تنزلق إلى مرتبة الرأسمالية التابعة. ويتحدث في هذا السياق عن عوامل داخلية ذات علاقة بالبنية الاقتصادية والاجتماعية القديمة في اليابان الأقرب في طبيعتها إلى الإقطاع الأوروبي من غيرها من دول العالم الأخرى. ويضاف إلى ذلك التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها اليابان قبيل استهدافها من قبل رأس المال، ، علاوة على بعدها النسبي عن مركز رأس المال، وفقرها النسبي كذلك، مقارنةً بمصر ذات الموقع الاستراتيجي والموارد الطبيعية الوفيرة، ووجودها على مرمى البصر من مكان ميلاد الرأسمالية في أوروبا.

إن «عصر رأس المال»، الذي نشر لأول مرة في 1975، وتوالت طبعاته تِباعاً خلال العقود الثلاثة الماضية، ما زال ذا أهمية محورية بالغة؛ ذلك أن الكثير من الأسئلة والإشكاليات والأحداث التاريخية التي يتعرض لها ما زال مدار نقاش في عالمنا العربي. وقد يسهم نشر هذا الكتاب باللغة العربية إطلاق نقاش وحوار جدي حول بعض الموضوعات الهامة عالمياً وذات العلاقة بمنطقتنا. كما أنه سيكون مرجعاً أساسياً للكثير من المهتمين في تلك الفترة، و أولئك المتعطشين لإجابات حول المساقات التاريخية التي مرت بها المنطقة العربية في الربع الثالث من القرن التاسع عشر، وأسست لمراحل تاريخية لاحقة. يضاف إلى ذلك، أن هذا الكتاب، شأنه شأن مؤلَّفات إريك هوبزْباوم الأخرى(*)، يطرح بمنظوره الشمولي الموضوعي المعمق نموذجاً متقدماً من أساليب الدراسة التحليلية لكتابة التاريخ، وربما لفهمه، بوصفه، في جوهره، سيرورة حضارية دينامية تتكامل فيها المكونات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية.

(*) عصر رأس المال (أوروبا -1848 1875) ترجمة فايز الصُيّاغ. مؤسسة ترجمان/ المنظمة العربية للترجمة، بيروت 2008 .

(*) عصر الثورة (أوروبا -1789 1848) ترجمة فايز الصُيّاغ. مؤسسة ترجمان/ المنظمة العربية للترجمة، بيروت 2007 .

(*) استكملت «الثلاثية»، فغَدَتْ «رباعية» عام 1994، عندما أصدر هوبزباوم «عصر النهايات القصوى: وجيز القرن العشرين، 1914-1991» The Age of Extremes: The Short Twentieth Century, 1914-1991.. وفي هذا الكتاب، يقدم هوبزباوم تحليلاً لما وصفه بالتداعيات والنتائج 'الكارثية' التي ترتبت على إخفاق كل من الرأسمالية، وشيوعية الدولة، والحركات القومية، وتقهقر حركة التقدم الاجتماعي والسياسي في النصف الثاني من القرن العشرين. (وسيصدر هذا المؤلَّف، بمقدمة خاصة من إريك هوبزباوم، عن مؤسسة ترجمان/ المنظمة العربية للترجمة، في مطلع عام 2009)

(*) انظر التصدير التحليلي المسهب الذي وضعه هوبزباوم لهذه "الثلاثية"، خصيصا للطبعة العربية، ونشر كمقدمة لـ "عصر الثورة".

"دفعت المجتمعات غير الغربية جراء تدمير بناها الاجتماعية القديمة وخلق بنى اقتصادية واجتماعية لخدمة متطلبات النظام الرأسمالي العالمي"

*** مركز الدراسات الاستراتيجية**
الجامعة الأردنية

ثقافي

ظاهرة ثقافية وإعلامية

الاستفادة من الإنترنت بالسرقة منه!

هيا صالح

◄ ما زلنا نقف على باب المدينة"، بهذه العبارة يصف الناقد المسرحي، جمال عياد، ظاهرة اصطلح على تسميتها "السرقات الصحفية"، فيما لا يُسمّي الشاعر والصحفي نضال برقان عملية تبادل المواد الصحفية بين زملاء المهنة بـ"السرقات"، لأن هناك، كما يرى: "تفاهماً، أو شبه تفاهم بين الزملاء، في تناقل مثل هذه المواد الصحفية، التي غالباً ما تكون مرتبطة بتوقيت معين".

من جهتها، ترى الكاتبة جميلة عمايرة، أن هذه "السرقات" أصبحت تشكل حالة سائدة تعمّ المشهد كلّه، مشيرة إلى أنه أصبح من الممكن الحديث عن ظاهرة «السرقات الصحفية» بموازاة ما شاع على الساحة من «سرقات أدبية»، كانت قد عانت منها بشكل شخصي، مؤكدة أن «السطو» بكل أشكاله يمثل «عملاً لا أخلاقياً».

لا تتوقف ظاهرة «السرقات الصحفية» عند أخذ أجزاء أو فقرات من الموضوع، بل تتجاوزها أحياناً إلى نقل الموضوع بأكمله، وبشكل حَرْفِي من دون الإشارة إلى مصدره

هذه الظاهرة، وفقاً لعياد الذي تعرضت بعض موضوعاته التي تتناول المشهد المسرحي لـ«الانتحال» و«الاعتداء» -كما يؤكد- من قبل صحف ومواقع إلكترونية، تكشف عن «تجاوز للأعراف المتداولة في الصحافة، المهنة التي تتطلب قدراً كبيراً من الأمانة والمصداقية»، وهو يردّ هذا السلوك إلى «العلاقات التقليدية غير المدينية السائدة في الوسط الثقافي» بحسب تعبيره، وهي العلاقات التي لا يحتملها المجتمع الصناعي الذي تُولَد من رحمه المدينة، الذي يقوم على «تقدير جهود الآخرين، واحترام أصول المهنة».

لا تتوقف ظاهرة «السرقات الصحفية» عند مجرد أخذ أجزاء أو فقرات من الموضوع، بل تتجاوزها أحياناً إلى نقل الموضوع بأكمله، وبشكل حَرْفِي من دون الإشارة إلى مصدره، وهذا ما يلفت له عياد قائلاً: «هناك صحيفة عربية نشرت موضوعاً لي بأكمله، بفواصله ونقاطه.. مع تغيير اسم كاتب الموضوع فقط!».

وهناك من يقلل من خطورة هذه الظاهرة، بدعوى أن الموضوعات الصحفية لا تدخل في باب البحث العلمي، الذي يتطلب إثبات اسم الكاتب والمصدر وغيرها من بيانات تشكل مرجعية للقارئ. هذه الحجة مردودة، شكلاً ومضموناً، كما يبين المحامي غالب شنيكات، مؤكداً أن كتابة كهذه تندرج في إطار «الملكية الفكرية»، فالأفكار عموماً متاحة للجميع، لكن الصياغات اللغوية وبناء المعلومة، وطريقة عرضها وتحليلها هي ملك صاحبها، لا ينازعه في ملكيتها أحد.

فالصحفي الكاتب بذل جهده وفكره في الكتابة والتحليل لإنجاز مادته، فينبغي أن «يُرَدّ الفضل لأهله»، وأن يشار، أقلّه، إلى اسم الكاتب من باب إحقاق الحق والإنصاف. وفي سياق متصل، يوضح شنيكات المهتمّ بقضايا الملكية الفكرية أن قانون «حق المؤلف» حدد، على وجه الحصر، المصنفات المحمية بموجب القانون، وكذلك المصنفات التي لا تشملها الحماية، كالأنباء المجهورة والمذاعة والمبلغ عنها بصورة علنية؛ أي الأخبار المجردة. ويشير الى أن القانون وفر الحماية للعمل الصحفي الذي تتوافر فيه شروط الحماية، كأن تتوافر المقالات أو التحقيقات الصحفية على ما يجعلها أكثر من «خبر يومي»، بحيث يظهر فيها جهد ذهني للكاتب، فيحلل مسألة من المسائل بصياغة لغوية تبرز شخصية كاتبها وخصوصيته.

هذا ما يلفت له عياد بقوله: «أقدم نقداً مسرحياً تجسيرياً؛ بمعنى تقديم نص على نص»، وهو ما لا يندرج، وفقاً له، تحت التغطية الصحفية البحتة، وإنما يأتي من باب المزاوجة بين النقد المسرحي والتغطية الصحفية. مضيفاً: «لقد تشكلت لغة خاصة بي عبر تجربتي المتراكمة في الكتابة بالمسرح، لذلك يسهل على القراء معرفة موضوعي إذا ما سطا أحدهم عليه».

المفارقة أنه إذا ما تقدم صاحب المادة «المسروقة» بالشكوى للقائمين على المطبوعة التي نشرتها، فإنهم في حالات كثيرة، بدلاً من أن يتخذوا إجراء رادعاً بحق «السارق»، يُكتفى بالاعتذار من صاحب المادة الأصلية، وربما على استحياء.

وترجع عمايرة ما يمكن دعوته «التهاون» بحق صاحب المادة «المسروقة»، إلى أن قانون حق المؤلف «غير مفعّل»، بينما يؤكد شنيكات عكس ذلك، ولكن المسألة تكمن في «من يعلّق الجرس»، مشيراً إلى أن الفيّصل في الموضوع هو مدى «وعي الكتاب أو من هم بحكمهم بحقوقهم القانونية»، وأن «جهلهم بهذه القوانين» فوّت عليهم فرص المطالبة بالتعويض المادي والمعنوي لما تعرضوا له، مشدداً على أنه «لا يمكن أن يوضع حد لهذه التجاوزات إلا إذا تمسك كل كاتب بحقه وطالب به بشراسة».

وترى عمايرة، أن الرقابة الداخلية الذاتية هي الفيصل أولاً وأخيراً، مؤكدة: «لو وضعتُ كل قوانين العالم أمام السارق، ليلتزم بها، ففي غياب الحصانة الأخلاقية الرادعة، فإنه سيتجاوز كل هذه القوانين ويضرب بها عرض الحائط». أما عياد فيدعو من يزعمون «المدنية» و«التحضّر» فيما تشي سلوكاتهم بغير ذلك، إلى التخلص من هذا التناقض، مؤكداً أن «احترام الذات أولاً، واحترام الآخر ثانياً، هما الرادع الأقوى للكف عن تلك الممارسات».

هناك من يقلل من خطورة الظاهرة، بدعوى أن الموضوعات الصحفية لا تدخل في باب البحث العلمي، الذي يتطلب إثبات اسم الكاتب والمصدر وغيرها من بيانات

وكانت السرقات الصحفية ازدادت في الآونة الأخيرة، كما ترى عمايرة، بتأثير من الحضور الطاغي للشبكة العنكبوتية (الإنترنت) وتغلغلها في أوصال حياتنا المعاصرة، إذ تتدفق عبر صفحاتها يومياً آلاف الموضوعات التي يسهل الوصول إليها، كما تسهل عملية نقلها وانتحالها دونما حاجة إلى إعادة طبع المادة، إذ هي مطبوعة أصلاً وجاهزة للنشر، وما على «اللص» سوى القيام بخطوتين تحتاجان لثوان: (copy) و(paste)، واستبدال اسمه باسم صاحب الموضوع الأصلي.

لكن هذه الشبكة التي تغذي كُرَتَنا الأرضية بالمعلومات على مدار الساعة دون توقف، تحولت إلى «مصيدة مفخخة» كما يشير شنيكات. والطريف أن «السحر ينقلب على الساحر»، فهذه المواقع الإلكترونية تنشر الموضوع موقّعاً باسم صاحبه الأصلي، ثم تنشره مرة أخرى منسوباً إلى غير صاحبه. وهنا من السهل تحديد «الأصل» ومعرفة «الصورة»، وفقاً لتاريخ النشر، على الأقل. وفي هذا السياق يقول شنيكات إنه يكفي وضع اسم المقال أو اسم صاحبه على أحد المواقع الإلكترونية المتخصصة، من مثل «غوغل»، لتُظهر نتائج البحث إذا كان ثمة «سرقة» للموضوع مدار البحث أم لا.

تجدر الإشارة إلى أن هناك موقعاً إلكترونياً اسمه «لصوص الكلمة» خصصه صاحبه للكشف عن مثل هذه «السرقات»، وقد رصد هذا الموقع ما يقارب 160 موضوعاً تمت سرقتها أو سرقة أجزاء منها.

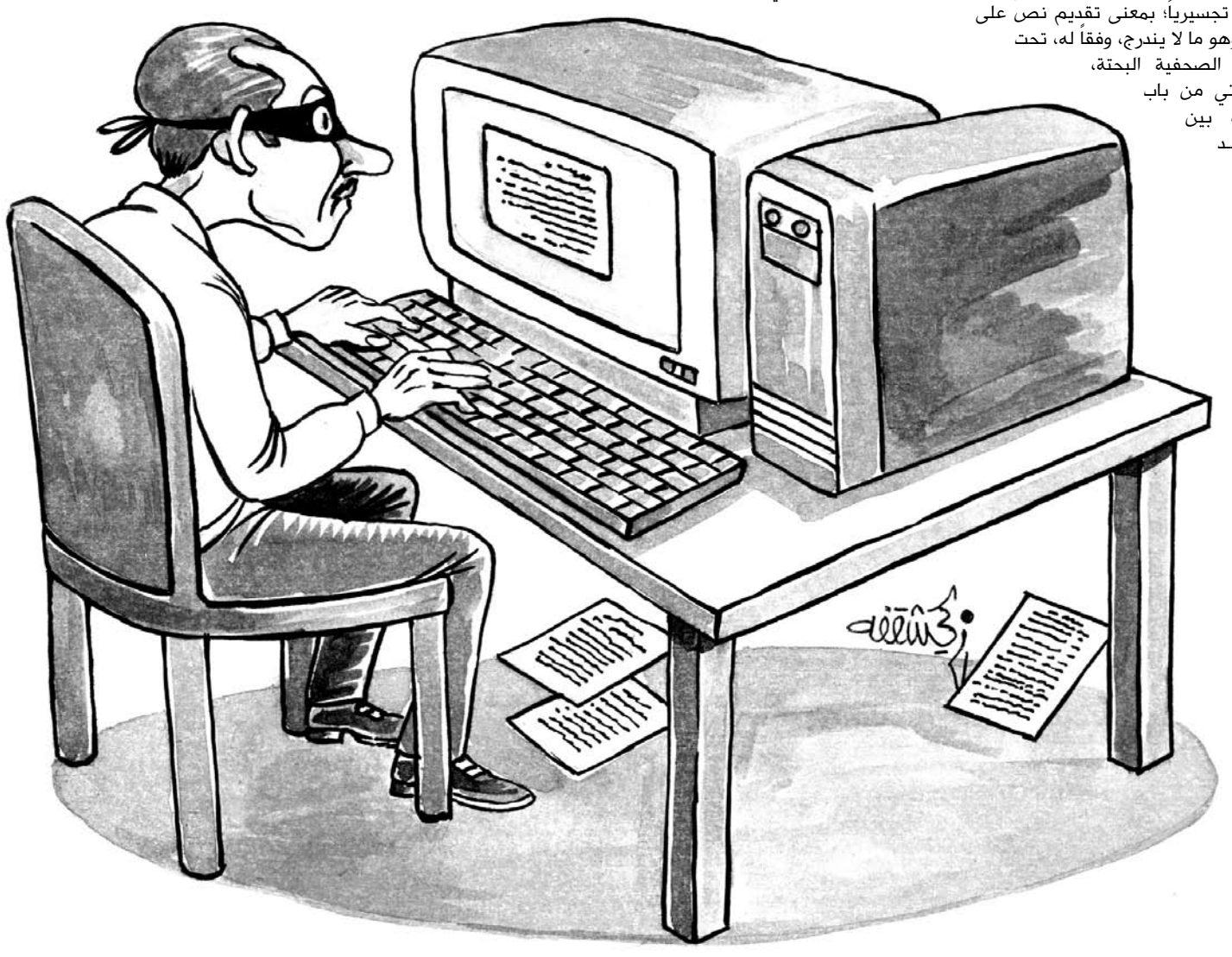

ثقافي

المرأة المصرية وتشكيل صورة الأمة

مراجعة: باميلا جي ستامبو*

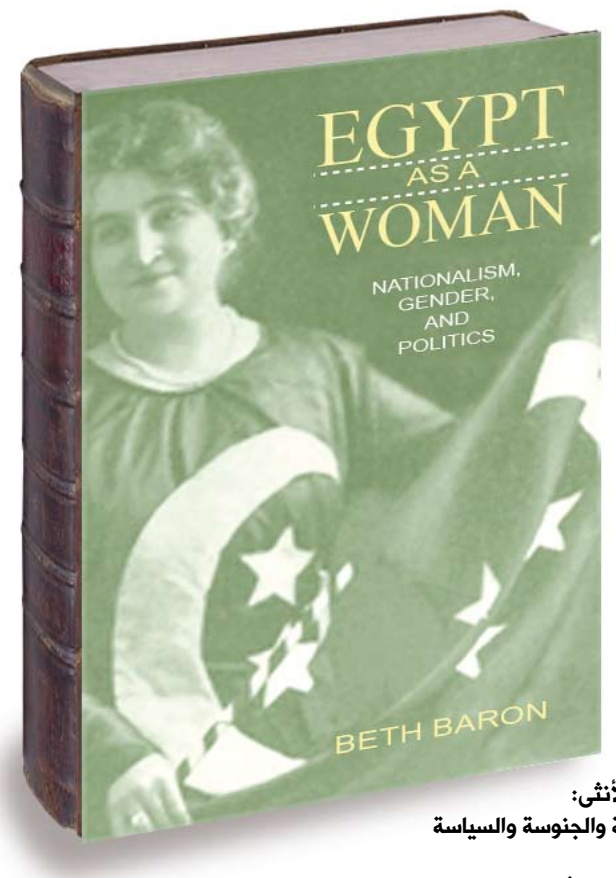

مصر الأنثى: القومية والجنوسة والسياسة

◄ تأليف: بيث بارون

◄ دار النشر: مطبوعات جامعة كاليفورنيا

◄ "مصر الأنثى: القومية والجنوسة والسياسة"، كتاب ممتع، ورغم أن الكاتبة تعترف بحق بفضل فكرة بنديكت أندرسون حول القومية بوصفها "مجتمعاً تخيلياً"، فإن بارون تجيب من خلال بحثها عن سؤال حاسم حول تكون المجتمعات القومية التي تتجاوز صياغات أندرسون. ويجادل أندرسون وآخرون بأن الإعلام المكتوب يعبئ الأمم عبر خلق شعور بالمجتمعية بين الغرباء. فكيف تتشكل الأمم (التي تميزها بارون عن الدول) في مناطق ترتفع فيها نسبة الأمية؟.

بتركيزها على صور ترسم المشهد المصري، تستكشف بارون الكيفية التي أصبحت فيها الأمة المصرية تبدو في صورة امرأة بأشكالها المختلفة. ثم تضع هذا النقاش مقابل مشاركة النساء المتغيرة في الأمة المصرية الناشئة، وإقصائها عنها، من القرن التاسع عشر وحتى الأربعينيات. في القسم الأول، تحلل بارون صوراً وتشبيهات وقصائد وأناشيد كانت تمثل مصر على مدى عقود. وفي القسم الثاني، تناقش أنشطة أسماء من النخب النسوية القيادية اللواتي ساعدن في تشكيل المفهوم السياسي لمصر عن نفسها، بمن في ذلك صفية زغلول، وهدى شعراوي، وإستر فهمي، ويصا ومنيرة ثابت، وفاطمة اليوسف ولبيبة أحمد. ويلقي تركيز بارون على الصور والتشابيه العائلية والجنوسية بوصفها مفتاحاً لفهم "القوة العاطفية للقومية" الضوء على السبب الذي جعل القومية على هذه الدرجة من القوة السياسية.(ص 4) هذه "القوة العاطفية" كثيراً ما يتجاوزها المتخصصون في القومية، الذين يقصرون دراساتهم إما على القومية بوصفها عملية سياسية، أو بوصفها النتيجة النهائية للعملية السياسية (أي التحديث). إن كتاب بارون يحقق اختراقاً من خلال إمساكه بأحد جوانب القومية، التي تم التغاضي عنها حتى الآن.

إن استخدام الصور - الصور القياسية والمتوقعة مثل: الصور الفوتوغرافية، ورسوم الكاريكاتير السياسي، وكذلك الصور الغامضة مثل: الطوابع البريدية - تلقي الضوء على تساؤلاتها الرئيسية: ما هي الروابط بين الصور الجنوسية لأمة ما وسياسة النساء القوميات؟ كيف تم استيعاب النساء في الذاكرة الجمعية، وأي أدوات تم استخدامها؟ ما هي العلاقة التفاعلية بين النساء بوصفهن رموزاً والنساء بوصفهن فاعليات سياسية؟ هل الاستيعاب أو الإقصاء في واحدة من هذه الساحات يؤثر في الاستيعاب أو الإقصاء في غيرها؟ كيف استخدمت النساء المصريات الرموز و الأحداث لصقل الذاكرة القومية؟.

تبدأ بارون تحليلها بوصف حدث يوضح المفارقة الكامنة في سؤالها - إزاحة الستار عن تمثال نهضة مصر أمام محطة القطار الرئيسية في القاهرة في العام 1928. وعلى الرغم من أن التمثال يرسم مصر بوصفها أنثى، فإن النساء منعن من المشاركة في حفل إزاحة الستار. وعلى أي حال فإن قصة بارون أكثر تعقيداً من قصة رمزية مقترنة بإقصاء بسيط، وعليه، فإنها أكثر إثارة للاهتمام بكثير. ويظهر كتاب "مصر الأنثى" أيضاً أن الناشطات المصريات كن قادرات على الاستحواذ على التمثال لأغراضهن الخاصة بوصفه رمزاً لحقوق المرأة. وقد ساعدت الصور الأنثوية للأمة النساء عن طريق منح نساء مثل: صفية زغلول، الناشطة الشهيرة، القوة السياسية والسلطة الأخلاقية. استخدمت زغلول هذا الرمز لتقديم نفسها بوصفها شخصية رمزية: "أم المصريين". (الفصل 6).

مع أن الناشطات المصريات استخدمن صوراً جنوسية للأمة، فإنهن لقين الأذى بسببها، فقد عززت هذه الصور الحدود الجنوسية، وبالنسبة للقسم الأكبر من التاريخ المصري، فإن "المرأة بوصفها رمزاً كان يعتقد بأنها أكثر أهمية من النساء بوصفهن فاعليات تاريخية." (ص 117) وباستخدام مصر بوصفها حالة للدراسة، تظهر بارون ببراعة كيف تستطيع الصور والرموز أن تحمل كثيراً من القوة السياسية ،وتعكس وتؤثر في اهتمامات الفاعليات اللواتي عادة ما ينسينها أو يتذكرنها أو يعدن تشكيلها لأغراضهن السياسية الخاصة. تقوم بارون بذلك في صورة جيدة في إطار نقاشها لـ"تظاهرات السيدات" الشهيرة في شهر آذار من العام 1919. فهي بحثت في الكيفية التي أعيد بها نشر الصور الشهيرة للاحتجاجات في صحف مختلفة، وبأشكال متعددة، وعدلت لتظهر بأشكال متباينة في كل مرة. وهي تصف كيف أن التعاليم التي أحاطت بالحدث كانت تروى مجدداً في صورة مختلفة على ألسنة

"بتركيزها على صور ترسم المشهد المصري، تستكشف بارون الكيفية التي أصبحت فيها الأمة المصرية تبدو في صورة امرأة بأشكالها المختلفة"

الناشطين والناشطات، وكيف أعيد تخيلها لتتضمن جميع صنوف النساء. (في الواقع، لم تشارك في التظاهرات سوى نساء الطبقة العليا).

وتستفيض بارون لتقدم عملاً ممتازاً حين تستكشف كيف أن صورة واحدة خاصة - مصر بوصفها أنثى - تم تخيلها ورسمها في الصور الفوتوغرافية ورسوم الكاريكاتير السياسي امرأة كبيرة وشابة، غنية وفقيرة، وعلمانية وإسلامية، وحقيقية ومتخيلة. و"بدلاً من نموذج واحد، ظهرت صور متعددة لمصر أو للأمة المصرية" (ص 216)

وفي واقع الأمر، فإن تصوير بارون الدؤوب لصور وتمثلات الأمة المصرية - بوصفها مساعدة ومؤذية للمرأة (أحياناً في الوقت نفسه) ،هو الذي يجعل كتابها على هذه الدرجة من العمق. فهي تصف كيف أن الإنشاء التقليدي المحيط بالأسرة أعطى النساء قوة سياسية بوصفهن حارسات للميثاق الأخلاقي للأمة المصرية والمحافظات على الوضع الراهن المتسم بالمساواة: "كان الإنشاء العائلي سيفاً ذا حدين (بالنسبة للنساء). فقد أدان العنف وأوقف الانشقاق من أسفل...فضلاً عن ذلك، وعبر تعزيز فكرة التكريس للمنزل، فإنه في النهاية حد من إمكانيات النساء ورغم أنه عدل من نظام الجنوسة، فإنه لم يمثل تحدياً جدياً له."

خيبة أملي الوحيدة كانت من أن بارون بدت أحياناً مترددة في استكشاف هذا التعقيد في صورة شاملة. فمثلاً، في الفصل الذي خصصته للناشطة الإسلامية، لبيبة أحمد، كانت بارون دقيقة في أفكارها بحيث استكشفت كيف أن السيدة أحمد استخدمت القوة بوصفها ناشطة وقائدة سياسية، وكانت ضحية النظام الاجتماعي الذي وضع النساء في موقع سلبي. أحياناً بدا أن بارون تتخذ موقفاً إيجابياً مبالغاً فيه تجاه إسهام أحمد في المجتمع المصري. ولكنها في معظم الفصول تركز على تواضع أحمد الشخصي وقيمها واهتمامها بالرفاه الاجتماعي و"التواضع النموذجي" (ص 211) من دون أن تذكر التضمينات التراتبية لرؤيتها الخاصة لما يجب أن تكون عليه "الأمة المصرية"، وفي نهاية الفصل فقط تشير بارون إلى أنه "فيما وفرت السياسة الإسلامية بعض الصور والنوافذ الجديدة للأنشطة النسائية، فإنها ضيقت، في نهاية الأمر، من خياراتهن وضيقت مشاركتهن السياسية... وبتركيزها على المكون الثقافي الإسلامي بوصفه مكوناً أساسياً للقومية، فإن السيدة أحمد حدت من إمكان إعادة صوغ العلاقات الاجتماعية على أسس أكثر عدالة." (ص 213).

وفي محاولة لتلخيص مكتشفاتها، تقع بارون مرة أخرى ضحية تعميم لا يقبض على التعقيدات الرائعة لبحثها. فهي تكتب أنه، على الرغم من سلبياتها، فإن "النخبة النسوية المصرية تغلبت على قيودها ومضت في اتجاهات جديدة. وحين بدت ثقافة الرجال السياسية مشلولة بفعل التدخل البريطاني، والصعوبات التي يضعها القصر وصراعات الأحزاب، مضت النساء نحو معالجة المشاكل الاقتصادية الاجتماعية المثبطة.." (ص 220) ويجب الاعتراف بأن بارون تثير موضوع النشاط مركزة في صورة خاصة على حل المشاكل الاقتصادية الاجتماعية، التي لا تمثل محور قصتها. إن الإيقاع المعمم لهذه الجملة، لا يتناسب والمقترب الدقيق لقصتها التاريخية. وهذه ليست سوى انتقادات بسيطة جداً، على أي حال، لتحليل خلاق وفريد وبناء حقا في اختياره لمصادره وأسلوب سرده.

*أستاذ العلوم السياسية، جامعة واشنطن، سياتل

كتب

٣روايات للنمساوية يلينك الفائزة بنوبل

***العاشقات(رواية)**
الفريدة يلينك
ترجمةمصطفى ماهر
الهيئة المصرية العامة للكتاب.
***المستبعدون(رواية)**
الفريدة يلينك
ترجمة مصطفى ماهر
الهيئة المصرية العامة للكتاب
***عازفة البيانو**
الفريدة يلينك
ترجمة سمير جريس
دار ميريت القاهرة

◄ ثلاث روايات مترجمة الى العربية للكاتبة النمساوية الفريده يلينك الفائزة بجائزة نوبل عام 2004. «العاشقات» رواية عن فتاتين تسعيان للصعود الاجتماعي بالارتباط برجلين لا يحبانهما. تتشابك المصائر والأحداث في صعود سيمفوني.

تعري المؤلفة في روايتها النفاق الفردي والاجتماعي بصراحة ساخرة.

«المستبعدون»تشعل المؤلفة في روايتها هذه صراعاً دراميا عارماً بين جيل جديد ينفصل بعنف عن جيل قديم منذ خمسينات القرن الماضي في النمسا، وتصفي حسابها مع كارثة النازية من خلال شريحة تلاميذ المدارس والعمال والمحبطين والمشردين.

«عازفة البيانو»رواية تتجلى فيها سمات أدب يلينك : الأسلوب الساخر، الصور المفعمة بالموسيقى، التلاعب باللغة وكسر قوالبها.أما موضوع الرواية فهو التربية القامعة للمرأة، وقمع المرأة لجسدها وعواطفها، وابتذال الحب وتحويله الى تجارة رابحة وقيمة استهلاكية.

حريات

سليمان صويص

الغذاء : حق للإنسان بات مهدداً !

تواجه بضع عشرات من الدول حالياً تحدياً غير مسبوق يتمثل في الارتفاع الكبير لأسعار المواد الغذائية، بما فيها الأساسية؛ كالقمح والأرز التي تضاعفت أسعارها خلال سنة واحدة فقط. وتأزمت الاوضاع في عدد من الدول بحيث اندلعت فيها اضطرابات عنيفة سببها عدم قدرة فئات واسعة من المواطنين، خاصة الطبقات الشعبية والفقيرة، على تلبية احتياجاتها الغذائية أو النقص الحاد في العديد من السلع الغذائية، مثلما حدث في بوليفيا وباكستان وبنغلادش وهاييتي واليمن والمكسيك والكاميرون ومصر والفلبين.

قبل أسبوعين، حذر جاك ضيوف، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة من ردود الفعل العنيفة على هذه الأزمة، وأكد أنها باتت تهدد استقرار عشرات الأنظمة، خاصة في أفريقيا. وتأتي هذه الأزمة لتقوض جهود عشر سنوات كان "برنامج الغذاء العالمي" التابع للامم المتحدة يحاول خلالها تخفيض عدد السكان الذين يعانون من الجوع في العالم. وتشير دراسة حديثة "للصندوق العالمي للتنمية الزراعية"، إحدى منظمات الأمم المتحدة، إلى أن الأمن الغذائي لـ 16 مليون شخص إضافي سيتعرض للتهديد في كل مرة يرتفع فيها سعر السلع الأساسية بنسبة (1) بالمئة. وتضيف الدراسة أن هذا يعني احتمال تعرض 1.2 مليار إنسان لمعاناة الجوع بشكل دوري في عام 2025، وذلك بزيادة 600 مليون إنسان عما كان متوقعاً من قبل.

تستطيع دول الغرب أن تذرف الدموع تعاطفاً مع الجوعى في بلدان "العالم الثالث"، بل وتستطيع تقديم المساعدات المجزية للعديد من تلك البلدان، كما تفعل الولايات المتحدة الأميركية، الممول الأبرز "لبرنامج الغذاء العالمي". لكن الحقيقة والواقع يؤكدان بأن سياسات تلك الدول، ومعها توجيهات وسياسات المؤسسات المالية الدولية، هي المسؤولة بشكل رئيسي عما آلت إليه الأوضاع المأساوية التي يعاني منها ـ وسوف يعاني ـ مئات ملايين البشر.

إن الانماط الغذائية الجديدة التي تجتاح العديد من البلدان الصاعدة، مسؤولة جزئيا عن زيادة الطلب المرتفع على المواد الغذائية الذي تشهده الأسواق العالمية في الوقت الحاضر. كما أن توسيع تلك البلدان في أميركا وأوروبا لمساحات الأراضي الزراعية من أجل زيادة إنتاجها من الذرة والقمح، المستخدمين في إنتاج الإيثانول(الوقود الحيوي)، لمواجهة ارتفاع أسعار النفط، أدى هو الآخر بصورة مباشرة إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية بصورة لم يسبق لها مثيل. ويستخدم ما لا يقل عن مئة مليون طن من الحبوب كل سنة من أجل صناعة الإيثانول والديزل الحيوي. وترتفع أسعار الذرة في الولايات المتحدة بصورة مشابهة لأسعار النفط!

أما مسؤولية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فتتمثل في الجهود التي بذلاها عبر عقود طويلة في العديد من دول "العالم الثالث" لإقناعها بأن "لا مستقبل للزراعة فيها"، وبأن عليها أن تركز جهودها على المحاصيل التصديرية التي تجلب لها العملات الصعبة. كما فرضت عليها التخلي عن أنماط إنتاجها التقليدية التي كانت تحظى بدعم القطاع العام ويعتاش منها قطاع واسع من السكان. ومن المفارقات أن البنك الدولي يتشدد في ضرورة رفع الدعم عن المزارعين في بلدان "العالم الثالث" في الوقت الذي تغدق فيه الولايات المتحدة التي تهيمن على البنك الدولي في دعم مزارعيها!

الخوف من تفاقم أزمة الغذاء، دفع العديد من المنظمات والشخصيات العالمية إلى التحرك، ليس فقط لنجدة البلدان المهددة في أمنها الغذائي على وجه السرعة، بل للمطالبة بحلول جذرية. من وجهة نظر الرئيس الفرنسي السابق، جاك شيراك، مثلاً، فإن الخطوة الأولى التي يجب أن يقوم بها المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته إزاء الوضع الناشئ وتتمثل في قيام تعاون شامل بين دول الشمال ودول الجنوب. إن مساعدة البلدان النامية من أجل تطوير بناها التحتية الريفية ومعالجة مشكلات الري والنقل وتنظيم الأسواق وتعميم القروض الصغيرة وإدخال الوسائل الحديثة في التخزين وحماية الزراعات التقليدية، هي إجراءات يجب العمل على تشجيعها ـ من خلال الأمم المتحدة والأطر الأخرى المناسبة ـ إذا ما اراد المجتمع الدولي تجنب انتشار القلاقل في العشرات من الدول والتي يمكن أن تؤثر على الوضع السياسي العالمي برمته.

كيف يمكن مواجهة الأزمة أردنياً ؟

قبل نحو أسبوعين، اتخذت الحكومة سلسلة من الإجراءات التي يتوقع أن تؤدي إلى انخفاض ملموس في أسعار العديد من السلع الأساسية. الأوساط الشعبية استقبلت هذه الإجراءات بتفاؤل، باعتبارها ستساهم في التخفيف من حدة غلاء المعيشة.

مع التسليم بأهمية الإجراءات المتخذة، من الضروري التنبيه إلى أنها تشكل "حلولاً مؤقتة"، وذلك في ضوء استعراض أسباب ارتفاع الأسعار عالمياً. فالازمة ـ كما يتضح ـ "هيكلية" ومستمرة، ولا يمكن اعتبار الأسعار الحالي أمراً عابراً. لذلك من الأهمية بمكان أن تتداعى مؤسسات الدولة والمجتمع المدني ـ ذات الاختصاص ـ في أقرب وقت ممكن للبحث عن حلول جذرية لم يعد هناك مفر منها.

عبد الهادي الفلاحات، نقيب المهندسين الزراعيين يعترف بأن جزءاً من الأزمة يعود لأسباب عالمية، إلا أنه يؤكد في تصريح أدلى به إلى "السجل"، بأن الحكومات المتعاقبة تعاملت مع أدوات الإنتاج الزراعي (الأرض، المياه، العمال..) باعتبارها سلعاً فقط، بل شجعت أيضاً على التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، وتعاملت بشكل غير إيجابي مع التعليم الزراعي والبحث والارشاد الزراعي.. كل ذلك أدى إلى النتائج التي تعاني منها البلاد حالياً.

الفلاحات يضيف بأن نقابته، ومن خلال لقاءاتها مع المسؤولين كانت تحذر منذ عشر سنوات من الوصول الى تلك النتائج وتدعوهم الى إعادة النظر في السياسات المنتهجة. وللخروج من الوضع الحالي، يؤكد الفلاحات ضرورة إعادة الاعتبار إلى القطاع الزراعي وإدارة الموارد المتاحة وفقاً للمصلحة العامة فقط، وإلغاء الرسوم والجمارك على مستلزمات الانتاج الزراعي ومعالجة مشكلة شح المياه من خلال الإكثار من بناء السدود والحصاد المائي.

نقيب المهندسين الزراعيين يعتقد بأن هناك مساحات واسعة من الأراضي التي يمكن استغلالها كمراع تؤمن جزءاً هاماً من حاجة البلاد من الأعلاف.

من ناحيته، يلاحظ محمد عبيدات، رئيس جمعية حماية المستهلك ـ في تصريح أدلى به إلى "السجل"ـ بأن إقرار قوانين لحماية المستهلك في الدول العربية ـ وآخرها سورية ـ لم يحل المشكلات التي تواجه المستهلك العربي. ويؤكد بأن جذر هذه المشكلات هو عدم وجود سياسات تموينية وإصرار الحكومات على حماية الاحتكار الذي يمارس من طرف أقلية من تجار الجملة. يتحكم هؤلاء التجار، بحسب عبيدات، في الأسعار ويتقاضون أرباحاً فاحشة دون أن يواجهوا بأية روادع. ويضيف بأن تجار الجملة في الأردن يبيعون السلع إلى تجار التجزئة بهامش ربح يتراوح بين 30 و 40 بالمئة، ولدى جمعية حماية المستهلك صورعن فواتير تثبت ذلك، في حين أن تاجر التجزئة يقبل بربح معقول، كإضافة ثلاثة قروش مثلاً على سعر كيلو السكر الذي يشتريه من تاجر الجملة بـ 37 قرشاً.

ويبدي عبيدات تشاؤمه من إمكانية أن تؤدي الإجراءات الحكومية الأخيرة إلى خفض الأسعار للأسباب المذكورة أعلاه، ويقول إن جمعية حماية المستهلك كانت قد وجهت مذكرات إلى الديوان الملكي وإلى رئاسة الوزراء تشرح فيها وجهة نظرها في كيفية معالجة ارتفاع الأسعار، إلا أن الجمعية لم تستلم أية ردود عليها، كما أن رئيس الوزراء لم يستجب لطلب عقد لقاء مع وفد من الجمعية سبق أن قدم لمكتبه منذ بداية تسلمه لمنصبه.

من الواضح أن الحاجة إلى الحوار ملحة، لكنه ليس ذلك النوع من الحوار الذي ساد في فترات سابقة، أي لـ "رفع العتب" ـ كما يقال، حيث يبقى كل طرف متمسكا بمواقفه في نهاية المطاف.

إتفاقيات وممارسات

يكاد المرء أن يصاب بالذهول من التناقض بين نصوص الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ووثائق الامم المتحدة بشأن حق الإنسان في الغذاء من جهة، وبين ممارسات الدول ـ خاصة الكبرى ـ في هذا المجال.

*المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948 تؤكد أن "لكل شخص حق في مستوى من المعيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته، وبخاصة على صعيد الغذاء".

*المادة 11 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تقول: "تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية. وتتعهد الدول الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذ هذا الحق".

* يقول "الإعلان العالمي الخاص باستئصال الجوع وسوء التغذية" الصادر عن الامم المتحدة عام 1974: "لكل رجل وامرأة وطفل حق غير قابل للتصرف في أن يتحرر من الجوع وسوء التغذية لكي ينمي قدراته الجسدية والعقلية إنماءً كاملاً ويحافظ عليها" (البند 1).

هناك نصوص أخرى مشابهة وردت في "إعلان روما بشأن الامن الغذائي العالمي " (1996)، وفي خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية (1996) واتفاقية حقوق الطفل (1990)، ومؤتمر العمالة العالمي (1976).

حريات

جرائم الشرف منذ 1 / 1 / 2008 03

حرية اختيار التخصص الدراسي

آباء يتدخلون.. وأبناء يدفعون الثمن

سامر خير أحمد

أحبّ أنيس محمد قاسم (29 سنة) اللغات الأجنبية، وبخاصة الإنجليزية والفرنسية، منذ صغره، وتمنى بسبب ذلك أن يكمل دراسته الجامعية في تخصص "اللغات". لكن أهله أصروا عليه أن يختار إما الطب أو الهندسة في طلب دخول الجامعات الحكومية، لأنه أحرز معدلاً عالياً نسبياً في الثانوية العامة (حوالي 94 بالمئة). وافق أنيس رغم أنه يؤكد أن ضغط الوالدين عليه في هذا الخصوص لم يكن كبيراً، لكنه خشي أن يكون خياره متسرعاً، معتقداً أن لدى أهله خبرات أوسع منه في الحياة، وأنهم يعرفون بالضرورة مصلحته أكثر منه.

درس أنيس تخصص الصيدلة، لكنه لم يحب مهنة الصيدلة يوماً كما يقول، وقد راودته نفسه غير مرة في العودة إلى الجامعة، ودراسة "اللغات" من جديد، لكن ذلك لم يكن متاحاً موضوعياً بسبب انخراطه في سوق العمل، ومن ثم ضيق وقته، فضلاً عن أنه لن يقدر -نفسياً- على مزاملة من يصغرونه سناً ويختلفون عنه في الهوى والميول والطباع. يقول أنيس إنه يشعر بشيء من "الحسد" تجاه من يصادفهم ممن درسوا "اللغات"، ويستغرب كيف أن معظمهم لا يدركون "النعمة" التي هم فيها، حين يقولون له إن الصيدلة أفضل من اللغات!

ربما تمثل قصة أنيس، حالة متكررة في مجتمعنا الأردني، حيث تفضل العائلات أن يدرس أولادها الطب، فيحصلون على لقب "دكتور"، أو الهندسة، فيكون لقب واحدهم "مهندس". ليس الأمر مرتبطاً فقط بالاستثمار في هذه الأنواع من التخصصات الدراسية التي ظلت حتى وقت قريب تضمن لدارسيها وظائف توفر دخولاً مالية عالية، بل هو قبل ذلك على علاقة وثيقة بالمكانة الاجتماعية، والوجاهة المفترضة للطبيب والمهندس، التي يطرب لها المجتمع، وتسعد بها عائلات هؤلاء الأطباء والمهندسين.

آباء آخرون يحثون أولادهم على دراسة تخصصهم نفسه، كي يرثوا المهنة عنهم. تتزايد هذه الحالات في أوساط مهنية يكون فيها الآباء قد أنشأوا أعمالاً ناجحة، يريدون لها أن تستمر على أيدي الأبناء، وبخاصة في مهن الطب والمحاماة، من دون أن يأخذوا باعتبارهم رغبات أولادهم وميولهم. وضّاح (31 سنة)، وهو ابن لمحام، درس القانون بناء على إلحاح والده، ويعمل معه حالياً في مكتب المحاماة نفسه. ما يزعج وضّاح حالياً ليس فقط أنه لا يحب مهنته، بل أنه يعيش حياته العملية في ظل أبيه، إذ مهما حقق من نجاحات، فإن أحداً لا يأخذها على محمل الجد، لأنه بالنسبة للناس ابن أبيه وتلميذه، فالنجاح يُنسب للأب، ولا يُمتدح هو إلا من زاوية أنه ابن الأستاذ الفلاني، لا باعتباره هو الأستاذ وضّاح، المحامي "الشاطر"!

ثمة قصص أخرى أكثر إثارة للحزن، أدى فيها تدخل الوالدين لتوجيه الأبناء بعيداً عن التخصصات التي يرغبونها، في إفساد حياتهم كلها، والتسبب بتعاستهم، وأحياناً إلى فشلهم في الحصول على الشهادة الجامعية، لأنهم لم يتمكنوا من مواصلة دراسة ما لا يُحبونه ولا يُطيقونه ولا يفهمونه. وسط ذلك، ثمة قصص أخرى مبهجة، تمكن فيها الأبناء من الإفلات من رغبات والديهم، فحققوا نجاحاً في حياتهم العملية، لم يكن لهم ليبلغوه لو تنازلوا عن رغباتهم الدراسية وأطاعوا رغبات الأهل النمطية. منير عبد الرحمن (29 سنة)، واحد من هؤلاء، قرر في سنته الدراسية الثالثة أن يترك دراسة الهندسة الميكانيكية التي دخلها بناء على رغبة والده، ليبدأ من جديد دراسة علم الاجتماع، وهو التخصص الذي كان يرغب في دراسته. أنهى منير دراسة علم الاجتماع في ثلاث سنين ونصف السنة، وهي فترة تقارب ما كان يلزمه لإنهاء دراسة الهندسة في اللحظة التي غيّر فيها تخصصه، بمعنى أنه لم يخسر كثيراً من الوقت، لكنه ربح حياته كلها كما يقول، وقد عمل فترة من الوقت في تحرير أحد مواقع الإنترنت، وكان يشعر بسعادة غامرة في عمله، وهو الآن يواصل دراساته العليا ليتعمق أكثر في تخصصه، متأكداً أنه سيصير أستاذاً جامعياً ناجحاً، واسماً لامعاً في هذا المجال.

هؤلاء الذين تضطرب حياتهم بفعل تدخل والديهم في اختيار تخصصهم الدراسي، ليسوا ضحية الآباء بالدرجة الأولى، بل ضحية المنظومة القيمية الغريبة التي صاغها المجتمع، وانصاع لها الآباء، ومفادها أن ثمة تخصصات دراسية "أوجه" من سواها وأرفع قدراً. لا يدرك المجتمع، هنا، أن الإبداع والتفوق الذي تحتاجه المجتمعات والدول كي تنهض، لا يمكن أن يتحقق إلا على أيدي من يحبون مهنهم، أي يحبون تخصصاتهم الدراسية، فما فائدة شهادات الطب، إذا لم يحملها من يبدع في عمله، ويبتكر جديداً فيه؟ إن فناناً واحداً مبدعاً ومتميزاً، خيرٌ للمجتمع من ألف مهندس تقليدي غير مبدع، لا يغادر ما تعلّمه في كتب الجامعة.

من الشواهد التي تدل على أن تدخل الوالدين والأهل وعموم المجتمع لتوجيه الأبناء نحو تخصص دراسي معين، سببه الاهتمام بالألقاب، لا بالعلم نفسه، يقول بسام (34 سنة) وهو صاحب محل لتنظيف الملابس (دراي كلين) إن عدداً كبيراً من الزبائن يوردون ألقابهم حين يسألهم عن أسمائهم لتدوينها على وصولات استلام الملابس، فيقولون: إن هذا القميص عائد للدكتور الفلاني، أو إن هذه البدلة سجلها باسم المهندس كذا... إلخ. ويتساءل بسام ساخراً: إنني أسألهم عن أسمائهم، فلماذا يصرّون على تعريفي بوظائفهم أيضاً؟!

للتعليق وإبداء الرأي: www.al-sijill.com

أخبار

حقوق المهندسين

أصدرت نقابة المهندسين الأردنيين تقريرها السنوي الثالث عن حالة حقوق الإنسان في صفوف المهندسين الأردنيين، بعنوان "جنسية في مهب الريح". ركّز التقرير على حالات سحب الجنسية التي طالت ثمانية من المهندسين خلال العام الماضي وحده، مقابل أربعة مهندسين فقط طيلة السنوات العشر السابقة. وأكد نقيب المهندسين وائل السقا، في المؤتمر الصحفي الذي عُقد للإعلان عن التقرير، أن "سحب جنسية المهندسين يؤثر في حقوقهم المهنية، ويحرمهم من حقوقهم النقابية، بما فيها الخدمات الاجتماعية". تناول التقرير قضايا أخرى تمس حقوق المهندسين، مثل: أوضاع المهندسين السجناء، المطالبة برفع أجور المهندسين العاملين في القطاع العام، والشكاوى التي ترد للجنة الحريات في النقابة حول انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها مهندسون. المهندس ميسرة ملص، رئيس لجنة الحريات في النقابة، أوضح لـ«السّجل» أن سبب إصدار النقابة تقارير خاصة بحالة حقوق الإنسان في صفوف أعضائها، هو كثرة الشكاوى التي تصلها في هذا المجال، والتي تعكس برأيه ثقة المهندسين بنقابتهم، فضلاً عن أن قانون نقابة المهندسين ينص صراحة على واجب النقابة في الدفاع عن أعضائها. لكن ملص أكد أن النقابة لا تدافع عمن يرتكبون أفعالاً جرمية، بل تعمل فقط على التأكد من حصولهم على محاكمات عادلة، وفق ما يضمنه الدستور والقوانين والمواثيق الدولية.

الإفراج عن فؤاد الفرحان

أفادت معلومات متطابقة نُشرت على الإنترنت أن الرياض أفرجت يوم 26 نيسان/ أبريل 2008 عن المدون السعودي فؤاد الفرحان بعد ان اوقفته لمدة 145 يوماً، على خلفية آراء اعتاد نشرها على مدونته. وكان الفرحان اعتُقل يوم 11 كانون الأول/ ديسمبر 2007، ثم قامت هيئة الاتصالات السعودية بحجب مدونته عن الإنترنت (www.alfarhan.org) في بداية شهر نيسان الماضي. من جهتها، طالبت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان بالكشف عن "الأسباب الحقيقية لاعتقال الفرحان"، وكذلك بإلغاء الحجب عن مدونته، الذي ما زال مستمراً، فيما أشار موقع "العربية نت" إلى أن الفرحان يعد من المدونين السعوديين القلائل الذين يكتبون بأسمائهم الصريحة.

السجن لناشط جزائري

أعربت منظمة العفو الدولية عن أسفها لإصدار القضاء الجزائري حكماً على المحامي والناشط في مجال حقوق الإنسان، أمين سيدهم، بالسجن ستة أشهر مع وقف التنفيذ، وغرامة قدرها 20 ألف دينار جزائري (نحو مئتي دينار أردني)، بعد إدانته بإهانة السلطة القضائية الجزائرية، لانتقاده العلني في العام 2004 اعتقال أحد موكليه بلا محاكمة مدة سنتين ونصف السنة. وكان قد وجه الاتهام لسيدهم في العام 2006، بناء على دعوى من المديرية العامة لحقوق الإنسان، التابعة لوزارة العدل الجزائرية، استناداً إلى أقوال نُسبت إليه في مقابلة صحفية أجراها خلال العام 2004. وقالت المنظمة الدولية إن سيدهم يُعد أحد المحامين الجزائريين القلائل العاملين على كشف خروقات السلطات الجزائرية للقانون الوطني والدولي، مؤكدة أنه يتعرض لمضايقات على نحو متكرر منذ العام 2006.

تعميم ضد موظفين

أفادت منظمة التغيير للدفاع عن الحقوق والحريات اليمنية، أن النائب العام في اليمن أصدر تعميماً لرؤساء النيابات ووكلائها، تضمّن «تحريضاً مباشراً ضد موظفي النيابة الإداريين بمختلف درجاتهم» الذين يستعدون للاحتجاج على حرمانهم من امتيازات وظيفية، يقولون إن قانون الخدمة المدنية ضمنها لهم، إذ طالب التعميم بمعاقبة المحتجين وظيفياً. ورأت المنظمة أن هدف التعميم هو الالتفاف على مطالب هؤلاء الإداريين، بدل تلبيتها، ومحاولة للحيلولة دون مواصلة احتجاجاتهم أو تصعيدها وتنفيذ إضراب عن العمل. وأكدت المنظمة أن التعميم ينتهك الحقوق الدستورية للمواطنين اليمنيين، والمواثيق والعهود الدولية ذات الصلة بالعمل.

إعدام سوري آخر

قالت المنظمة السورية لحقوق الإنسان، إن السلطات السعودية نفذت حكم الإعدام، بقطع الرأس بوساطة السيف، بحق المواطن السوري إبراهيم حسين الجرخ (33 عاما) لإدانته بالاتجار بالمخدرات، وذلك في ساحة سجن تبوك يوم 25 نيسان الماضي. وتعد عملية الإعدام هذه الرابعة في خلال أسبوعين، حيث كانت السلطات السعودية نفذت حكماً مماثلاً بحق سوريين وأردني، دينوا بالتهمة ذاتها، قبل أسبوع من إعدام الجرخ.

دعوة

تدعو **السّجل** قراءها الكرام لتزويدها بما يتوافر لديهم من أخبار، أو يصادفونه من أحداث تتعلق بالحريات العامة، لنشرها في هذه الزاوية، وذلك من خلال زيارة موقعها الالكتروني www.al-sijill.com

انفو تك

الذكاء الاصطناعي: المبادئ العامة والتطبيقات المميزة

"محمد عدي" الريماوي

للذكاء الاصطناعي تطبيقات عديدة تجاوز القدرات التقليدية للآلة، وتحاول رفع "سويتها العلمية والحسية" إلى مستويات غير مسبوقة. ويعمد العلماء إلى استخدام عدة طرق وأدوات للوصول إلى حلول لمشاكلهم ويبنون عليها تطبيقات بعضها منطقي والثاني يقارب الخيال ويكاد لا يصدق، ولكنه يفاجئ كل المشككين.

يستند الذكاء الاصطناعي إلى مبادئ معقدة ونظريات مأخوذة من علوم كثيرة، ويتم استخدام هذه المبادئ للوصول إلى أفضل الحلول، وبعض هذه المبادئ هي:

البحث (Search): يتم استخدام الآلات للبحث في الحلول المتوافرة لدى العلماء، وتوفر هذه الطريقة الكثير من الجهد والوقت اللازمين لاختبار أي حل من الحلول المطروحة. وهناك أكثر من خورازمية (طريقة حل) يستخدمها العلماء لإتقان عملية البحث، وتختلف الطريقة المعتمدة في البحث، حسب التطبيق المستخدم وحسب البيئة المحيطة بهذا التطبيق.

المنطق (Logic): يعتبر استخدام المنطق في البرمجة الحاسوبية أمراً شائعاً، ويقصد بالمنطق هنا العلاقات بين الأشياء، والبحث في صحة الجمل باستخدام أدوات الربط بين الكلمات. ويتميز استخدام المنطق بـ"التراتبية" ويقصد بها تغير معنى الجملة إذا تغير ترتيبها، والتنظيم البنائي الذي يقصد به الخروج بحقيقة ما بناء على حقيقة سابقة. وتكون النتيجة خوارزميات سهلة التطبيق، ويتم استخدامها مباشرة في البرامج المختلفة. نظريات الاحتمالات (Probabilistic Theory): تعد نظريات الاحتمالات حجراً مهماً في بناء الذكاء الاصطناعي، فكثيراً ما تحتاج الآلة الاختيار من متعدد، وتلجأ بذلك لهذه النظريات، ومن خلالها أيضاً يتم استخدام المعلومات حتى لو كانت غير كاملة. ويستفاد من التطبيقات المعتمدة على الاحتمالات، في علم الاقتصاد وعلوم اتخاذ القرارات في الشركات الكبرى.

التصنيف (Classification): تعد هذه الوظيفة من الوظائف الأولى للآلات، إذ أنها تعتبر بسيطة جداً ويمكن الاستفادة منها بسرعة، إذ يعمد العلماء إلى إدخال مجموعة مترابطة من الأشياء ليتم تصنيفها في فئات معينة، ويتم تخزينها في ذاكرة الآلة بشكل دائم. وتغدو مهمة الآلات بعد حفظ الفئات وأنواعها، أن تقوم بتصنيفات متقدمة، واتخاذ أفعال بناء على مقاييس محددة مسبقاً.

الشبكات العصبية (Neural Networks): يعد علم الشبكات العصبية من أصعب العلوم التي يستخدمها العلماء، وقد تم الحديث عنها قبل الحديث عن الذكاء الاصطناعي. وتعد نظريات الشبكات العصبية معقدة جداً ويتم فيها استخدام خوارزميات تحتاج الكثير من التحليل، ويتم الاستفادة من هذه الشبكات في تطبيقات التعليم، لإيصال الآلة لدرجة متقدمة من الربط بين المدخلات والمخرجات.

نظرية التحكم (Control Theory): ظهرت هذه النظرية من علم التحكم والجمع الذي يعد من أكبر العلوم، ويختص بكثير من المواضيع وأحدها هو علم التكنولوجيا. أما هذه النظرية فقد أوجدت القدرة لدى العلماء لصناعة الروبوتات، فبرمجتها والتحكم بها والسيطرة على مجريات أفعالها، لا يتم إلا من خلال تطبيق هذه النظرية، التي يحتاجها فهمها والعمل عليها، لوسائل تقنية متقدمة وعقول نيرة جداً.

أما المشاريع القائمة على الذكاء الاصطناعي فهي غير عامة، وقلما ما نجدها في متناول اليد وتساعد الناس بشكل مباشر، ولكن هناك بعض الجامعات والشركات التي تحاول إيجاد تطبيقات بسيطة لمساعدة الناس وتسهل أعمالهم، ونذكر منها:

المرأة الافتراضية (Virtual Woman): رغم أن هذا المشروع لا يتعدى كونه لعبة كمبيوترية، إلا أن ما يحتويه من برمجة وتطبيقات يشمل: الحقيقة الافتراضية، التشات بوت (برنامج للتواصل بين الكمبيوتر والإنسان)، وبالطبع الذكاء الاصطناعي. عبر هذا المشروع تمكن الناس من التعامل مع حقيقة وجود عقل ومشاعر لدى الآلة. وأثار هذا المشروع جدلاً واسعاً حديثاً طويلاً عند صدوره في أواخر الثمانينيات، ولكنه يبقى من أشهر التطبيقات التي جمعت أعقد المواضيع في علم التكنولوجيا.

شياي SHIAI (Semi Human Instinctive Artificial Intelligence): يطمح هذا المشروع لزرع الغرائز والمواهب في الآلات، ويتم الاستعاضة عن التعليم هنا بالغرائز، فتتحرك الآلة وتتصرف كما الطفل الصغير، الذي لم يتعلم بعد ويستمع إلى غرائزه فقط. بدأ العمل في هذا المشروع منذ 2000 في جامعة أزاد الإسلامية في إيران، ويعتمد مبدأه الأساسي على تقسيم المشكلة إلى فروعها الأساسية، والوصول إلى الطريقة الفضلى للحل اعتماداً على غريزة الآلة.

ديب بلو (Deep Blue): طورت شركة IBM لعبة الشطرنج هذه في اوائل التسعينات، في العام 1997 هزمت هذه اللعبة بطل العالم الشهير جاري كاسباروف، في مباراة من ستة أشواط أجريت على مدى أكثر من سنتين، وفي النهاية هزم كاسباروف واتهم الشركة بالغش وبأنها استخدمت أساليب ملتوية، ولكن IBM رفضت هذا الاتهام، وأوقفت اللعبة عن الاستخدام. وهذا يدل على أن البشر لم يتكيفوا بعد مع فكرة أن تهزمهم آلة من اختراعهم هم.

لا نجد الكثير من مراكز البحث والمختبرات في العالم تختص بأبحاث الذكاء الاصطناعي، ولكن هناك بعضها يقوم بإجراء تجارب قائمة على هذا الحقل، وأهمها الموجودة في جامعة ماساشوستس للتكنولوجيا التي تعد الأفضل في العالم في هذا المجال، ويعمل فيها الكثير من عباقرة الذكاء الاصطناعي، وتعمل على تطوير البرامج وإجراء التجارب بشكل دوري.

ويبقى السؤال الذي يدور في أذهاننا، وخصوصاً نحن كعرب الذين لا نتواصل كثيراً مع التكنولوجيا الحديثة: كيف لهذا الحقل أن يلامس احتياجاتنا ونستفيد منه بشكل علمي ومباشر؟ يساعد الذكاء الاصطناعي في المراحل المتقدمة من التشخيص الطبي، وفي تجارة الأسهم، الاكتشافات العلمية وعلوم القانون. ورغم أنه لا يخطر على بال أحدنا كيف لهذه المواضيع أن ترتبط بالذكاء الاصطناعي، ولكن دور الآلات عند القيام بما يعجز عنه الإنسان. ويكون هذا من جانبين: جانب التفكير الذي تكون فيه الآلات أسرع وأدق من الإنسان، وأن تصل للحل الأفضل بوقت أقل، ويستفاد من هذا في التوقعات للأسهم (على أساس ما يسمى بتمييز الأنماط) والحصول على نتائج بعض التجارب العلمية المعقدة. وفي جانب الأداء عندما تبرع بعض الروبوتات في أداء بعض العمليات الجراحية المعقدة، والقيام بالكثير من العمليات الخطرة في أماكن صعبة مثل المناجم وبعض تجارب الطيران.

وتعد اليابان من الدول الرائدة في تطبيق الذكاء الاصطناعي، إذ تجاوز عدد الروبوتات المستخدمة في القطاعات المختلفة أكثر من 800 ألف روبوت، وتقع الولايات المتحدة الأميركية في المركز الثاني. ولم نتعلم نحن العرب بعد لغة التواصل مع الآلات.

بطوله للإنسان الآلي في اليابان

أقامت اليابان مؤخرا في مدينة فوكوكا اليابانية بطوله مميزة جدا خاصة بالإنسان الآلي هي أشبه بحروب الفضاء الخيالية وألعاب الكمبيوتر الخاصة بالحروب ، حيث عقدت المنافسة بين الإنسان الآلي من نوع 1HV-Kondo>s KHR المدشن بأسلحة من الليزر وأجهزة استشعار عن بعد ، ثم تشتعل الحرب بين أجهزة الإنسان الآلي في مدينة اصطناعية .

وانتقد بعض الخبراء التكنولوجيا تلك البطولة، حيث يرون أن الإنسان حينما يسعى إلى استغلال ذكائه وابتكاراته في الاستخدامات السيئة للإنسان الآلي فإنه قد يجلب الدمار على البشرية ولكن من الأفضل أن يتم توجيه استخدامات الإنسان الآلي إلى المجالات الأكثر نفعا مثل الأعمال المنزلية أو رعاية الأطفال أو الكبار والمسنين أو حتى في العمليات الجراحية وغيرها.

Yahoo تحقق أرباح تفوق التوقعات في الربع الأول

صرحت شركة Yahoo الأمريكية أنها حققت ربحا فصليا يفوق سقف التوقعات التى نشرتها (وول ستريت) عند استبعاد البنود الاستثنائية.

وكانت توقعات (وول ستريت) أن تبلغ أرباح الشركة تسعة سنتات للسهم مقارنة مع 11 سنتا قبل عام أي بخسارة سنتين لكل سهم .. فى حين كانت النتائج معاكسة تماما لذلك ؛ حيث أعلنت Yahoo ارتفاع صافي أرباحها في الربع الأول من هذا العام إلى 542.2 مليون دولار أي ما يعادل 37 سنتا للسهم مقارنة مع 142.4 مليون دولار أو عشرة سنتات للسهم في الفترة ذاتها من 2007 ، ودعم هذا الارتفاع غير المتوقع المكسب الكبير الذى حصلت عليه الشركة من حصتها فى علي بابا.كوم الصينية .

يذكر أن هذا الإنجاز الذى تم الإعلان عنه سيعزز من عرض الاستحواذ المقدم من (مايكروسوفت) لشراء شركة Yahoo بقيمة 41 مليار دولار والذي ترى الشركة أنه يقدرها بأقل من قيمتها الحقيقية .

احتباس حراري

علا الفرواتي

دليلك لتخفيض الاحتباس في منزلك

الحياة على سطح كوكب الأرض ستكون مستحيلة إذا لم نتخذ إجراءات صارمة لخفض انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، فقد باتت الحياة في بعض المناطق، كما يشير الباحثون، شبه مستحيلة مثل: الجزر الصغيرة في المحيط الهادئ التي هجرها سكانها بسبب التغيرات المناخية.

كما أن تسارع ذوبان الثلوج في القطبين الشمالي، والجنوبي وربما اختفاؤها بالكامل خلال عقود، قد يؤدي إلى ارتفاع كبير في مستوى مياه البحار والمحيطات ربما يصل إلى ستة أو سبعة أمتار، ولو حدث ذلك فعلاً، فسيقضي على مدن كثيرة، فلندن، ونيويورك، ونيو أورليانز قد تختفي وكذلك مدن في أفريقيا مثل لاغوس والإسكندرية.

ولن تكون منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي بمنأى عن ذلك كله، إذ تشير دراسات إلى أن المناطق الساحلية الواسعة في الخليج العربي وشمال أفريقيا ستصبح تحت رحمة ارتفاع منسوب مياه، كما أن موجات الجفاف سوف تزداد وستقل نسبة تساقط الأمطار في أجزاء أخرى. الأمر الذي سيؤدي إلى تناقص المياه بغرض الاستهلاك البشري للزراعة أو الشرب.

إن تجاهل هذه الحقائق العلمية سيفاقم الوضع، ويدعو العلماء وصناع القرار إلى ضرورة اتخاذ التدابير من أجل الحد من هذه الظاهرة.

إذ يجب التحول للاعتماد على النفط والغاز والفحم وغيرها من مصادر الطاقة الملوثة إلى مصادر أخرى أنظف. وأهم من ذلك، أن يسأل كل واحد منا نفسه كيف يسهم في خفض احتمالات وقوع هذا الخطر المحدق، ويؤكد العلماء أن علينا جميعاً تقديم تضحيات الآن، وإلا اضطررنا جميعاً إلى دفع ثمن غال جداً قريباً.

الحمامات

تسرب المياه من الحمامات يمكنها أن تؤدي إلى صرف نحو 200 غالون يومياً من المياه. ولكي تكشف التسرب ضع مادة ملونة في خزان السيفون، وإذا لاحظت تسرب الماء خلال 15 دقيقة قم بإصلاحه على الفور.

ستائر النوافذ

يجب وضع الستائر السميكة في المنازل من أجل تقليل الحرارة في المنزل صيفاً وتقليل تسربها إلى الخارج شتاء. إن إغلاق الستائر في الأجواء الحارة خلال النهار يخفف من حرارة المنزل بمعدل 50بالمئة، ما يقلل من صرف الطاقة أثناء تشغيل مكيف الهواء. أما في الأجواء الباردة فإن إغلاق الستائر في الليل يمنع تسرب الحرارة إلى الخارج بمعدل 50بالمئة.

كومبيوترات المنازل

يجب تفعيل ميزة إدارة الطاقة في أجهزة الكومبيوتر في المنازل، ولفعل ذلك، إذا كنت من مستخدمي الويندوز اذهب إلى start وأنقر control panel واختر power option. أما إذا كنت من مستخدمي ماك فأنقر على SYSTEM PREFERENCES ثم اختر ENERGY SAVER. فهي تعمل على إغلاق الشاشة إذا لم تستخدم لفترة معينة.

كما يجب التخلص من SCREEN SAVER لأنها تتطلب طاقة من أجل تحريك الرسومات على الشاشة، وهذه الخطوة سوف تقلل من فاتورة الكهرباء، كما يفضل استبدال الشاشة العادية بأخرى LCD لأنها توفر ثلث الطاقة في الشاشة العادية.

الثلاجات

استبدل ثلاجتك القديمة بأخرى حديثة وفعالة، فالثلاجات التي صنعت قبل العام 1993 تستخدم ضعفي الطاقة التي تستخدمها الثلاجات التي صنعت بعد ذلك.

الغازات الدفيئة تزداد بوتيرة سريعة في الهواء

مفعول الدفيئة، هي ظاهرة يقوم من خلالها الغلاف الجوي بحبس بعض من طاقة الشمس لتدفئة الكرة الأرضية والحفاظ على اعتدال مناخنا. ويشكل ثاني أكسيد الكربون أحد أهم الغازات التي تساهم في مضاعفة هذه الظاهرة، لأنه ينتج أثناء حرق الفحم والنفط والغاز الطبيعي في مصانع الطاقة والسيارات والمصانع وغيرها، إضافة إلى إزالة الغابات بشكل واسع. غاز الدفيئة المؤثر الآخر هو الميثان المنبعث من مزارع الأرز، وتربية البقر، ومطامر النفايات، وأشغال المناجم، وأنابيب الغاز. كما أن "Chlorofluorocarbons (CFCs)"، المسؤولة عن تآكل طبقة الأوزون والأكسيد النيتري (من الأسمدة وغيرها من الكيميائيات)، تساهم أيضاً في هذه المشكلة بسبب "حبسها" للحرارة.

وتشير دراسات إلى أن غازات الدفيئة الرئيسية، لا سيما ثاني أكسيد الكربون، ازدادت بوتيرة أسرع في العالم في السنوات الماضية، إذ ارتفعت كمية ثاني أكسيد الكربون إلى 2.4 وحدة بالمليون أو 4.2 ملغ في ليتر الهواء عام 2007 بحسب الوكالة الوطنية للبحار والغلاف الجوي الأميركية.

وأعلن مختبر الأبحاث حول الكرة الأرضية في الوكالة أنه بالرغم من الجهود المبذولة للتخفيف من الظاهرة، فقد ارتفع تركيز ثاني أكسيد الكربون في الجو بما مقداره 19 بليون طن أي بما نسبته 60بالمئة مقارنة بالعام 2006.

منذ العام 2000 بات ارتفاع كمية غاز الكربون من وحدتين بالمليون سنوياً أو أكثر أمراً معتاداً مقارنة بنحو 1.5 وحدة سنوياً في الثمانينيات وأقل من وحدة بالمليون سنوياً في الستينيات، بحسب الوكالة الفدرالية الأميركية. كما أصبح التركز العالمي من ثاني أكسيد الكربون يقارب حالياً 385 وحدة في المليون. وكانت النسبة في حقبة ما قبل الثورة الصناعية حوالي 280 وحدة في المليون حتى العام 1850.

ويعتبر حرق الفحم والنفط، والغاز الطبيعي المصدر الرئيس لتفاقم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وتمتص المحيطات والنباتات والتربة حوالي نصف ثاني أكسيد الكربون المنبعث، فيما احتبس النصف الباقي في الغلاف الجوي قروناً من الزمن، بل أكثر على ما ذكرت الوكالة في بيان على موقعها.

ويرجح العلماء أن يبقى حوالي 20بالمئة من ثاني أكسيد الكربون من احتراق الوقود الأحفوري عام 2007 في الغلاف الجوي طيلة آلاف الأعوام، بحسب التقييم العلمي الأخير الذي نشرته لجنة خبراء المناخ الدوليين.

وبالإضافة إلى ثاني أكسيد الكربون الذي يتحمل المسؤولية الأكبر في ظاهرة الاحتباس الحراري من بين غازات الدفيئة، بدأت نسبة غاز الميثان في الارتفاع من 27 مليون طن في العام الماضي بعد عقد من الجمود بحسب الوكالة.

ويفوق الميثان ثاني أكسيد الكربون فعلاً بنحو 25 مرة من حيث المساهمة في مفعول الدفيئة، غير أن الجو يحتوي كمية أقل بكثير منه ما يجعل مساهمته في الاحتباس الحراري النصف من مساهمة ثاني أكسيد الكربون.

وبين الباحث في الوكالة الأميركية إد لوغوكنكي أن ارتفاع كمية الميثان العام 2007 للمرة الأولى منذ 1998 قد يعزى إلى النمو السريع في الصناعات الآسيوية، وارتفاع كمية الانبعاثات منه في المستنقعات القطبية والاستوائية.

كاتب/قارئ

بين محنة الاقتصاديين وجناية السياسيين

بكل تأكيد أن عصرنا الذي نعيش، هو عصر الاقتصاد، فهو يقوم في حياة الشعوب بما قامت به الأساطير والأديان في العصور الأولى، وعلى سبيل المثال، ها هو كارل ماركس، يعلن قبل قرن ونيف أن التطور الاقتصادي هو الأساس في تطور المجتمع، وأنه يمكن رد معظم التغييرات إلى أسباب اقتصادية. ومن جهة أخرى نجد أن الفريد مارشال، أحد مؤسسي علم الاقتصاد الحديث، يؤكد في مقدمة كتابه (أصول الاقتصاد) في نهاية القرن الماضي: «أن لا شيء يعادل الشعور الديني في تحديد سلوك الجماعات سوى المصلحة الاقتصادية».

ويكفي أن ننظر حولنا لنرى أن المعارك والمنازعات الدولية إنما تدور حول قضايا اقتصادية وتستخدم فيها الحجج والبيانات الإحصائية مما جعل الاقتصاد والاقتصاديين في مركز الأحداث.

فمنذ فترة ليست ببعيدة، وكلنا يذكر عندما أعلن بوش «أن لأميركا مصالح في الشرق الأوسط ونعمل للحصول عليها»، كما لم يعد غريباً أن تصبح بعض أسماء الاقتصاديين المعاصرين أو القدامى من الأسماء الجارية في كل مناقشة، بل أصبحت بعض الكتب الاقتصادية تنافس روايات الجاسوسية والإثارة في قائمة اهتمام القراء.

ولعل أقرب الأشياء إلى تصوير هذه الأهمية المتزايدة هو ما نراه من بروز القضايا الاقتصادية في المعارك الانتخابية العربية والإقليمية والدولية، كما اكتسبت حكومة المحافظين في بريطانيا لقباً من لغة الاقتصاديين، وهو «النقديين»، كما أضاف برنامج ري ان الاقتصادي كلمة جديدة في قاموس السياسات الاقتصادية هو «الريجانو اقتصادية».

وليست أحوال المنظمات الدولية بأفضل حالاً، فصندوق النقد الدولي، يكاد يصبح متخصصاً في تقديم نصائح مدمرة، حيث أن شروطه للحصول على قرض الصندوق يؤدي إلى قيام تظاهرات واضطرابات نتيجة لرفع أسعار المواد الغذائية والوقود طبقاً لنصائحه أو برنامجه الإصلاحي الاقتصادي الذي يقترحه الصندوق، تماماً كما حصل في البيرو، ومصر، وتركيا، على سبيل المثال، حتى باتت الصحافة وأجهزة الإعلام تطلق اسم شغب، واضطرابات صندوق النقد الدولي على نوع جديد من مظاهر الفوضى الناشئة عن تطبيق اقتراحات الإصلاح الاقتصادي لخبراء صندوق النقد الدولي، وهو نمط معروف وثابت يبدأ برفع أسعار مواد عديدة، وينتهي بنزول رجال الأمن إلى الشوارع.

في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، أخرج آدم سميث، كتابه في (ثروة الأمم) سنة 1776 مفنّداً آراء التجار ومدافعاً عن أهمية الحرية الاقتصادية وخطورة التدخل الحكومي بها، مؤكداً فكرة أساسية لازمته وهي أن المصلحة الخاصة وحدها كفيلة بتحقيق المصلحة العامة، وأنه ليس أخطر وأضر على المصلحة العليا من هؤلاء الذين يدّعون حماية هذه المصلحة العامة. وأكد بأن سعي الأفراد لتحقيق مصالحهم الخاصة، يدفعهم بيد خفيّة ودون قصد إلى تحقيق المصلحة العامة.

وجاء الاقتصادي الكبير ليقدم الأساس النظري اللازم لضرورة تدخل الدولة لدعم النشاط الاقتصادي في أحوال الركود. الحقيقة التي لا مراء فيها هي أن علم الاقتصاد قد حقق تقدماً وتطوراً كبيراً، وهو يمثل بالنسبة للعلوم الاجتماعية كافة قفزة هامة للأمام، وقد طوّر علم الاقتصاد إطاراً نظرياً صلباً يعتمد على منهج علمي راق، ويستند إلى تراث ضخم من التجربة الاقتصادية.

وقد سخّر الاقتصاد في هذا الصدد نماذج رياضية وأساليب إحصائية لإثراء تجربته، ومع ذلك يواجه الاقتصاد مجموعة من الصعوبات التي تجعل السياسة الاقتصادية قاصرة أو حتى فاشلة في تحقيق نتائج ملموسة.

ولعل أول الصعوبات التي تواجهها السياسة الاقتصادية عدم وضوح الرؤية الاقتصادية لدى رجال السياسة. فالاقتصادي ليس من شأنه أن يضع الأهداف ويرتب الأولويات، فهذه قضية سياسية تخص السلطة. ولكن رجال السياسة لا يعرفون بالضبط ماذا يريدون. أو بالأصح فهم يريدون تحقيق عديد من الأهداف المتعارضة، ويسأل الاقتصادي في كيفية تحقيق هدف أو أهداف اقتصادية معينة في الوقت الذي تسير فيه ماكينة الحكومة لتحقيق أهداف أخرى مناقضة لها تماماً.

أما السياسي، فإنه يعمل وعيناه على السلطة، مثل الانتخابات القادمة، قد تكون برلمانية، أو انتخابات محلية، أو أية مكاسب أخرى، وفي دول كثيرة يصعب أن تمر سنة واحدة دون أن يكون هناك انتخاب ما ذو أهمية لرجل السياسة، من هنا، فإن السياسي عجول لا يتحمل ا نتظار نتائج سياسة الاقتصادي. فهذا الأخير يتعامل مع هيكل الإنتاج، وتغيير الأذواق، واكتساب خبرة جديدة، وفتح أسواق بعيدة، وكل هذا يتطلب وقتاً لا يستطيع السياسي أن يتحمله، ولذلك فإنه في أغلب الأحيان ما إن توضع سياسة اقتصادية قيد التنفيذ حتى يبدأ في الوقت نفسه تقريباً تطبيق سياسات أخرى كفيلة بتخريب هذه السياسات الاقتصادية لأسباب تخص السلطة.

وهذا التعارض بين حقائق الترابط الاقتصادي والانفصال السياسي يضع الاقتصادي في محنة حقيقية عندما يُطلب منه تنفيذ سياسة تتحد عناصرها الأساسية خارج الحدود السياسية التي يعمل في إطارها.

أنور ساطع اصفري

لماذا جماعة رايات الإبداعية؟.

ظهر منذ التسعينيات عدد من الجماعات الثقافية والأدبية في الأردن، لكن معظم هذه الجماعات خبا ضوؤها حتى منذ إعلان ولادتها ولم يحدث ظهورها أي صدى في حياتنا الثقافية، بالرغم من أن الصحافة الأدبية والكتاب والمثقفين على مختلف مشاربهم الثقافية، قد راهنوا على أن هذه الجماعات هي مجرد تذكير بظلم الملاحق الثقافية ومجلاتنا الأدبية لهؤلاء الأدباء، وأن إعلان وجودها هو تعبير عن رفض هيمنة الأدباء وسيطرتهم على المحافل الثقافية، وإعلان احتجاج على شللية العلاقات الأدبية في صحفنا المختلفة، وبالذات مع المحرر الثقافي في تلك الصحف. إلا أن الحقيقة أن هذه الجماعات عجزت عن الاستمرار في نهجها الذي ظهرت من أجله، وقد امتصت الصحف والمجلات المحلية غضبهم، واستدرجتهم إلى مصيدة النشر فيها من أجل الحد من اندفاعهم، فاستفادوا بذلك.

إن الجلبة التي أثاروها حول أنفسهم بأن أقبلت عليهم الصحف والمجلات المختلفة، وصار لهم موقع على صدر الصفحات في ملاحقنا الأدبية محققين بذلك أكبر انتصاراتهم، وذلك كله على حساب مبدعين آخرين ما زالوا في طور تكوين جماعات أدبية أخرى، كي تتسلط عليهم أضواء الشهرة، وكي لا يلحق بهم الغبن والإحباط مثل غيرهم.

وقد أثر إلغاء وزارة الثقافة لمديريات الثقافة على مجمل العمل الثقافي في المملكة، وأصيبت محافظة عجلون بحالة من التخبّط والتشتت لفترة طويلة من الزمن، ما زال أثرها ممتداً إلى الآن.

وجمعت الكلمة وحب الإبداع والثقافة والتوق إلى عمل جماعي مختلف تكون فيه الكلمة ملاذاً من جور الإحباط والاستهتار؛ بعض الأدباء والكتاب وروّاد العمل التطوعي ؛ في وقت بتنا نلمس فيه هجرة المثقفين والمبدعين إلى خارج المحافظة، منطلقين من إيمانهم العميق أن نجاح الواحد يعني نجاح الكل؛ آخذين على عاتقهم، منذ البداية، إيصال أصواتهم إلى حدود قدرة الآخرين على التواصل معهم وفق إمكانياتهم، وبقوا أوفياء للكلمة والإبداع الحر الجميل، لأنه هاجسهم الأول، وما زالوا يمارسون قلقهم الثقافي، ويتطارحون هموم الإبداع والثقافة، حيث الدافع الأكبر أنهم يحملون بينهم طاقات خلاّقة يعتزون بها، تماما كما يعتزون بانتمائهم ويفاخرون به، وعزاؤهم دائماً أن طاقاتهم وحماسهم رهن الانطلاق؛ فكلهم إيمان بأنهم شركاء في الوطن.

هناك انطلاقة حماسية منقطعة النظير للعمل الثقافي والتطوعي تتبناها بعض المنتديات الثقافية والمؤسسات المهتمة والطاقات التي لا تكل عن النشاط على المستويات التطوعية والإنسانية، وتحمل هموماً اجتماعية جساماً تنوء عن حملها مؤسسات بكامل إمكانياتها المادية والمعنوية؛ فهذه النخبة تحظى باحترام وتقدير المجتمع المحلي.

ف«جماعة رايات الإبداعية» هيئة ثقافية تطوعية رائدة تحمل رسالة ثقافية وفكرية وإبداعية. وتعمل بجد على تفعيل الثقافة الوطنية، وتنشيط الحركة الفكرية والأدبية المحلية، وتعزيز مفهوم العمل الجماعي والتطوعي لدى الأفراد من خلال العمل بروح الفريق. والعمل على تعزيز الروابط مع الهيئات الثقافية المشابهة محلياً وعربياً، ودعم العمل الثقافي الجماعي. وإظهار الدور الحضاري والإبداعي للتراث الأدبي والفكري الأردني،محلياً،وعربياً.

إن الاهتمام بقضايا المجتمع المحلي والمساهمة بتنميته ثقافياً واجتماعياً، هو أحد أهم أسس وركائز مؤسسات المجتمع المدني .

ما دامت الطموحات أكبر من الإمكانيات بكثير، وما دام الحلم نبيلاً، فلنمض إلى حيث تقودنا خطواتنا.

عمار الجنيدي
amrjndi@yahoo.com

أفضل من 500 مليون إنسان!

- إذا كان لك بيت يؤويك، ومكان تنام فيه. وطعام في بيتك ولباس على جسمك، فأنت أغنى من 75بالمئة من سكان العالم.
- إذا كان لديك مال في جيبك و استطعت أن توفر شيئاً منه لوقت الشدة، فأنت واحد ممن يشكلون 8بالمئة من أغنياء العالم.
- إذا كنت قد أصبحت في عافيه هذا اليوم فأنت في نعمة عظيمة، فهناك مليون إنسان في العالم لن يستطيعوا أن يعيشوا لأكثر من أسبوع بسبب مرضهم الشديد.
- إذا لم تتجرع خطر الحروب، ولم تذق طعم وحدة السجن، ولم تتعرض لروعة التعذيب، فأنت أفضل من 500 مليون إنسان على سطح الأرض.

سيف خالد إسماعيل- طبربور

صندوق
مينا جوردانفست
المتوافق مع
الشريعة الإسلامية

- ثلاثة مستشارين شرعيين:
  د. حسين حامد حسان، د. عبد العظيم أبو زيد
  و د. محمد عبد الحكيم زعيّر
- يستثمر ١٠٠٪ في الأسهم العربية المدرجة.
- يستثمر ٥٠٪ كحد أقصى في قطاع الصناعة.
- مسجل في مملكة البحرين.
- محرر بالدولار الأمريكي.
- سعر الوحدة ١٠٠ $ خلال فترة الإكتتاب (٢٠٠٨/٣/٩ - ٢٠٠٨/٥/٨).
- رسم الإكتتاب ٠،٧٥ ٪ تعادل ٧،٥ دولار أمريكي مقابل
  كل ١٠٠٠ دولار أمريكي
- شركة المؤتمنون للإستشارات الشرعية والتدريب /
  مستشارون فنيون.

- الإستثمار بالصناديق، متغيرة رأس المال، بما فيها الإسلامية يحتمل على مخاطر.

للحصول على طلبات الإكتتاب،
يرجى مراجعة جوردانفست / مدير الإستثمار،
وايداع مبلغ الإكتتاب مضافاً إليه عمولة
الإكتتاب بالدولار الأمريكي في حساب الصندوق
رقم 510 - 6 - 002020 - 1070 بالدولار الأمريكي،
في البنك العربي الإسلامي الدولي /
فرع الصويفية شارع سفيان الثوري - مقابل فهد سنتر - هاتف: ٥٨٢٦٦٦٩

جوردإنفست
شركة الثقة للإستثمارات الأردنية

إغتنم فرصة الإستثمار في صندوقنا الإسلامي الأول

الصندوق مؤسس في البحرين، وهو غير مسجل لدى هيئة الأوراق المالية الأردنية وغير خاضع لرقابتها.

للمزيد من المعلومات و للحصول على نشرة الإصدار يرجى الإتصال على هاتف: ٩٦٢٦٠٦٤٦٠٣٨٨٨+ ، فرعي: ٤٠٣ / ٣٠٧ / ٣٠٥، فاكس: ٩٦٢٦٠٦٤٦٠٣٨٩٩+
أو مراسلتنا على البريد الإلكتروني: jordinvestscf@jordinvest.com.jo - www.jordinvest.com.jo

رزنامة

الجالوس يستعيد أجواء حارة الياسمينة بناسها ومعمارها

السّجل - خاص

◄ يعيد معرض "بيوت من نابلس - حارة الياسمينة" للفنان محمد الجالوس، الوهجَ المعماري والحضاري والاجتماعي الذي أسرَ الفنانَ خلال زيارته للمدينة المحتلة سنة 1998، فاحتفظ في أرشيفه بعدد من اللوحات لهذه الحارة، ليعود إليها بعد أربع سنوات مستذكراً إياها، ومعيداً صوغ مفرداتها المعمارية والجمالية بريشته، رداً على اجتياح قوات الاحتلال الإسرائيلي المدينةَ وهدمها كثيراً من معالم الحارة.

ويؤشر المعرض المقام على قاعة فخر النساء زيد في المركز الثقافي الملكي إلى الأسلوب الذي وسم، منجَز الجالوس في إحدى مراحل تجربته في رسم المدن، وهو المشروع الذي كان استهله سنة 1992 ببلدة الفحيص، ثم السلط، فالقدس، وأخيراً نابلس.

ويرى الجالوس في تصريح لـ"السّجل" أن هذا المعرض يأتي خارج سياق تجربته المعاصرة، موضحاً أن دور الفنان والتزامه يقتضيان أن يقدم وثائق للمكان تحفظ ذاكرته التي هي، في الأساس، جزء من حضارته وهويته، لذا تبدو هذه التجربة "مسؤولية شخصية» تؤكد الدور الذي يراه الجالوس ضرورياً للفنان في الحفاظ على المكان.

يضم المعرض لوحات مائية وجداريتين زيتيتين، وهو لا يخرج عن الدائرة اللونية التي كان الفنان اشتغل عليها في رسمه للمدن، مع مراعاة خصوصية «حارة الياسمينة» التي تبرز من خلال الأقواس والأبواب والنوافذ، وكأنما هي بيت له باب واحد يحوي في داخله أبواباً ونوافذ صغيرة متعددة، بحيث يبدو الزائر وكأنه لا يدخل حارة، وإنما بيتاً واحداً يسكن فيه أشخاص كثيرون.

وإبرازاً للحميمة التي تجمع ساكني الحارة وبساطة أجوائها، اعتمدت اللوحات المعروضة على الألوان الترابية أو المائلة إلى الترابية التي تصور طبوغرافية المكان والمباني القديمة المشيدة بحجارته. كما لجأ الفنان في تصوير الفضاء الخارجي الذي يحتضن الشكل المعماري إلى الألوان الفاتحة من الأبيض والأزرق السماوي اللذين يمنحان المشاهد إحساساً بذلك الضوء المشع الذي يغمر المكان.

يشتغل الجالوس في هذا المعرض، كما غيره من معارضه السابقة عن المدن، على المشهد المرئي الذي يرتبط معه الفنان بعلاقات متداخلة، وهو ما يؤكده الجالوس في هذه التجربة التي يعدّها محطة يستعيد من خلالها علاقته بالطبيعة التي ظلت «مصدراً للتجريد» الذي يحبه وينتمي إليه، موضحاً: «هنا أرتق علاقتي بالمرئي وأنجز وثيقة للمكان، أجد أنها تشكل جزءاً أساسياً من عملي كرسام».

ولد الجالوس في عمّان سنة 1960، درس الفن في معهد الفنون الجميلة بعمّان، حصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة الأردنية، وهو عضو رابطة الفنانين التشكيليين الأردنيين، ورئيسها خلال العام 2003.

أصدر الجالوس عدداً من الكتب في النقد والقصة القصيرة. حصل على شهادة تقدير مهرجان موسكرون الدولي للفنون التشكيلية سنة 1996. وأُنتج عن حياته وفنه فيلم تلفزيوني بعنوان «هؤلاء الآخرون»، من إعداد وإخراج سوسن دروزة.

جولة صحراوية على الدراجة

المكان: الصحراء الشرقية
الزمان: الجمعة 2 أيار الساعة 6.00 صباحا

◄ تنظم «دراجات الأردن» رحلة على الدراجات لـ 55 كيلومترا في الصحراء الشرقية. الرحلة تتضمن الاتجاه بالباص إلى الصحراء لمدة 45 دقيقة ومخصصة للدراجين المحترفين.

سوق جارا

المكان: جبل عمان/ قريبا من شارع الرينبو
الزمان: كل جمعة بدءا من 16 أيار/ مايو

◄ يعود سوق جارا الذي تنظمه جمعية سكان جبل عمان في السادس عشر من أيار بحلة جديدة وخدمات جديدة.

ورشة سمسم

المكان: حدائق الحسين
الزمان: الخميس، 1 أيار الساعة 11 صباحا

◄ تنظم وردن بيونيرز وورشة سمسم عرضا خارجيا أولا ليوم عائلي مرح في متحف الأطفال في حدائق الحسين، والذي يقام بمناسبة الانتهاء من توزيع المواد التعليمية وورش العمل للمعلمين والأهالي.

السينما في أسبوع

PS I Love You

بطولة:
جيرارد باتلر - هيلاري سوانك
اخراج:
ريتشارد لاغرافونيز

◄ بعد وفاة حبيبها فجأة تبدأ الأرملة بإستلام رسائل بطريقة غامضة من حبيبها السابق لتسهيل أمور حياتها اليومية،

"سينما جراند"

The Condemned

بطولة:
ستيف اوستن - فيني جونز
إخراج :
سكوت وايبر

◄ يعرض على مجموعة من المساجين اللعب في مسابقة الفائز فيها سينقذ نفسه من عقوبة الاعدام وتدور رحى المنافسة بين المساجين على خط الموت.

"سينما جراند"

BC 10.000

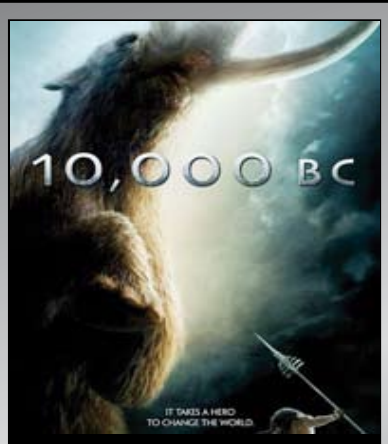

بطولة:
ستيفن ستريت - عمر الشريف
اخراج:
رونالد ايميريخت

◄ يقوم صائد شاب بإقناع قادة العالم القديم لإنهاء العالم من اجل إنقاذ الفتاة التي يحبها

"سينما جراند"

Dresses 27

بطولة:
كاثرين هايجل - جيمس مارسدن
سيجورني ويفر
اخراج:
آن فليتشر

◄ يسرد الفيلم قصة جين الفتاة الحالمة التي تقوم بمساعدة صديقاتها بكونها اشبينتهم دائما. تكتشف أخت جين الصغرى أنها تحب مديرها في العمل وتساعدها على الاقتراب منه ومساعدة نفسها قبل الآخرين

"سينما جراند"

شغف

الشغف... أن تعشق عمل يديك

شغفنا هو طريقنا نحو التميُّز... حماسنا المتواصل لعملنا وإخلاصنا له والجهود المستثمرة في كوادرنا هو ما جعلنا نكسب رضا زبائننا مما أوصل العلامات التجارية التي نمثلها إلى هذا النجام.

شركة توفيق غـرغور وأولاده
T. Gargour & Fils Co.

tgf Since 1928

بالقول والفعل

المركز الرئيسي أبو علندا، هاتف: 962-6-4162410 - فاكس: 962-6-4162548
معرض السيارات شارع المحيط الدولي، هاتف: 962-6-5523110 - فاكس: 962-6-5523133
customercare@gargour.com.jo

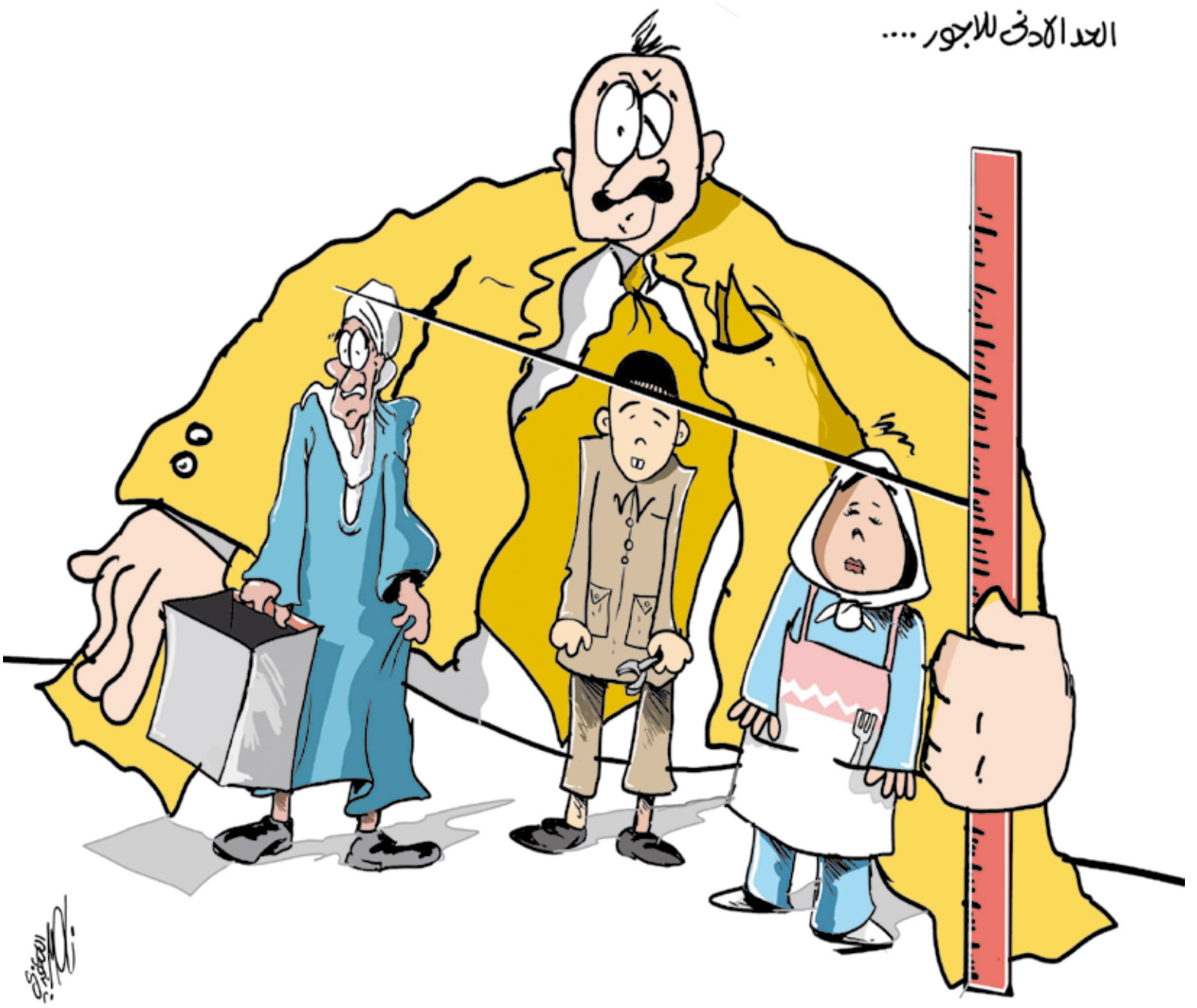

معركة الصحفيين ضد أنفسهم!

محمود الريماوي

قلما وقعت معارك بين الصحفيين عندنا.كثيرون ومنهم كاتب هذه السطور يتمنون أن تخاض معارك والمقصود سجالات داخل الوسط الصحفي وبالذات الجسم النقابي. قلما حدث سوى على نطاق ضيق، ولم تشارك فيه سوى قلة تمثل مجلس النقابة (هيئتها الإدارية أو القيادية).

بخلاف ما يدور في نقابات أخرى كالمحامين، والأطباء، والمهندسين حيث يتم الجهر باتجاهات فكرية وسياسية للأعضاء.

النقابة التي تصوغ اتجاهات الرأي العام وتؤثر فيها ولو جزئياً، لا تشهد مثل هذا الحراك.وهو أمر يثير العجب. وربما يجد تفسيره في أن نسبة غير هينة من الصحفيين أعضاء النقابة يرون في أنفسهم موظفين، لدى القطاع الخاص أو العام أو في مساحة مشتركة بينهما، وليسوا بالضرورة كما هو الانطباع عنهم أصحاب مهنة ذات خصوصية.الوضع تحسن بعض الشيء في الأعوام الأخيرة مع التحاق أجيال جديدة من الصحفيين بالمهنة، ومع تمتع مؤسسات هامة باستقلالية أكبر مثل: وكالة الأنباء «بترا».

من المفارقات أن جبهة الصحفيين «الهادئة على الدوام وتاريخياً، اشتعلت فجأة على غير ما توقع المتوقعون. وهو ما حدث في الجمعة الماضية، ونقلت «السّجل» في عددها الماضي كما في عددها هذا تفاصيله وجوانبه.لم يقع خلاف على التقرير الإداري والمالي، ولا على صورة النقابة ماضياً، وراهناً، ومستقبلاً، بل نشبت معركة حول طريقة إحصاءات أصوات المقترعين. وتدخلت قوات لمكافحة الشغب لـ«تطويق المعركة والمتعاركين».كانت الإصابات طفيفة، وأمكن بفضل مبادرات المرشحين الرئيسيين زغيلات، والشريف تطييب الخواطر وتهدئة النفوس.

مع ذلك فقد نجح للأسف من افتعلوا الحادث في إصابة سمعة النقابة وأعضائها بضرر كبير لا سابق له، وحيث اجتمعت على القول إن ما حدث غير مسبوق في تاريخ النقابة. يتمنى المرء أن تجري مساءلة داخل المؤسسات عما حدث وتحديد المتورطين وبغير تهويل. ولكن من أجل وضع الأمور في نصابها وعدم التطبيع مع حالات النشاز. فأصحاب الدماء الساخنة والرؤوس الحامية وهم قلة، ليسوا أكثر غيرة على النقابة وعلى العملية الانتخابية من سواهم. فهناك أصول لتطويق الخلافات وتصويب ما يستحق التصويب.وقد ثبت أنهم أساءوا لمن زعموا الانتصار لهم. هناك ما يستحق الجدل حوله حول حماية الصحفيين ورفع مستواهم وحقهم في التعددية السياسية داخل مؤسساتهم، والتعامل مع مراكز ومؤسسات إعلامية اخرى وتطوير عمل النقابة لكي تتحول الى مرجعية حقيقية للدارسين كما لأبناء المهنة، أما ما لا يثير كبير جدل، فهو ضرورة حماية سمعة الصحفيين بعدم الانزلاق الى المهاترات وإثارة غبار حول الزمالة.

الصحفيون مدعوون لفعل الكثير، لتطهير ما علق في أذهان الرأي العام عما حدث في يوم «الجمعة الحزينة» الماضية أو «الجمعة الكئيبة» على حد تعبير الزميل سميح المعايطة.

ويأتيك بالأخبار

عباس في حفل جوائز جبران

الرئيس الفلسطيني محمود عباس استغل وجوده في العاصمة الأميركية واشنطن للمشاركة في المناسبة السنوية العاشرة لتوزيع جوائز روح جبران خليل جبران الإنسانية، التي أقامتها مؤسسة المعهد العربي الأميركي. عباس حضر جنبا إلى جنب مع وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس، وألقى كلمة بالمناسبة، جدد فيها التزامه بخريطة الطريق للسلام التي تبنتها اللجنة الرباعية. وقال إنه عاكف على إجراء محادثات شخصية مع رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود أولمرت. لكنه أقر بأنه ما زالت هناك خلافات كبيرة حول المسائل والقضايا الأساسية، مضيفا أن «أهم عقبة في طريق عملية السلام والمفاوضات هي استمرار النشاط الاستيطاني» الإسرائيلي. الحفل حضره نحو 800 مواطن أميركي، بينهم عدد كبير من أصول عربية، في قاعة الاحتفالات في أحد فنادق واشنطن على مقربة من البيت الأبيض الأسبوع الماضي. الاحتفال هو العاشر الذي تنظمه جمعية عربية أميركية رئيسية تكريما لذكرى جبران واعترافا بما قدم خلال حياته.

زيباري يعالج أسنانه في عمان

وزير الخارجية العراقي هوشار زيباري استغل وجوده في عمان الأسبوع الماضي لمراجعة احد أطباء الأسنان لعلاج بعض الأوجاع فيها، مصادر مطلعة أكدت أن زيباري يحرص على زيارة طبيب الأسنان العماني كلما تسنت له الفرصة. الوزير العراقي قفل عائدا إلى بلاده بعد أن تلقى العلاج.

"صهاريج" بدل "المواسير"

تنوي وزارة المياه الاستعانة بالصهاريج بديلا لمواسير المياه، لتزويد مناطق وجدت الوزارة أن نسبة الفاقد فيها كبير. الوزارة وفق ما قاله وزيرها رائد أبو لسعود، ستقوم بقطع إمدادات المياه عبر المواسير عن المناطق التي تعاني تهريبا أو (سرقات) مياه والاستعاضة عنها بالصهاريج.

"قرصنة مدروسة" ضد موقع "إخوان"

اشتكت جماعة الإخوان المسلمين من تعرض موقعها الإلكتروني لعملية تخريب أفرغت محتواه من المواد والنشرات. الزائر للموقع يستقبله اعتذار يفيد "نعتذر لزوارنا الكرام؛ الموقع الآن تحت الصيانة وسيعود قريباً جداً بإذن اللّه تعالى". وبحسب معيار أليكسا، يندرج الموقع ضمن المواقع المئة الأكثر نقرا في الأردن. تتصدر مصر لائحة الدول الأكثر نقرا على موقع إخوان الأردن، إذ يشكل المصريون 31% من الزوار يليهم الأردنيون 24 % ثم الجزائريون 20،7 %، فالإماراتيون 6،9 % وأخيرا أبناء الأراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) 1،1 %. جماعة الإخوان اتهمت في بيان لها "مجموعة غير معروفة باستهداف موقعها منذ أسبوع ويزيد"، ضمن عملية "قرصنة مدروسة ومنظمة". يقول الإخوان إن هذه الجهة "أفرغت الموقع من محتواه، كما تحول دون تجديده أو إدخال أي مادة إليه".

الدعاية الانتخابية ممنوعة في البوليتكنك

اعتبرت الحملة الوطنية من أجل حقوق الطلبة «ذبحتونا» أن قرار إدارة كلية الهندسة التكنولوجية - البوليتكنيك - بمنع الدعاية الانتخابية للمرشحين وحصرها في قطعة قماش واحدة "يتناقض مع خطاب جلالة الملك حول حرية العمل السياسي داخل الجامعات". وأضافت الحملة في بيان لها أن الإدارات للجامعات الأردنية ما زالت تتعامل مع موضوع انتخابات مجالس الطلبة من على قاعدة «شرٌ لابد منه" حيث تعمل على تحجيم دور مجلس الطلبة لدرجة تهميشه أو فرض أنظمة تلغي دور الطالب في اختيار مرشحيه " تعيين نصف أعضاء المجلس». ودعت الحملة إدارة كلية البوليتكنيك بالتعامل مع انتخابات الجمعيات الطلابية من على قاعدة الإشراف فقط عليها وليس التدخل بها ومحاولات توجيه الطلبة وفرض القيود عليهم , لتحفيز الطلبة للمشاركة في العملية الانتخابية وحتى يستطيع الطلبة انتخاب مرشحيهم على أساس برامجهم.وجاء في البيان أن "قرار الإدارة بمنع تعليق الإعلانات على لوحة الإعلانات ومنع توزيع البيانات الانتخابية- بما فيها المختومة والموافق عليها من عمادة الكلية- ومنع تعليق الباجات وتوزيع كروت (فيزت) دليل على إفراغ الحملة الانتخابية للطلبة من مضمونها والهدف المرجو منها وهو التواصل مع الطلبة وإيصال برنامج المرشحين».